

الصحيح

من سيرة الإمام علي عليه السلام
(المرتضى من سيرة المرتضى)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
الطبعة الأولى
1430 هـ - 2009 م.

المركز الإسلامي للدراسات

الصحيح

من سيرة الإمام علي ×
(المرتضى من سيرة المرتضى)

السيد جعفر مرتضى العاملي

الجزء الثالث عشر

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل التاسع:

أسئلة ملك الروم..

رسالة لملك الروم وجوابها:

وروي: أن ملك الروم كتب إلى عمر بن الخطاب بأسئلة لم يجد جوابها إلا عند علي «عليه السلام».. فتولى «عليه السلام» الإجابة عنها..

فقد قال العاصمي ما ملخصه:

روي عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن جدّه قال: لمّا ولي عمر بن الخطاب الخلافة كان رجل من أصحابه يقال له: الحارث بن سنان الأسدي⁽¹⁾، جرى بينه وبين رجل من الأنصار كلام ومنازعة، فلطمه الأنصاري على حرّ وجهه، فقدمه الحارث إلى عمر.

فقال عمر: تريد قصاص الجاهليّة، أم قصاص الإسلام؟!

قال الحارث: بل قصاص الجاهلية!

وكان في الجاهليّة من لطم حرّ وجه قطعت يده.

(1) قال المعلق: ما وجدت للحارث بن سنان الأسدي ترجمة فيما بأيدينا من كتب الرجال والتراجم.

قال عمر: يا حارث، لا قطع إلا في السرقة، قم فاطمه كما لطمك، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَالْحُرْمَاتُ قِصَاصٌ﴾ (1).

فغضب الحارث من ذلك، وانطلق إلى قيصر ملك الروم، فتتصر، فأعجب قيصر دخوله في النصرانية، وكان الحارث أول من ارتد، فأما أهل الردة فكانوا لا يتنصرون، ولا يتهودون، ولا يتمجسون. إنما قالوا: نصلي ونصوم، ولا نؤدي الزكاة (2)، فأما أول من تنصر في الإسلام فإنه الحارث بن سنان.

فجمع قيصر بطارقه وأمرهم بالسجود له، وأخذ للحارث سريراً مشبكاً بالذهب، وأجرى عليه كل شهر ألف دينار، وكان عند قيصر ثلاث مائة رجل من أسارى المسلمين، فعرض عليهم الحارث النصرانية، ورغبهم فيها، وزهدهم في الإسلام، وقال لهم قيصر: من تنصر منكم فأفعل به (3) (راجع الهامش).

يستعينون الله تعالى، فإن استعنتم به على الخير فما بالكم تسرعون إلى الشرّ وتطلبون الملك، وتقاتلون على الدنيا، وتزهدون في الترهّب والتعبّد؟! وإن كنتم تستعينون به على الشرّ فقد ظفرتم به. وأخبرونا عن قولكم: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [هل] الصراط

(1) الآية 194 من سورة البقرة.

(2) أي إلى أبي بكر، بل نصرها في فقرائنا.

(3) قال المعلق: وبعده في أصلي نقص ورق كامل وهو ص 301 - 302.

المستقيم غير الذي أنتم عليه حتى تسألوه؟! أم شككتم في دينكم؟! أم كذبتُم نبيكم؟!

وأخبرونا عن قولكم: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [هل] أنعم الله على أمة أفضل مما أنعم عليكم؟

وقد قال في الإنجيل: «أتمم نعمتي عليهم» يعني: أمة أحمد الذي بشرنا به عيسى.

وأخبرونا عن قولكم: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ أفأنتم المغضوب عليكم؟! أم تتوقعون الغضب من الله؟!

وأخبرونا عن قولكم: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ أفأنتم الضلال؟! أم شككتُم فيما جاء به محمد؟! فهذه كلمات ما قرأناها في التوراة، ولا في الزبور، ولا في الإنجيل.

ووجدنا في التوراة: أنَّ الله إزاراً، ورداءاً، فأخبرونا ما إزاره وما رداؤه؟! وعلى ما مقامه؟!

وأخبرونا عن ماء ليس من أرض ولا من سماء؟!

وأخبرونا عن رسول لا من الجنّ، ولا من الإنس، ولا من الملائكة؟!

وأخبرونا عن شيء يتنفس ولا روح فيه؟!

وأخبرونا عما أوحى الله إليه، لا من الجنّ، ولا من الإنس، ولا من الملائكة؟!

وأخبرونا عن عصا موسى «عليه السلام» ما كانت؟! وما اسمها؟! وكم طولها؟!

وأخبرونا عن جارية بكر في الدنيا لأخوين [و] في الآخرة لواحده، وفي رقبتها لؤلؤ يقده خلق (كذا)؟!

وأخبرونا عن قبر سار بصاحبه؟!

وأخبرونا من الواحد إلى العشرين متصلة، ومن العشرين إلى المائة متفرقة؟!

ثم طوى الكتاب ودفعه إلى بطريق من بطارقتة، فبعثه [إلى المدينة]، فقدم البطريق المدينة..

إلى أن تذكر الرواية: أن البطريق لقي عمر وأعطاه الكتاب.

فلما كان غداة يومه دخل عليه علي بن أبي طالب «عليه السلام» وجماعة من أصحاب النبي «صلى الله عليه وآله»، فقرأ عليهم الكتاب، فبكوا بأجمعهم لحارث بن سنان، ثم دفع الكتاب إلى علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فقرأه وضحك، ثم قال: مر بدواة وقرطاس وقلم، فأحضروها فكتب:

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى قيصر النصرانية.

أما بعد..

فأما ما ذكرت من أمر الحارث بن سنان، فإنه من يضل الله فلا هادي له، وما كان دخوله في الإسلام إلا طمعاً في الأموال، فلما لم

ينل ما طمع، مال إلى الذي نال منها ما طمع، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ﴾ (1).

وأما ما سألت عن قول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فإن اسمه شفاء من كلّ داء، وعون على كلّ دواء.

وأما ﴿الرَّحْمَنُ﴾ فهو اسم لم يتسمّ به أحد سوى الرحمن؟! وأما ﴿الرَّحِيمُ﴾ فـ [هو] رحيم لمن عصاه، ثمّ تاب وآمن وعمل صالحاً.

وأما قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فثناء أثنى الله تعالى على نفسه بما أنعم على عباده.

وأما قوله: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فإنّه يملك نواصي الخلق يوم القيامة، فكلّ من كان في الدنيا شاكاً به، أو مشركاً أدخله النار، وكلّ من كان في الدنيا موقناً به مطيعاً له أدخله الجنة برحمته.

وأما قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فنحن نعبد ولا نشرك به شيئاً، وكلّ من كان من دوننا إذا عبده يشركون معه شيئاً.

وأما قولك: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فنستعين بالله على الشيطان أن لا يضلنا كما أضلكم، وتحسبون أنكم على شيء.

وأما قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ فذلك الطريق الواضح إلى

(1) الآية 11 من سورة الحج.

الجنة، من عمل في الدنيا عملاً صالحاً فإنه يسلك هذا الطريق، فنحن نسأله توفيق العمل الصالح، فهو الذي نسأله سلوك طريق الجنة.

وأما قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، فتلك النعم التي أنعم الله على من كان قبلنا من النبيين والصديقين، فنسأل ربنا أن ينعم علينا كما أنعم عليهم.

وأما قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، فأولئك اليهود بدّلوا نعمة الله كفرًا، فغضب الله عليهم، وجعل منهم القردة والخنازير. فنسأل ربنا أن لا يغضب علينا كما غضب عليهم.

وأما قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فأنتم معشر النصارى تركتم دين عيسى، واتخذتموه وأمه إلهين اثنين، فنسأل ربنا أن لا يُضِلَّنَا كما أضلكم.

وأما قولكم في ربّ العالمين «ما إزاره وما رداؤه»؟! فقد ذكره نبينا «صلى الله عليه وآله» فقال: [قال الله] عزّ وجلّ: «الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري»، فهو كما قال جلّ جلاله.

وما قلت من مقامه، فمقامه على القدرة.

وأما سؤالك عن الماء الذي ليس من الأرض ولا من السماء: فهو الماء الذي أخذه سليمان بن داود «عليه السلام» من عرق الخيل.

وأما سؤالك عن رسول لا [كان] من الجنّ ولا من الإنس ولا من الملائكة: فذلك الغراب الذي بعثه الله يبحث في الأرض، ليواري قابيل سواة أخيه.

وَأَمَّا سَوَالُكَ عَنْ شَيْءٍ يَتَنَفَّسُ وَلَا رُوحَ فِيهِ: فَذَلِكَ الصُّبْحُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ (1).

وَأَمَّا سَوَالُكَ عَنْ شَيْءٍ أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ، لَا مِنَ الْجَنِّ، وَلَا مِنَ الْإِنْسِ، وَلَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ: فَذَلِكَ النُّحْلُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ (2).

وَأَمَّا سَوَالُكَ عَنْ عَصَا مُوسَى: مِمَّ كَانَتْ؟! وَمَا اسْمُهَا؟! فَاسْمُهَا: زَائِدَةٌ، لِأَنَّهَا [كَانَتْ] إِذَا دَخَلَ فِيهَا الرُّوحُ زَادَتْ، وَإِذَا خَرَجَ مِنْهَا الرُّوحُ نَقَصَتْ، وَكَانَتْ مِنْ عَوْسَجٍ، وَكَانَتْ عَشْرَةَ أَذْرَعٍ، وَكَانَتْ مِنَ الْجَبَّةِ أَنْزَلَهَا جِبْرَائِيلُ عَلَى شُعَيْبٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا.

وَأَمَّا سَوَالُكَ عَنْ جَارِيَةٍ بَكَرَ فِي الدُّنْيَا لِأَخَوَيْنِ، وَفِي الْآخِرَةِ لَوَاحِدٍ [مِنْهُمَا] وَفِي رَقَبَتِهَا لَوْلُؤٌ، فَمَنْ سَرَّ لَمْ يَقْدِرْ خَلْقَ (كَذَا): فَتِلْكَ النَّخْلَةُ فِي الدُّنْيَا لِي وَلَكَ [و] فِي الْآخِرَةِ لِلْمُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا سَوَالُكَ عَنْ قَبْرِ سَارٍ بِصَاحِبِهِ: فَذَلِكَ يُونُسُ بْنُ مَتَّى سَارٍ بِهِ الْحَوْتَ وَهُوَ فِي بَطْنِهِ.

وَأَمَّا سَوَالُكَ عَنْ الْوَاحِدِ إِلَى الْعِشْرِينَ مَتَّصِلَةً، فَالْوَاحِدُ: هُوَ اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ، وَالْإِثْنَانِ آدَمُ وَحَوَاءُ.

(1) الآية 18 من سورة التكويد.

(2) الآية 68 من سورة النحل.

وأما الثلاثة: فجبرئيل، وميكائيل، وإسرافيل. فهم رؤوس الملائكة.

وأما الأربعة: فالتوراة، والإنجيل، والزبور، والفرقان.
وأما الخمسة: فخمس صلوات [في كل يوم وليلة].
وأما الستة: فتخليق الله السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام.

وأما السبعة: فسبع سموات.
وأما الثمانية: [فهو قوله تعالى]: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ (1).

وأما التسعة: فتسع آيات موسى، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ (2).

وأما العشرة: ف [صيام عشرة أيام على من تمتع بالعمرة إلى الحج ولم يجد الهدي. قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (3).

وأما الأحد عشر: فقول الله [تعالى]: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ

(1) الآية 17 من سورة الحاقة.

(2) الآية 10 من سورة الإسراء.

(3) الآية 196 من سورة البقرة.

كُوكِبًا (1).

وَأَمَّا الْإِثْنَا عَشَرَ: فقول الله [تعالى]: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (2).

وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ عَشَرَ: فقول يوسف لأبيه: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كُوكِبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ (3). [في المناقب: فالأحد عشر إخوته، والشمس أبوه، والقمر أمه].

وَأَمَّا الْأَرْبَعَةُ عَشَرَ: فأربعة عشر قنديلاً من نور معلقة بالعرش مكتوبة في التوراة، ليس في القرآن، ولا في الزبور، ولا في الإنجيل. [في المناقب: معلقة بين السماء السابعة، والحجب تسرج بنور الله إلى يوم القيامة].

وَأَمَّا الْخَمْسَةُ عَشَرَ: فأنزل الله تعالى على داود [في المناقب: الكتب جملة منسوخة من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا] ليلة خمس عشرة من [شهر رمضان].

وَأَمَّا السِّتَّةُ عَشَرَ: فسِتَّةُ عَشَرَ صَقًّا من الملائكة، ذكرهم الله تعالى في القرآن مجملًا [في] قوله: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ

(1) الآية 4 من سورة يوسف.

(2) الآية 36 من سورة التوبة.

(3) الآية 4 من سورة يوسف.

حَوْلُهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ﴿١﴾.

وذكره في التوراة مفسراً، وهم ستة عشر صفاً.

أما السبعة عشر: فسبعة عشر إسماء من الأسماء المكتوبات وضعها الله على جهنم، ولولا ذلك لزفرت جهنم زفرة تحرق ما بين السماء والأرض. [في المناقب: من أسماء الله، مكتوبة بين الجنة والنار].

وأما الثمانية عشر: فثمانية عشر حجاباً من نور، [معلقة بين العرش والكرسي] ولولا ذلك لذاب ما بين السماء والأرض من نور ربّ العزة. [وما بينهن من نور العرش].

وأما التسعة عشر: فتسعة عشر ملكاً رؤوس الملائكة الزبانية، تحت كلّ واحد منهم ملائكة بعدد رمل عالج، وبعدد قطر المطر، وبعدد ورق الأشجار، وبعدد أيام الدنيا، ملائكة غلاظ شداد، قال الله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ (2).

وأما العشرون: فأنزل الله تعالى الإنجيل على عيسى «عليه السلام» بعشرين ليلة مضين من رمضان. [في المناقب: وأما العشرون، فأنزل الزبور على داود «عليه السلام» عشرين يوماً خلون من شهر رمضان].

(1) الآية 7 من سورة غافر.

(2) الآية 30 من سورة المدثر.

وَأَمَّا الثَّلَاثُونَ: فَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ (1).

وَأَمَّا الْأَرْبَعُونَ: [فَقَوْلُهُ تَعَالَى]: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ (2).

وَأَمَّا الْخَمْسُونَ: فَفِدْيَةُ الْمَرْأَةِ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ. [فِي الْمَنَاقِبِ: وَأَمَّا الْخَمْسُونَ، خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ].

وَأَمَّا السِّتُونَ: فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا.

وَأَمَّا السَّبْعُونَ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ (3).

وَأَمَّا الثَّمَانُونَ: فَحَدُّ الْقَاذِفِ.

وَأَمَّا التِّسْعُونَ: فَنَسُوءَةُ دَاوُدَ «عَلَيْهِ السَّلَامُ». [فِي الْمَنَاقِبِ: فَتَنْسَعُ وَتَتَسَعُونَ نَعْجَةً].

وَأَمَّا الْمِائَةُ: فَحَدُّ الزَّانِي إِذَا كَانَ بَكَرًا.

ثُمَّ طَوَى الْكِتَابَ، وَنَاولَهُ الْبَطْرِيْقَ، وَمَرَّ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى قَدَّمَ عَلَى الْقَيْصَرِ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ الْكِتَابَ، فَفَهِمَهُ وَقَرَأَهُ، وَعَمِدَ إِلَى الْأَسَارَى، فَأَطْلَقَهُمْ وَأَجَارَهُمْ. ثُمَّ قَالَ لِلْحَارِثِ بْنِ سَنَانٍ: إِنْ رَجَعْتَ عَنْ دِينِكَ وَإِلَى بِلَدِكَ،

(1) الآية 142 من سورة الأعراف.

(2) الآية 142 من سورة الأعراف.

(3) الآية 155 من سورة الأعراف.

لم أنقص من عطائك شيئاً.

فقال الحارث: لو قتلتنني بالسيف، وأحرقتنني بالنار لم أرجع إلى بلدي، ولم أفارق النصرانية(1).

أعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو حسن:

وذكر ابن المسيب: أن سبب قول عمر: أعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو حسن: أن ملك الروم كتب إلى عمر يسأله عن مسائل، فعرضها على الصحابة، فلم يجد عندهم جواباً، فعرضها على أمير المؤمنين «عليه السلام»، فأجاب عنها في أسرع وقت، بأحسن جواب.

رسالة قيصر:

قال ابن المسيب: كتب ملك الروم إلى عمر:

من قيصر ملك بني الأصفر إلى عمر خليفة المؤمنين - المسلمين

.-

أما بعد..

(1) العسل المصقّى في تهذيب زين الفتى ج 1 ص 287 - 293 وراجع رواية ابن عباس عن أن أخوين يهوديين سألا أمير المؤمنين «عليه السلام» هذه الأسئلة عن الواحد إلى المئة. فأجاب عنها بما لا يقرب مما ذكره في بحار الأنوار ج 10 ص 86 و 87 عن مناقب آل أبي طالب ج 1 ص 511 و 512.

فإني مسائلك عن مسائل فأخبرني عنها:

ما شيء لم يخلقه الله؟!

وما شيء لم يعلمه الله؟!

وما شيء ليس عند الله؟!

وما شيء كله فم؟!

وما شيء كله رجل؟!

وما شيء كله عين؟!

وما شيء كله جناح؟!

وعن رجل لا عشيرة له؟!

وعن أربعة لم تحمل بهم رحم؟!

وعن شيء يتنفس وليس فيه روح؟!

وعن صوت الناقوس ماذا يقول؟!

وعن طاعن طعن مرة واحدة؟!

وعن شجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام، لا يقطعها، ما مثلها

في الدنيا؟!

وعن مكان لم تطلع فيه الشمس إلا مرة واحدة؟!

وعن شجرة نبتت من غير ماء؟!

وعن أهل الجنة، فإنهم يأكلون ويشربون، ولا يتغوطون ولا

يبولون، ما مثلهم في الدنيا؟!

وعن موايد الجنة، فإن عليها القصاص في كل قصعة ألوان لا يخلط بعضها ببعض، ما مثلها في الدنيا؟!
وعن جارية تخرج من تفاحة في الجنة، ولا ينقص منها شيء؟!
وعن جارية تكون في الدنيا لرجلين وهي في الآخرة لواحد؟!
وعن مفاتيح الجنة ما هي؟!

جواب أمير المؤمنين ×:

فقرأ علي «عليه السلام» الكتاب، وكتب في الحال خلفه.
بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد..

فقد وقفت على كتابك أيها الملك، وأنا أجيبك بعون الله وقوته، وبركته، وبركة نبينا محمد «صلى الله عليه وآله».
أما الشيء الذي لم يخلقه الله تعالى: فالقرآن لأنه كلامه وصفته، وكذا كتب الله المنزلة، والحق سبحانه قديم، وكذا صفاته.
وأما الذي لا يعلمه الله فقولكم: له ولد وصاحبة وشريك. ما اتخذ الله من ولد، وما كان معه من إله، لم يلد ولم يولد.
وأما الذي ليس عند الله: فالظلم ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (1).
وأما الذي كله فم: فالنار تأكل ما يلقى فيها.

(1) الآية 46 من سورة فصلت.

وأما الذي كله رجل: فالماء.

وأما الذي كله عين: فالشمس.

وأما الذي كله جناح: فالريح.

وأما الذي لا عشيرة له: فأدم «عليه السلام».

وأما الذين لم يحمل بهم رحم: فعصى موسى، وكبش إبراهيم، وأدم، وحواء.

وأما الذي يتنفس من غير روح: فالصبح لقوله تعالى: ﴿وَالصُّبْحُ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ (1).

وأما الناقوس: فإنه يقول: طقاً طقاً، حقاً حقاً، مهلاً مهلاً. عدلاً عدلاً، صدقاً صدقاً، إن الدنيا قد غرتنا واستهوتنا، تمضي الدنيا قرناً قرناً، ما من يوم يمضي عنا، إلا أوهى منا ركناً، إن الموت قد أخبرنا أنا نرحل فاستوطننا.

وأما الظاعن: فطور سيناء لما عصت بنو إسرائيل، وكان بينه وبين الأرض المقدسة أيام، فقلع الله منه قطعة، وجعل لها جناحين من نور، فنتقه عليهم، فذلك قوله: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظِلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ (2).

(1) الآية 18 من سورة التكوين.

(2) الآية 171 من سورة الأعراف.

وقال لبني إسرائيل: إن لم تؤمنوا (1) وإلا أوقعته عليكم. فلما تابوا رده إلى مكانه.

وأما المكان الذي لم تطلع عليه الشمس إلا مرة واحدة: فأرض البحر لما فلقه الله لموسى «عليه السلام»، وقام الماء أمثال الجبال، ويبست الأرض بطلوع الشمس عليها، ثم عاد ماء البحر إلى مكانه.

وأما الشجرة التي يسير الراكب في ظلها مائة عام: فشجرة طوبى. وهي سدرة المنتهى في السماء السابعة، إليها ينتهي أعمال بني آدم، وهي من أشجار الجنة، ليس في الجنة قصر ولا بيت إلا وفيه غصن من أغصانها، ومثلها في الدنيا الشمس، أصلها واحد، وضوءها في كل مكان.

وأما الشجرة التي نبتت من غير ماء: فشجرة يونس. وكان ذلك معجزة له لقوله تعالى: ﴿وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِنْ يَقْطِينٍ﴾ (2).

وأما غذاء أهل الجنة: فمثلهم في الدنيا الجنين في بطن أمه، فإنه يغتذي من سرتة، ولا يبول ولا يتغوط.

وأما الألوان في القصعة الواحدة: فمثلها في الدنيا البيضة، فيها لوان أبيض وأصفر، ولا يختلطان.

وأما الجارية التي تخرج من التفاحة: فمثلها في الدنيا الدودة،

(1) لعل الصحيح: إن لم تؤمنوا أوقعته عليكم.

(2) الآية 146 من سورة الصافات.

تخرج من التفاحة ولا تتغير.

وأما الجارية التي تكون بين اثنين: فالنخلة التي تكون في الدنيا لمؤمن مثلي ولكافر مثلك، وهي لي في الآخرة دونك، لأنها في الجنة، وأنت لا تدخلها.

وأما مفاتيح الجنة: فلا إله إلا الله، محمد رسول الله⁽¹⁾.

رسالة ثانية لقيصر:

قال ابن المسيب: فلما قرأ قيصر الكتاب قال: ما خرج هذا الكلام إلا من بيت النبوة.

ثم سأل عن المجيب ف قيل له: هذا جواب ابن عم محمد «صلى الله عليه وآله»، فكتب إليه:

سلام عليك.

أما بعد..

فقد وقفت على جوابك، وعلمت أنك من أهل بيت النبوة، و معدن الرسالة، وأنت موصوف بالشجاعة والعلم، وأوثر أن تكشف لي عن مذهبكم، والروح التي ذكرها الله في كتابكم في قوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾⁽²⁾.

(1) الغدير ج 6 ص 247 - 249 عن تذكرة الخواص ص 87 وزين الفتى في

شرح سورة هل أتى للحافظ العاصمي.

(2) الآية 85 من سورة الإسراء.

جواب أمير المؤمنين ×:

فكتب إليه أمير المؤمنين:

أما بعد..

فالروح نكتة لطيفة، ولمعة شريفة، من صنعة باريها، وقدرة منشئها. وأخرجها من خزائن ملكه، وأسكنها في ملكه، فهي عنده لك سبب، وله عندك وديعة، فإذا أخذت مالك عنده أخذ ماله عندك، والسلام(1).

ونقول:

هناك نقاط عديدة يحسن التوقف عندها، نقتصر منها على ما يلي:

حكم الله أم حكم الجاهلية:

ذكرت الرواية: أن عمر سأل الحارث بن سنان: تريد قصاص الجاهلية أم قصاص الإسلام؟

ونحن لم نجد سبباً لهذا السؤال العمري، والحال أننا لم نجده سأل مثل هذا السؤال في أي من القضايا التي ترفع فيها الآخرون إليه.. إلا إن كان يرى أن الحارث بن سنان كان من المنافقين أو كان لا يزال على شركه.. مع أن لا شيء يدل على الأول، كما أن الرواية نفسها

(1) العسل المصفى في تهذيب زين الفتى ج 1 ص 287 و 295 تذكرة الخواص ج 1 ص 353 - 359 والغدير ج 6 ص 247 - 249 عنهما.

تصرح بعدم الثاني، فإنه كان مسلماً وقد كانت هذه القضية سبب إرتداده.

لو غير علي × يجيب:

ربما يستظهر من رواية ابن المسيب: أن عمر قد سأل الصحابة عن مسائل ملك الروم قبل أن يسأل علياً عنها، ولعله كان يأمل أن يجد عند أحد منهم جواباً، لكي يتلافى سؤال علي «عليه السلام»، الذي لم يزل نوره يتألق في سماء العلم الذي حباه الله تعالى به دون كل أحد.. ولكنه لم يجد عند أحد منهم ما يشفي الغليل، فاضطر إلى ما هو بالنسبة إليه من أبغض الحلال.

تفسير دق الناقوس:

ورد في تفسير دق الناقوس روايات أكثر تفصيلاً في ذلك. ولا مانع من صحة كلا الأمرين، فذكر شرطاً من معاني دقاته لملك الروم، وذكر شرطاً أتم وأوفى لغيره، فلاحظ ما يلي:

1 - روى الصدوق «رحمه الله» بسنده إلى الحارث الأعور قال:

بينما أنا أسير مع أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب «عليه السلام» في الحيرة، إذا نحن بديراني يضرب الناقوس. قال:

فقال علي بن أبي طالب «عليه السلام»: يا حارث، أتدري ما

يقول الناقوس؟

قلت: الله ورسوله وابن عم رسوله أعلم.

قال: إنه يضرب مثل الدنيا وخرابها، ويقول: لا إله إلا الله حقاً حقاً. صدقاً صدقاً، إن الدنيا قد غرتنا وشغلتنا، واستهوتتنا واستقوتتنا. يا ابن الدنيا. مهلاً مهلاً. يا ابن الدنيا. دقاً دقاً. يا ابن الدنيا. جمعاً جمعاً. تفنى الدنيا قرناً قرناً. ما من يوم يمضي عنا. إلا أوهى منا ركناً. قد ضيعنا داراً تبقى. واستوطننا داراً تفنى. لسنا ندري ما فرطنا. فيها إلا لو قد متنا.

قال الحارث: يا أمير المؤمنين، النصارى يعلمون بذلك؟!

قال: لو علموا ذلك لما اتخذوا المسيح إلهاً من دون الله.

قال: فذهبت إلى الديراني فقلت له: بحق المسيح عليك، لما ضربت بالناقوس على الجهة التي تضربها.

قال: فأخذ يضرب، وأنا أقول حرفاً حرفاً، حتى بلغ إلى موضع إلا لو قد متنا، فقال: بحق نبيكم، من أخبركم بهذا؟

قلت: هذا الرجل الذي كان معي أمس.

قال: وهل بينه وبين النبي من قرابة؟!

قلت: هو ابن عمه.

قال: بحق نبيكم، أسمع هذا من نبيكم؟!

قال: قلت: نعم.

فأسلم، ثم قال: إني وجدت في التوراة: أنه يكون في آخر الأنبياء

نبي.

وهو يفسر ما يقول الناقوس(1).

2 - لكن ابن شهر آشوب روى هذا الحديث قائلاً: «ذكره صاحب مصباح الواعظ، وجمهور أصحابنا، عن الحارث الأعور، وزيد، وصعصعة، ابنا صوحان، والبراء بن سبرة، والأصبع بن نباتة، وجابر بن شرحبيل، ومحمود بن الكواء»(2).

ثم ذكر «رحمه الله» نصاً لتفسير كلام الناقوس يزيد على ضعفي الكلام المذكور في الرواية الآتفة الذكر، فراجع(3).

لماذا أسلم النصراني؟!:

نضيف هنا: أن هذا النصراني وإن كان لا يستطيع تأكيد صحة هذا

(1) الأمالي للصدوق (المجلس الأربعون) ص 295 و 296 وبحار الأنوار ج 2 ص 321 و ج 14 ص 334 و ج 40 ص 172 و ج 74 ص 279 ومعاني الأخبار ص 230 وروضة الواعظين ص 443 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 2 ص 243 ومناقب آل أبي طالب ج 1 ص 332 ومدينة المعاجز ج 2 ص 124.

(2) مناقب آل أبي طالب ج 2 ص 56 و (ط المكتبة الحيدرية) ج 1 ص 332. وراجع: دستور معالم الحكم، الباب 7 ص 133 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 2 ص 243 وبحار الأنوار ج 40 ص 172 و ج 74 ص 279.

(3) مناقب آل أبي طالب (المطبعة العلمية بقم) ج 2 ص 56 و (ط المكتبة الحيدرية) ج 1 ص 332.

التفسير لكلام الناقوس، ولكنه لا يملك ما يدل على كذبه فيما يدعيه من أن هذا من العلم الخاص، المأخوذ عن الله مباشرة، أو بواسطة من أوحى إليه به..

ولكن الذي دعاه إلى الإيمان أن نفس الخبر الذي وجده عن شخص سوف يتصدى لهذا الأمر قد دله على: أن هذا الأمر هو من الأمور التي لا تحصل عادة، ولا يخطر على بال أحد أن يتصدى لتفسير كلام الناقوس، فالإخبار عن وقوعه، ثم وقوعه قد دله على أن هذا الشخص الذي فعل ذلك، له شأن غير عادي عند الله، وأنه تعالى أراد أن يجعله وسيلة هداية لبعض بني البشر، من خلال إخبار الأنبياء عن ذلك، قبل مئات السنين من حدوث ذلك.

الأسئلة تختلف وتتفق:

وقد لاحظنا: أن الأسئلة التي جاء بها النصارى للمسلمين، تتفق وتختلف، فهناك أسئلة - وإن كانت قليلة - يشترك فيها جميع السائلين أو عدد منهم، مثل السؤال عن قبر سار بصاحبه، أو السؤال عما لا يعلمه الله، أو عما ليس لله، أو نحو ذلك، ثم تختلف الأسئلة من شخص لآخر..

ولعل سبب ذلك: يعود إلى أن هؤلاء، كانوا يلتقطون هذه الأسئلة من كتبهم، كل بحسب ما تيسر له. فكانت بعض الأسئلة تثير اهتمامهم أكثر من غيرها، فيكثر أخذهم لها.. ثم يأتي الباقي حسب الأمزجة والميول، والاجتهادات للأشخاص.

رسالة واحدة أم رسالتان:

إن شدة الاختلاف بين الأسئلة في الرسالتين المتقدمتين يشجع الباحث على الاعتقاد بأنهما رسالتان اختلفتا في مضمونهما، فكان لا بد من اختلاف مضمون الإجابتين تبعاً لذلك.

وحيث إن من البعيد أن يكون مرسلهما شخص واحد، فلا بد من افتراض أن يكون أحد القيصرين قد مات أو عزل، ثم أرسل الآخر برسالة أخرى يطلب الإجابة عنها أيضاً.

بل قد يمكن افتراض أن يكون في بلاد الروم ملوك متعددون، بحسب تعدد البلاد، وتباعدها. فأرسل كل ملك برسالة أسئلة تخصه..

بل قد يكون مرسل الرسالتين شخصاً واحداً، إذا لوحظ شدة الاختلاف والتباين بين الأسئلة، فاعتقد أن الإجابة على الأسئلة في الرسالة الأولى، لا تعني القدرة على الإجابة على الأسئلة التي في الرسالة الثانية..

أول من ارتد:

وقد ذكرت الرواية المتقدمة: أن الحارث بن سنان كان أول من ارتد..

وذلك يثير علامة استفهام كبيرة عما زعموه من ارتداد مانعي الزكاة وغيرهم ممن حاربهم أبو بكر، ويؤكد: أن هؤلاء إنما اعترضوا على تولي أبي بكر للخلافة دون صاحبها الشرعي، الذي

بائعوه يوم الغدير، وهو علي بن أبي طالب.

وكثرة المعتقدين بأحقيته، لا يعني أنهم مستعدون لنصرته مهما كلف الأمر.. بل يكون حالهم حال مؤيد به من أهل المدينة، من الأنصار وغيرهم من المهاجرين، ومثل بني هاشم الذين صرحوا بأن قيامهم معه سيكلفهم غالياً، ولا يطيقونه، وقد تقدم ذلك في بعض الفصول.

يضاف إلى ما تقدم: أن علياً لم يكن ليفتح حرباً من شأنها أن تفسح المجال لسلبيات كبيرة، ومنها أن ينتعش النفاق، وتحدث الردة لدى فريق كبير من الناس، بالإضافة إلى إعتبار ذلك في عداد الخيانة، ونقض العهد والمواثيق.

الحارث، أم جبلة ابن الأيهم؟!

إن حدثاً كهذا لا بد أن يثير الكثير من الجدل في أوساط المسلمين، ومن المتوقع أن يتناقله الناس بكثرة..

وإلى أمد طويل، فلماذا لا نجد لهذا الرجل الكبير المسمى بحارث بن سنان فيما بأيدينا ذكراً يفصح لنا عن شيء من تفاصيل حياته ودوره رغم كونه من الرؤساء كما قالته الرواية..

فلعله هو جبلة بن الأيهم الذي ذكر لنا التاريخ ما جرى له في قصة تشبه هذه القصة إلى حد بعيد.

أو لعل رجلاً باسم الحارث قد تبع جبلة، انتصاراً له، فتنصر

معه.. ولعل.. ولعل..

الفصل العاشر:

من أسئلة أهل الكتاب..

نصراني يسأل عمر:

روى أبو المليح الهذلي عن أبيه قال: كنا جلوساً عند عمر بن الخطاب إذ دخل علينا رجل من أهل الروم، قال له: أنت من العرب؟! قال: نعم.

قال: أما إنني أسألك عن ثلاثة أشياء، فإن خرجت إلي منها آمنت بك، وصدقت نبيك محمداً.

قال: سل عما بدا لك يا كافر.

قال: أخبرني عما لا يعلمه الله، وعما ليس لله، وعما ليس عند الله.

قال عمر: ما أتيت يا كافر إلا كفراً.

إذ دخل علينا أخو رسول الله «صلى الله عليه وآله» علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فقال لعمر: أراك مغتماً.

فقال: وكيف لا أغتم يا ابن عم رسول الله، وهذا الكافر يسألني عما لا يعلمه الله، وعما ليس لله، وعما ليس عند الله، فهل لك في هذا شيء يا أبا الحسن؟! قال: نعم.

قال: فرج الله عنك، وإلا [و] قد تصدع قلبي. فقد قال النبي «صلى الله عليه وآله»: أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أحب أن يدخل المدينة فليقرع الباب.

فقال: أما ما لا يعلمه الله، فلا يعلم الله أن له شريكاً ولا وزيراً، ولا صاحبة، ولا ولداً. وشرحه في القرآن ﴿قُلْ أَتُشْبِهُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ (1).

وأما ما ليس عند الله، فليس عنده ظلم للعباد.

وأما ما ليس لله، فليس له ضد ولا ند، ولا شبه ولا مثل.

قال: فوثب عمر، وقبل ما بين عيني علي «عليه السلام» ثم قال: يا أبا الحسن، منكم أخذنا العلم، وإليك يعود، ولولا علي لهلك عمر. فما برح النصراني حتى أسلم، وحسن إسلامه (2).

ونقول:

- 1 - لماذا هذا الأسلوب القاسي الذي يمارسه عمر بن الخطاب ضد ذلك النصراني، فيواجهه بكلمة يا كافر، في أول خطاب له معه؟! مع أنه لم تبدر من ذلك النصراني أية بادرة عناد أو مكابرة!!
- 2 - وبعد أن طرح النصراني أسئلته، أمعن عمر في استفزازه، رغم ظهور عجز عمر عن جوابه. فقال له: «ما أتيت يا كافر إلا

(1) الآية 18 من سورة يونس.

(2) البحار: ج 40 ص 286 عن صفوة الأخبار.

كفراً».

مع أن الله تعالى يأمر بالجدال معهم بالتّي هي أحسن، فيقول:
﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ
أَحْسَنُ﴾ (1).

3 - وقد كان موقف عمر هذا فشلاً يضاف إلى فشل، لا سيما بعد
أن ظهر: أن أسئلة ما أتاه ذلك النصراني لم تكن من أسئلة الكفر، بل
هي من الأسئلة الإيمانية الصحيحة..

4 - إن عمر هو الذي وضع نفسه في موقع رسول الله «صلى الله
عليه وآله»، وجعل نفسه في موقع المسؤول عن كل قضايا الدين
والإيمان، حيث لا بد أن يعد لها الإجابات الصحيحة والحاسمة، ولا
يعذر بجهلها، ولا بعجزه عنها.. ما دام أن عجزه هذا سوف يؤدي إلى
اتهام الإسلام بالقصور والبطلان، ويمنع الناس من الإيمان، ومن
الدخول في رحمة الله..

أسئلة يهودي من أهل المدينة:

عن أبي الطفيل قال شهدت الصلاة على أبي بكر الصديق، ثم
اجتمعنا إلى عمر بن الخطاب، فبايعناه، وأقمنا أياماً نختلف إلى
المسجد إليه، حتى أسمى أمير المؤمنين، فبينما نحن عنده جلوس إذ
أتاه يهودي من يهود المدينة، - وهم يزعمون: أنه من ولد هارون أخي

(1) الآية 125 من سورة النحل.

موسى بن عمران «عليهما السلام» - حتى وقف على عمر فقال له: يا أمير المؤمنين! أياكم أعلم بنبيكم وبكتاب نبيكم حتى أسأله عما أريد. [أو قال: دلني على أعلمكم بالله وبرسوله، وبكتابه وبسنته].

فأشار له عمر إلى علي بن أبي طالب فقال: هذا أعلم بنبينا وبكتاب نبينا.

قال اليهودي: أكذاك أنت يا علي؟!

قال: نعم.

قال: سل عما تريد.

قال: إني سأللك عن ثلاث، وثلاث، وواحدة.

قال له علي: ولم لا تقول إني سايلك عن سبع؟!

قال له اليهودي: أسألك عن ثلاث، فإن أصبت فيهن أسألك عن الثلاث الأخر، فإن أصبت فيهن أسألك عن الواحدة، وإن أخطأت في الثلاث الأول لم أسألك عن شيء.

وقال له علي: وما يدريك إذا سألتني فأجبتك، أخطأت أم أصبت؟!

قال: فضرب بيده على كفه، فاستخرج كتاباً عتيقاً، فقال: هذا كتاب ورثته عن آبائي وأجدادي، بإملاء موسى وخط هارون، وفيه هذه الخصال الذي أريد أن أسألك عنها.

فقال علي: والله عليك إن أجبتك فيهن بالصواب أن تسلم.

قال له: والله لئن أحببتي فيهن بالصواب لأسلمن الساعة علي يدك.

قال له علي: سل.

[في نص آخر: أنه سأله عن أول قطرة دم قطرت على وجه الأرض، وأول].

قال: أخبرني عن أول حجر وضع على وجه الأرض.

وأخبرني عن أول شجرة نبتت على وجه الأرض.

وأخبرني عن أول عين نبعت على وجه الأرض.

[وفي نص آخر: فقال له علي «عليه السلام»: يا هاروني، أما أنتم فتقولون: أول قطرة قطرت على وجه الأرض حيث قتل أحد ابني آدم صاحبه وليس كذلك، ولكنه حيث طمئت حواء، وقبل أن تلد ابنيها].

قال له علي: يا يهودي، إن أول حجر وضع على وجه الأرض، فإن اليهود يزعمون: أنه صخرة بيت المقدس، وكذبوا، لكنه الحجر الأسود، نزل به آدم معه من الجنة، فوضعه في ركن البيت، فالناس يمسحون به، ويقبلونه، ويجددون العهد والميثاق فيما بينهم وبين الله. [وفي نص آخر: وكان أشد بياضاً من الثلج، فاسود من خطايا بني آدم].

قال اليهودي: أشهد بالله لقد صدقت.

قال له علي: وأما أول شجرة نبتت على وجه الأرض، فإن

اليهود يزعمون: أنها الزيتون، وكذبوا، ولكنها نخلة العجوة، نزل بها معه آدم من الجنة، فأصل التمر كله من العجوة.

[وفي نص آخر: أما أنتم فتقولون: أول شجر اهتز على وجه الأرض الشجرة التي كانت منها سفينة نوح وليس هو كذلك، ولكنها النخلة التي أهبطت من الجنة وهي العجوة، ومنها تفرع كل ما ترى من أنواع النخل].

قال له اليهودي: أشهد بالله لقد صدقت.

قال: وأما أول عين نبعت على وجه الأرض، فإن اليهود يزعمون: أنها العين التي تحت صخرة بيت المقدس، وكذبوا، ولكنها عين الحياة التي نسي عندها صاحب موسى السمكة المالحة، فلما أصابها ماء العين عاشت وسمرت⁽¹⁾ فاتبعها موسى وصاحبه، فأتيا الخضر. [وفي نص كمال الدين: وكان الخضر على مقدمة ذي القرنين، فطلب عين الحياة، فوجدها الخضر «عليه السلام»، وشرب منها ولم يجدها ذو القرنين].

وفي نص آخر: [فهذا الماء لا يصيب ميتاً إلا حي].

فقال اليهودي: أشهد بالله لقد صدقت.

قال له علي: سل.

[قال: فأخبرني كم لهذه الأمة من إمام هدى، هادين مهدين، لا

(1) التسمير: الإرسال، سمرت: ذهب.

يضرهم خذلان من خذلهم].

[ومن معه من أمتة في الجنة؟]

قال: أما قولك: كم لهذه الأمة من إمام هدى، هادين مهدين، لا يضرهم خذلان من خذلهم، فإن لهذه الأمة اثنا عشر إماماً هادين مهدين، لا يضرهم خذلان من خذلهم.

وأما قولك: أين منزل محمد «صلى الله عليه وآله» في الجنة، ففي أشرفها وأفضلها جنة عدن.

وأما قولك: من مع محمد من أمتة في الجنة فهؤلاء الاثنا عشر أئمة الهدى.

قال الفتى: صدقت، فوالله الذي لا إله إلا هو إنه لمكتوب عندي بإملاء موسى وخط هارون بيده].

وفي نص آخر: قال: أخبرني عن منزل محمد، أين هو في الجنة؟!]

قال علي: ومنزل محمد من الجنة جنة عدن في وسط الجنة، أقربه من عرش الرحمن عز وجل.

قال له اليهودي: أشهد بالله لقد صدقت.

قال له علي: سل.

قال: أخبرني عن وصي محمد في أهله كم يعيش بعده؟! وهل يموت أو يقتل؟!]

[فقال له علي «عليه السلام»: ويحك يا يهودي، أنا وصي محمد «صلى الله عليه وآله» أعيش بعده].

وفي نص آخر: قال علي: يا يهودي، يعيش بعده ثلاثين سنة، [لا أزيد يوماً ولا أنقص يوماً، ثم يبعث أشقاها شقيق عاقر ناقة ثمود، فيضربني ضربة ههنا في مفرقي] ويخضب هذه من هذه، وأشار إلى رأسه. [ثم بكى «عليه السلام» بكاء شديداً، قال: فصرخ الفتى وقطع كستيجه].

قال: فوثب اليهودي وقال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله.

زاد في نص آخر في كمال الدين: [وأنت وصيه ينبغي أن تفوق ولا تفاق، وأن تعظم ولا تستضعف].

قال: ثم مضى به «عليه السلام» إلى منزله فعلمه معالم الدين].
وفي نص آخر: [صدقته والله الذي لا إله إلا هو، إني لأجدها في كتاب أبي هارون «عليه السلام» كتبه (كتابة) بيده، وأملأه (وإملأه) عمي موسى «عليه السلام»](1).

(1) العسل المصفى في تهذيب زين الفتى ج 1 ص 305 و 306 والغدير ج 6 ص 268 و 269 عنه. وراجع: إعلام الوری ص 368 وبحار الأنوار ج 57 ص 89 وج 36 ص 374 - 379 وكمال الدين ص 294 - 296 وكتاب الغيبة للنعماني ص 97 - 100 وغاية المرام ج 1 ص 217 - 219 والإمام

وفي الحديث سقط كما ترى. وقد أكملناه من كمال الدين للصدوق ومن غيره.

وفيه قد نص عمر على أن علياً أعلم الأمة بنبيها وبكتابه. ولكن موسى الوشيعة⁽¹⁾ يقول: عمر أعلم الأمة على الإطلاق بعد أبي بكر، والانسان على نفسه بصيرة⁽²⁾. قال أبو جعفر العبدى - يرفعه -: هذا الرجل اليهودي أقر له من بالمدينة أنه أعلمهم. وكان أبوه كذلك فيهم⁽³⁾.

بيان : قوله «عليه السلام»: «لا أزيد يوماً»، أقول: فيه إشكال، لأن وفاة الرسول «صلى الله عليه وآله» كان في صفر وشهادته «عليه السلام» في شهر رمضان، وكان ما بينهما ثلاثين سنة إلا خمسة أشهر وأياماً، فكيف يستقيم قوله «عليه السلام»: «لا أزيد يوماً ولا أنقص يوماً»؟! ويمكن دفعه بأن مبنى الثلاثين على التقريب. وقوله: «لا أزيد يوماً». أي على الموعد الذي وعدت لذلك، وأعلمه والغرض: أن لشهادتي وقتاً معيناً لا يتقدم ولا يتأخر. [أو

علي «عليه السلام» في آراء الخلفاء للشيخ مهدي فقيه إيماني ص 131 -

133 وفرائد السمطين ج 1 ص 354 ح 280.

(1) المراد به: موسى جار الله صاحب كتاب الوشيعة.

(2) الغدير ج 6 ص 269.

(3) بحار الأنوار ج 36 ص 376.

يقال: الكلام مبني على ما هو المعروف عند أهل الحساب من أنهم يسقطون ما هو أقل من النصف يكلمون بما هو أزيد منه، فكل حد بين تسع وعشرين ونصف وبين ثلاثين ونصف من جملة مصداقاته العرفية، فلا يكون شيء منهما زائداً على ثلاثين سنة عرفية ولا ناقصاً عنها أصلاً، وإنما يحكم بالزيادة والنقصان إذا كان خارجاً عن الحدين وليس فليس(1).

ونقول: ونضيف إلى ذلك:

1 - ونضيف إلى ذلك: أن الطفيل يقول: «أقمنا أياماً نختلف إلى المسجد إليه، وهذا يشير إلى أن المسجد بقي هو مركز إدارة الشؤون حتى ذلك الحين..».

2 - دل الحديث على أن عمر بن الخطاب إنما سمي «أمير المؤمنين» بعد أيام من موت أبي بكر، أي أن هذا اللقب أصبح مفروضاً على الناس بصورة قاطعة ونهائية.. وإن كان قد أطلق على أبي بكر أيضاً في بعض الأحيان..

3 - يستفاد من هذا النص: أن اليهودي التقى بعمر في المسجد.. مع أن دخول الكفار إلى المساجد كان محظوراً..

إلا أن يقال: إن المسجد كان يشتمل على مواضع أخرى لم تكن معدة للصلاة، فلم يكن يمنع من وصول كل الناس إليها. ومن هذه

(1) بحار الأنوار ج 36 ص 377.

المواضع الموضع المعروف بالصفة، وهو موضع مظلّل من المسجد كان يأوي إليه المساكين⁽¹⁾، وكان النبي «صلى الله عليه وآله» يهتم بأمرهم.

4 - إن اليهودي طلب الأعلم بالنبي «صلى الله عليه وآله» وبكتاب النبي «صلى الله عليه وآله»، مع أنه كان يكفيه أن يطلب عالماً من المسلمين لي طرح عليه أسئلته..

ولعل السبب في ذلك: أنه كان يريد أن يحسم الأمر بالنسبة لدخوله في هذا الدين وعدمه.. مع علمه بأن الأسئلة سوف تنتهي إلى إثبات صدق النبي أ وكذبه، فإذا انتهت إلى إثبات صدقه فلا بد له من معرفة وصي ذلك النبي، لكي يرجع إليه في أمر دينه، ولكي لا يضيع في زحمة المدعين لما ليس لهم.

5 - واللافت هنا: أن علياً «عليه السلام» كان أول همهم هو: تعيين الحكم والفيصل في الأمر، لكي لا يفسح المجال للتعنّت، ومحاولة التملص والهروب.. بادّعاء عدم صحة الجواب.

6 - إنه «عليه السلام» فرض على ذلك اليهودي أن يكون النقاش هادفاً ومثمرأ، حيث فرض عليه الإلتزام بلوازم البحث ونتائجه.

7 - إذا كان ذلك اليهودي من أهل المدينة، فلماذا لم يأت إلى النبي ويسأله عن تلك المسائل، فإنه «صلى الله عليه وآله» أقام بينهم عشر

(1) أنظر: لسان العرب ج9 ص195.

سنوات؟!!

ولماذا لم يأت في عهد أبي بكر، وانتظر إلى عهد عمر؟!
إلا ان يقال: إنه كان في الأصل من أهل المدينة، قبل إخراجهم
 منها بسبب بغيتهم وعدوانهم.. وقد قدمها الآن ليحقق في أمر النبوة.
 فكان ما كان حسبما ذكرته الرواية.

علي × وأسقف نجران:

وقالوا: إن أسقف نجران قدم على عمر بن الخطاب في صدر
 خلافته فقال: يا أمير المؤمنين، إن أرضنا باردة شديدة المؤنة، لا
 يحتمل الجيش وأنا ضامن لخراج أرضي أحمله إليك في كل عام
 كمالاً.

قال: فضمنه إياه. فكان يحمل المال، ويقدم به في كل سنة، و
 يكتب له عمر البراءة بذلك.

فقدم الأسقف ذات مرة ومعه جماعة، وكان شيخاً جميلاً مهيباً،
 فدعاه عمر إلى الله، وإلى رسوله، وكتابه، وذكر له أشياء من فضل
 الاسلام، وما يصير إليه المسلمون من النعيم والكرامة.

فقال له الأسقف: يا عمر! أتقرأون في كتابكم: {وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا
 كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ} (1) فأين (تكون) النار؟!!

(1) الآية 21 من سورة الحديد.

فسكت عمر، وقال لعلي «عليه السلام»: أجبه أنت.

قال له علي «عليه السلام»: أنا أجيبك يا أسقف، أرأيت إذا جاء الليل أين يكون النهار؟! وإذا جاء النهار أين يكون الليل؟! فقال الأسقف: ما كنت أرى أن أحدا ليحييني عن هذه المسألة. مَنْ هذا الفتى يا عمر؟!

فقال: علي بن أبي طالب، ختن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وابن عمه. وهو أبو الحسن والحسين.

فقال الأسقف: فأخبرني يا عمر! عن بقعة من الأرض طلع (طلعت) فيها الشمس مرة واحدة ثم لم تطلع قبلها ولا بعدها؟! قال عمر: سل الفتى.

فسأله فقال: أنا أجيبك هو البحر، حيث انفلق لبني إسرائيل، ووقعت فيه الشمس مرة واحدة لم تقع قبلها ولا بعدها. فقال الأسقف: أخبرني عن شيء في أيدي الناس شبه بثمار الجنة.

قال عمر: سل الفتى.

فسأله، فقال علي أنا أجيبك هو القرآن، يجتمع عليه أهل الدنيا فيأخذون منه حاجتهم فلا ينقص منه شيء، فكذلك ثمار الجنة.

فقال الأسقف: صدقت. قال: أخبرني! هل للسموات من قفل؟!

فقال علي «عليه السلام»: قفل السماوات الشرك بالله..

فقال الأسقف: وما مفتاح ذلك القفل؟!

قال: شهادة أن لا إله إلا الله، لا يحجبها شيء دون العرش.

فقال: صدقت.

فقال: أخبرني عن أول دم وقع على وجه الأرض؟!

فقال علي «عليه السلام»: أما نحن فلا نقول كما يقولون: دم الخشاف (لعله الخفاش). ولكن أول دم وقع على وجه الأرض مشيمة حواء، حيث ولدت هابيل بن آدم.

قال: صدقت. وبقيت مسألة واحدة، أخبرني أين الله؟!

فغضب عمر، فقال علي: أنا أجيبك وسل عما شئت، كنا عند رسول الله «صلى الله عليه وآله» إذ أتاه ملك فسلم. فقال له رسول الله «صلى الله عليه وآله»: من أين أرسلت؟!

فقال: من السماء السابعة من عند ربي.

ثم أتاه آخر فسأله فقال: أرسلت من الأرض السابعة من عند ربي.

فجاء ثالث من الشرق، ورابع من المغرب، فسألهما فأجابا كذلك.

فأنه عز وجل هيهنا وهاهنا، في السماء إله، وفي الأرض إله (1).

(1) الغدير ج 6 ص 242 و 243 والعسل المصفي من تهذيب زين الفتى ج 1 ص 309 و 310 وخصائص الأئمة للشریف الرضي ص 90 والإرشاد ج 1 ص 201 و 202 والإحتجاج ج 1 ص 209 وعجائب أحكام أمير المؤمنين

ولا نرى أننا بحاجة للتعليق على هذا النص، فإنه أوضح من الشمس، وأبين من الأمس..

علي × يكذب كعب الأحبار:

ذكر الطبري: أنه في السنة السابعة عشرة ضرب الطاعون العراق، ومصر، والشام. فجمع عمر الناس في جمادى الأولى سنة سبع عشرة، فاستشارهم في البلدان، فقال:

إني قد بدا لي أن أطوف على المسلمين في بلدانهم، لأنظر في آثارهم، فأشيروا علي - وكعب الأحبار في القوم، وفي تلك السنة من إمارة عمر أسلم - فقال كعب: بأيها تريد أن تبدأ يا أمير المؤمنين؟

قال: بالعراق.

قال: لا تفعل إن الشر عشرة أجزاء، والخير عشرة أجزاء، فجزء الخير بالمشرق، وتسعة بالمغرب، وإن جزءاً من الشر بالمغرب وتسعة بالمشرق، وبها قرن الشيطان. وكل داء عضال.

كتب إلى السري، عن شعيب عن سيف، عن سعيد، عن الأصبغ،

«عليه السلام» ص185 وبحار الأنوار ج10 ص58 وج31 ص594 وج40 ص248. والفضائل لابن شاذان ص427 - 430 و (ط المطبعة الحيدرية) ص149 والروضة في فضائل أمير المؤمنين ص162 وإثبات الهداة ج1 ص180 وإحقاق الحق (الملحقات) ج8 ص223 عن در بحر المناقب لابن حسويه، وعن الأربعين لابن أبي الفوارس.

عن علي، قال: قام إليه علي «عليه السلام»، فقال:

يا أمير المؤمنين، والله إن الكوفة للهجرة بعد الهجرة، وإنها لقبة الإسلام، وليأتين يوم لا يبقى مؤمن إلا أتاها، وحن إليها، والله لينصرن بأهلها كما انتصر بالحجارة من قوم لوط إلخ.. (1).

ونقول:

هل شعر علي «عليه السلام»: أن كعب الأحبار كان يعلم بما للكوفة وأهلها من موقع حميد، ومقام رشيد، فأراد أن ينفر الناس من الكوفة ومن أهلها، ومن العراق كله؟! إذ لا نجد مبرراً لحرص اليهود على إثارة الشبهات حول العراق والعراقيين إلا ذلك.

وكعب الأحبار كان حديث عهد بالإسلام، فإنه إنما أظهر إسلامه لتوه، أي في نفس السنة التي حدث فيها هذا الحوار، ولم تمض بعد له مدةً يمكننا أن نتصوره قد تأقلم بالإسلام، وتقبل تعاليمه، واقتنع بها بصورة تامة.. بل قد رأينا أنه لم يزل يسعى لإشاعة أباطيله بين المسلمين في مختلف سني حياته.

وكان الأئمة «عليهم السلام» يحرصون على رد أباطيل اليهود، وتفنيد مزاعمهم، وتكذيب ترهاتهم..

وقد وصف علي «عليه السلام» كعب الأحبار بقوله: إنه

(1) تاريخ الأمم والملوك ج 40 ص 59 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 160 وتاريخ مدينة دمشق ج 1 ص 159 والكامل في التاريخ ج 2 ص 561.

لكذاب (1) وكان كعب منحرفاً عن علي «عليه السلام» (2).

كما أن الإمام الباقر «عليه السلام» قد كذب كعباً في بعض أباطيله، كروايته: «إن الكعبة لتسجد لبیت المقدس كل غداة» (3)، وذلك سعيّاً من كعب إلى جعل الصخرة التي في بيت المقدس، والتي

(1) أضواء على السنة المحمدية ص 165 وشرح النهج للمعتزلي ج 4 ص 77 وبحار الأنوار ج 34 ص 289 ومكاتيب الرسول ج 1 ص 659 وطرائف المقال ج 2 ص 105 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 304 والغدير ج 7 ص 278.

(2) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 4 ص 77 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 304 وبحار الأنوار ج 34 ص 289 والغدير ج 7 ص 278 وطرائف المقال ج 2 ص 105.

(3) الكافي ج 4 ص 239 وبحار الأنوار ج 46 ص 354 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 13 ص 262 و(ط دار الإسلامية) ج 9 ص 363 وجامع أحاديث = الشيعة ج 10 ص 63 ونور الثقلين ج 2 ص 214 ومنتقى الجمان ج 3 ص 26 وطرائف المقال ج 1 ص 494 وج 2 ص 105 وذخيرة المعاد (ط.ق) ج 1 ق 3 ص 548. ويبدو أن كعباً قد استمر على تعظيم الصخرة، حتى إنه حينما كان مع عمر في بيت المقدس، وسأله عمر: أين يجعل المسجد والقبلة، قال: خلف الصخرة، فقال له عمر: ضاهيت اليهودية يا كعب. فراجع هذه القضية بنصوصها المتقاربة في: الأنس الجليل في أخبار القدس والخليل ج 1 ص 256 والأموال لأبي عبيد ص 225 والإصابة ج 4 ص 105 والأسرار المرفوعة ص 457.

هي قبلة اليهود⁽¹⁾، هي الأعلى والأكرم، وجعل الكعبة أقل شأنًا منها، حتى إن قبلة المسلمين وهي الكعبة تسجد لها كل غداة.

ونلاحظ هنا: أنه «عليه السلام» اكتفى ببيان شأن الكوفة، وشأن أهلها ولم يشر إلى كعب الأحرار بصورة مباشرة.. ربما لأنه كان حديث عهد بالإسلام، والناس سوف يعذرونه على ظهور آثار اليهودية عليه في هذا الوقت.

ولكن الإمام الباقر «عليه السلام» يصرح باسم كعب، ويقرر: أنه قد كذب فيما قال.. لأن كعباً إنما قال هذا الكلام بعد أن مرت السنون الطويلة على تظاهره بالإسلام، في حين أنه كان لا يكف عن الدس فيه..

فكان لا بد من لفت أنظار الناس إلى هذه الحقيقة لكي يحذروا ما ينقل لهم عنه، فقد يكون هناك الكثيرون لا يشعرون أو فقل لا يلتفتون إلى ماضي كعب.. لكي يقارنوا ويربطوا بين أقواله المغرضة، أو ليسعوا إلى التأكد منها.

وقد قال الإمام الصادق «عليه السلام»، وهو يتحدث عن العلماء: «ومن العلماء من يطلب أحاديث اليهود والنصارى ليغزر به علمه، ويكثر به حديثه، فذاك في الدرك الخامس من النار»⁽²⁾.

(1) مقدمة ابن خلدون ص 354.

(2) الخصال ص 352 وروضة الواعظين ص 7 ومنية المريد ص 139

علي × يجدد تكذيب كعب:

روي عن ابن عباس: أنه حضر مجلس عمر بن الخطاب يوماً وعنده كعب الحبر، إذ قال عمر: يا كعب، أحافظ أنت للتوراة؟! قال كعب:

إني لأحفظ منها كثيراً.

فقال رجل من جنبة المجلس: يا أمير المؤمنين، سله: أين كان الله جل ثناؤه قبل أن يخلق عرشه؟! ومم خلق الماء الذي جعل عليه عرشه؟! فقال عمر:

يا كعب، هل عندك من هذا علم؟! فقال كعب:

نعم يا أمير المؤمنين، نجد في الأصل الحكيم: أن الله تبارك وتعالى كان قديماً قبل خلق العرش، وكان على صخرة بيت المقدس في الهواء، فلما أراد أن يخلق عرشه تفل تقلة كانت منها البحار الغامرة، واللجج الدائرة، فهناك خلق عرشه من بعض الصخرة التي كانت تحته، وآخر ما بقي منها لمسجد قدسه.

قال ابن عباس: وكان علي بن أبي طالب «عليه السلام» حاضراً، فعظم عليُّ ربه، وقام على قدميه، ونفض ثيابه.

فأقسم عليه عمر، لما عاد إلى مجلسه، ففعل.

قال عمر: غص عليها يا غواص، ما تقول يا أبا الحسن، فما

والفصول المهمة للحر العاملي ج 1 ص 609 وبحار الأنوار ج 2 ص 108 وج 8 ص 310.

علمتك إلا مفرجاً للغم؟!

فالتفت علي «عليه السلام» إلى كعب فقال: غلط أصحابك،
وحرّفوا كتب الله، وفتحوا (باب. ظ.) الفرية عليه.

يا كعب، ويحك، إن الصخرة التي زعمت لا تحوي جلاله، ولا
تسع عظّمته. والهواء الذي ذكرت لا يجوز أقطاره.
ولو كانت الصخرة والهواء قديمين معه لكانت لهما قدمته.

وعز الله وجل أن يقال: له مكان يومى إليه.

والله ليس كما يقول الملحّدون، ولا كما يظن الجاهلون، ولكن كان
ولا مكان، بحيث لا تبلغه الأذهان.

وقولي: «كان» عجز عن كونه.. وهو مما علّم من البيان. يقول
الله عز وجل ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (1).

فقولي له: «كان» مما علمني من البيان، لأنطق بحججه و
عظّمته. وكان ولم يزل ربنا مقتدرا على ما يشاء، محيطا بكل
الأشياء.

ثم كوّن ما أراد بلا فكرة حادثة له أصاب، ولا شبهة دخلت عليه
فيما أراد.

وأنه عز وجل خلق نوراً ابتدعه من غير شيء، ثم خلق منه
ظلمة، وكان قديراً أن يخلق الظلمة لا من شيء، كما خلق النور من

(1) الآية 4 من سورة الرحمن.

غير شيء.

ثم خلق من الظلمة نوراً، وخلق من النور ياقوتة، غلظها كغلظ سبع سماوات وسبع أرضين، ثم زجر الياقوتة فماعت (أي: ذابت) لهيبته، فصارت ماء مرتعداً، ولا يزال مرتعداً إلى يوم القيامة.

ثم خلق عرشه من نوره، وجعله على الماء.

وللعرش عشرة آلاف لسان، يسبح الله كل لسان منها بعشرة آلاف لغة، ليس فيها لغة تشبه الأخرى.

وكان العرش على الماء من دونه حجب الضباب (مثل الشيباء) وذلك قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوكُمْ﴾ (1).

يا كعب ويحك، إن من كانت البحار تقلته على قولك، كان أعظم من أن تحويه صخرة بيت المقدس، أو تحويه الهواء الذي أشرت إليه أنه حل فيه.

فضحك عمر بن الخطاب، وقال: هذا هو الأمر، و هكذا يكون العلم، لا كعلمك يا كعب، لا عشت إلى زمان لا أرى فيه أبا حسن (2).

ونقول:

إن في القصة أموراً فائقة الأهمية، يحتاج بسط القول فيها إلى

(1) الآية 7 من سورة هود.

(2) بحار الأنوار ج 40 ص 194-196 وج 30 ص 101 ومجموعة ورام (تنبيه

الخواطر) ج 2 ص 5 و 6.

مزيد من التأمل والتدقيق بمرامي كلام علي أمير المؤمنين «عليه السلام»، دون أن يغيب عن الأنظار شبح العجز المهيم على البشر عن بلوغ كنه بليغ كلامه، أو نيل حقائق مرامه صلوات الله وسلامه عليه.

من أجل ذلك نكتفي بالإلماح إلى أمور يسيرة، وظاهرة يدركها الناظر فيها بعفوية لا يشوبها شيء من التكلف، أو الإيغال المرهق وغير المؤلف.

1 - إنه «عليه السلام» بدأ إعتراضه على كعب بالإعلان باستعظام ما يقوله هذا الحبر اليهودي، واستفظاعه، وقرن ذلك بالمبادرة إلى الخروج من المجلس، وهو تصرف غير معهود منه «عليه السلام» إلا في حالات التغيظ الشديد، لكي يدرك الحاضرون في ذلك المجلس أن ثمة جرأة غير عادية، لا بد من التصدي لها، ولا يجوز السكوت عنها، فضلاً عن الاستئناس والتفكه بها.

2 - إن اعتراض علي «عليه السلام» كان على أمور عدة، منها:

ألف: إن كعباً، ومن هم على شاكلته، قد حرفوا كتب الله.

ب: إنهم فتحوا باب الفرية على الله تبارك وتعالى..

ج: إنهم جعلوا الصخرة والهواء شريكين له تعالى في القدم. والقول بتعدد القديم شرك ظاهر.

د: إنهم جعلوا لله تعالى مكاناً يومى إليه، أي أنهم جعلوه في جهة. وهذا معناه: القول بالتجسيم، وبغير ذلك من محاذير.

هـ: إنهم جعلوه محلاً للحوادث..

و: إنهم زعموا: أن الأذهان يمكن أن تحيط به.

ز: إنهم انتقصوا من قدرته، ومن إحاطته بجميع الأشياء.

ح: إنهم وقعوا في التناقض الذي تأباه العقول. حيث إن من كانت البحار ثقلته لا تحويه صخرة بيت المقدس.. إلى غير ذلك من أمور أشار إليها «عليه السلام».

3 - ويلاحظ هنا: أنه «عليه السلام» لم يقل لكعب: إن الصخرة التي زعمت لا تحويه ولا تسعه، بل قال: لا تحوي جلاله، ولا تسع عظمته، ليتحاشى أي شيء يشير إلى التجسيم الإلهي، وكونه تعالى في جهة، وما إلى ذلك.

4 - وقد ألمح «عليه السلام» إلى أن ما يذكرونه من أباطيل إنما أتاهم من جهة الإلحاد، أو الجهل، ولا ثالث لهما..

وإنما أطلق عليهم وصف الإلحاد، لأن إطلاق هذه الأوصاف الباطلة تعني نفي صفة الألوهية عنه تعالى، لأن الألوهية تلازم التنزيه عن مثل هذه الأباطيل.

5 - إن هذا الموقف منه «عليه السلام»:

ألف: يدخل في سياق فضح اليهود، وإبطال ترهاتهم.

ب: ومقاومة السياسة القاضية بمنع الناس من الأخذ عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وتوجيههم إلى أهل الكتاب ليأخذوا منهم.

ج: كما أنه يسقط هيبة كعب الأحرار أمام الناس، ويمنع من أخذ الناس عنه من دون تأمل أو تمحيص. وقد كان أهل الكتاب يسعون للهيمنة الفكرية على المسلمين، ولتقديم أنفسهم كعلماء بكل ما كان ويكون..

اليهود يناظرون عمر بن الخطاب:

حدثنا أبي رضي الله عنه قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري قال: حدثني أبو عبد الله الرازي، عن أبي الحسن عيسى بن محمد بن عيسى بن عبد الله المحمدي، من ولد محمد بن الحنفية، عن محمد بن جابر، عن عطاء، عن طاووس قال: أتى قوم من اليهود عمر بن الخطاب، وهو يومئذ وال على الناس، فقالوا:

أنت والي هذا الأمر بعد نبيكم. وقد أتيناك نسألك عن أشياء، إن أنت أخبرتنا بها آمنا وصدقنا واتبعناك.

فقال عمر: سلوا عما بدا لكم.

قالوا: أخبرنا عن أقفال السماوات السبع ومفاتيحها.

وأخبرنا عن قبر سار بصاحبه؟!!

وأخبرنا عن أنذر قومه ليس من الجن ولا من الإنس؟!!

وأخبرنا عن موضع طلعت فيه الشمس ولم تعد إليه؟!!

وأخبرنا عن خمسة لم يخلقوا في الأرحام؟!!

وعن واحد، واثنين، وثلاثة، وأربعة، وخمسة، وستة، وسبعة،
وعن ثمانية، وتسعة، وعشرة، وحادي عشر، وثاني عشر؟!!

قال: فأطرق عمر ساعة، ثم فتح عينيه، ثم قال: سألتكم عمر بن
الخطاب عما ليس له به علم، ولكن ابن عم رسول الله «صلى الله عليه
 وآله» يخبركم بما سألتكموني عنه.

فأرسل إليه، فدعاه، فلما أتاه قال له: يا أبا الحسن، إن معاشر
اليهود سألونني عن أشياء لم أجبهم فيها بشيء. وقد ضمنوا لي إن
أخبرتكم أن يؤمنوا بالنبى «صلى الله عليه وآله».

فقال لهم علي «عليه السلام»: يا معشر اليهود، اعرضوا علي
مسائلكم.

فقالوا له مثل ما قالوا لعمر.

فقال لهم علي «عليه السلام»: أتريدون أن تسألوا عن شيء
سوى هذا؟!!

قالوا: لا يا أبا شبر وشبير.

فقال لهم علي «عليه السلام»: أما أقفال السماوات فالشرك بالله،
ومفاتيحها قول لا إله إلا الله.

وأما القبر الذي سار بصاحبه، فالحوت سار بيونس في بطنه
البحار السبعة.

وأما الذي أنذر قومه ليس من الجن ولا من الإنس، فقتلك نملة
سليمان بن داود «عليهما السلام».

وأما الموضع الذي طلعت فيه الشمس فلم تعد إليه، فذاك البحر الذي أنجى الله عز وجل فيه موسى «عليه السلام»، وغرق فيه فرعون وأصحابه.

وأما الخمسة الذين لم يخلقوا في الأرحام، فآدم وحواء، وعصا موسى، وناقطة صالح، وكبش إبراهيم «عليهم السلام».

وأما الواحد، فالله الواحد لا شريك له.

وأما الاثنان، فآدم وحواء.

وأما الثلاثة، فجبريل وميكائيل وإسرافيل. [لأنهم رأس الملائكة على الوحي].

وأما الأربعة، فالتوراة والإنجيل، والزبور والفرقان.

وأما الخمس فخمس صلوات مفروضات على النبي «صلى الله عليه وآله». [وفي المناقب: فالصلاة أنزلها الله على نبينا وعلى أمته ولم ينزلها على نبي كان قبله، ولا على أمة كانت قبلنا، وأنتم تجدونه في التوراة] (1).

وأما الستة، فقول الله عز وجل: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ) (2).

(1) الآية 17 من سورة الحاقة.

(2) ولعل المراد أنها لم تنزل بهذه الكيفية، إما بهذا العدد من الركعات، أو في هذه الأوقات.

وأما السبعة، فقول الله عز وجل: (وَبَيَّنَّا فُوقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا) (1).
 وأما الثمانية، فقول الله عز وجل: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فُوقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ (2). [وفي المناقب: وأما العشرة فتلك عشرة كاملة].
 وأما التسعة، فالآيات المنزلات على موسى بن عمران «عليه السلام».
 وأما العشرة، فقول الله عز وجل: (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ) (3).
 وأما الحادي عشر، فقول يوسف لأبيه (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) (4).
 وأما الاثني عشر، فقول الله عز وجل لموسى «عليه السلام»: (اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) (5). [في المناقب: وأما الاثنا عشر، فالسنة اثنا عشر شهراً].
 قال: فأقبل اليهود يقولون: نشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأنت ابن عم رسول الله «صلى

(1) الآية 12 من سورة النبأ.

(2) الآية 17 من سورة الحاقة.

(3) الآية 142 من سورة الأعراف.

(4) الآية 4 من سورة يوسف.

(5) الآية 60 من سورة البقرة.

الله عليه وآله».

ثم أقبلوا على عمر، فقالوا: نشهد أن هذا أخو رسول الله «صلى الله عليه وآله»، والله إنه أحق بهذا المقام منك.

وأسلم من كان معهم وحسن إسلامهم (1).

لكن ابن شهر آشوب روى هذه الأسئلة عن الواحد والاثنين إلى مئة متصلة عن ابن عباس: أن أخوين يهوديين سألا أمير المؤمنين «عليه السلام» عن واحد لا ثاني له، وعن ثان لا ثالث له، إلى مئة متصلة نجدها في التوراة والإنجيل وهي في القرآن يتلونه..

والقسم المتبقي من الفقرات مذكور في رسالة ملك الروم وأجوبتها المتقدمة من قبل علي «عليه السلام» في فصل أسئلة ملك الروم..

ولكن رواية ابن شهر آشوب (2) أضافت ما بين العشرين إلى الثلاثين، وهي الفقرات التالية: وأما الأحد العشرون فالآن الله لداود فيها الحديد، وأما في اثنين وعشرين فاستوت سفينة نوح، وأما الثلاثة وعشرون ففيه ميلاد عيسى ونزول المائدة على بني إسرائيل، وأما في أربعة وعشرين فرد الله على يعقوب بصره، وأما خمسة

(1) الخصال للصدوق ص 456 - 457 وبحار الأنوار ج 10 ص 7 - 9.

(2) مناقب آل أبي طالب ج 1 ص 511 و 512 و (ط المكتبة الحيدرية - النجف)

ج 2 ص 203 و 204 وبحار الأنوار ج 10 ص 86 و 87.

وعشرون فكلم الله موسى تكليماً بواد المقدس كلمه خمسة وعشرين يوماً، وأما ستة وعشرين فقيام إبراهيم في النار أقام فيها حيث صارت برداً وسلاماً، وأما سبعة وعشرون فرفع الله إدريس مكاناً علياً وهو ابن سبع وعشرين سنة، وأما ثمان وعشرون فمكث يونس في بطن الحوت(1).

وعن جعفر بن شريح الحضرمي، عن مالك بن أعين الجهني، عن أبي عبد الله «عليه السلام»، قال: لما ولي عمر بن الخطاب جاءه رجل يهودي، فدخل عليه المسجد وهو قاعد ومعه أبو أيوب الأنصاري، فقال له: أنت أمير المؤمنين؟! قال: نعم.

قال: أنت الذي يسألك الناس ولا تسأل، وأنت تحكم ولا يحكم عليك؟! قال له عمر: نعم.

قال له: فأخبرني عن خصال أسألك عنها.

قال: سل.

قال: أخبرني عن واحد ليس له ثن، واثنين ليس لهما ثالث، وثلاثة ليس لها رابع، وأربعة ليس لها خامس، وخمسة ليس لها

(1) مناقب آل أبي طالب ج 1 ص 512 و (ط المكتبة الحيدرية - النجف) ج 2 ص 204 وبحار الأنوار ج 10 ص 87.

سادس، وستة ليس لها سابع، وسبعة ليس لها ثامن، وثمانية ليس لها
تاسع، وتسعة ليس لها عاشر، وعشرة ليس لها حادي عشر.

فلم يجبه عمر، وأطرق ملياً.

فقال اليهودي: أخبرني عما أسألك.

فقال له أبو أيوب: إن أمير المؤمنين عنك مشغول، ولكن انت
ذلك القاعد.

قال: وعلي «عليه السلام» قاعد في المسجد معه جماعة. فجاء
اليهودي حتى وقف على علي «عليه السلام»، فقال: إني جئت إلى
أميركم هذا، فسألته عن أشياء فلم يجبني فيها بشيء، فأرسلت إليك.

فرفع علي «عليه السلام» رأسه، ثم قال: وما هي، يا ابن
هارون؟!

فأعاد عليه.

فقال علي «عليه السلام»: أما الواحد الذي لا ثاني له، فالله
الواحد تبارك وتعالى.

وأما الاثنان اللذان ليس لهما ثالث، فالشمس والقمر.

وأما الثلاثة التي ليس لها رابع، فالطلاق.

وأما الأربعة التي ليس لها خامس، فالنساء.

وأما الخمسة التي ليس لها سادس، فالصلاة.

وأما الستة التي ليس لها سابع، فالسنة الأيام التي خلق الله فيها

السموات والأرض.

وأما السبعة التي ليس لها ثامن، فالسموات السبع.

وأما الثمانية التي ليس لها تاسع، فحملة العرش.

وأما التسعة التي ليس لها عاشر، فحمل المرأة.

وأما العشرة التي ليس لها حادي عشر، فالعشرة الأيام التي تم

الله بها ميقات موسى «عليه السلام» في قوله عز وجل: (وَوَاعَدْنَا

مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ)⁽¹⁾.

فقال اليهودي: أنت تعلم هذا فذاك ما نعتقده أشهد أنك أمير

المؤمنين حقاً، وأسلم على يده، فجز شعره، وغسل ثوبه، وعلمه

شرائع الدين. وأتى عمر، فقال: اكتب هذا في ديوان المسلمين⁽²⁾.

ونقول:

لا نرى حاجة إلى التعليق على هذه الرواية وسابقتها، ولكننا

نقول:

1 - قال التستري ما مفاده: أن هذه الرواية والرواية السابقة قد

اختلفتا في جواب هذه الأعداد «وكلاهما صحيح، ولعله «عليه

(1) الآية 42 من سورة الزمر.

(2) قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ص 109 عن

قضايا القمي، وعجائب أحكام أمير المؤمنين للسيد محسن الأمين ص 189

و 190 وعن معادن الجواهر ج 2 ص 48 ح 43.

السلام» أجاب كلا منهما بحسبه»(1).

2 - يلاحظ في الرواية الأولى: أن عمر قال لعلي «عليه السلام»: إنه لم يجب اليهود عن مسائلهم، ولم يذكر له: أنه لا يعلم أجوبة تلك المسائل!!

3 - إنه وعد به اليهود أولاً: أنه إن أجاب عن أسئلتهم يصدقونه ويتبعونه.. مع أن المطلوب هو إسلامهم، واتباع الرسول.. فدل قولهم هذا على أن اتباع الخليفة وتصديقه إنما هو بادعائه الإمامة والخلافة الحقيقية للرسول.

4 - إن اليهود بعد سماعهم للأجوبة أقبلوا على عمر وشهدوا: أن علياً «عليه السلام» ابن عم رسول الله «صلى الله عليه وآله»، مع أن كلامهم في بداية الأمر كان عن مجرد الإيمان. والاتباع للخليفة. ألا يدل ذلك على أنهم يشيرون إلى صفات ودلالات ونعوت للخليفة بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» يجدونها عندهم، ومنها: أن الخليفة يكون ابن عم رسول الله، ومنها: أنه يكون أخاه؟!

ويشهد لذلك: حديث اليهوديين الذين ناظرا أبا بكر، حيث جاء فيه: أن هذه الأوصاف بالذات موجودة في كتبهم، وقد تقدم ذلك في خلافة أبي بكر، فراجع.

5 - دلت هذه الحادثة أيضاً على أن من الثابت لدى أهل الأديان

(1) قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ص 109.

بملاحظة ما عندهم: أن الوصي يجب أن يملك العلم الخاص الذي يختص الله ورسوله به الأوصياء، وأنه ليس من الناس العاديين، وأن بإمكانهم التعرف عليه من هذا الطريق، وأن ثبوت وجود هذا العلم لديه كاف في إثبات إمامته، بل هو كاف عندهم في إثبات النبوة والوحي لرسول الله قبله.

6 - إن وجود هذا العلم يظهر المتغلب على مقام الإمام والإمامة، ويفضح أمره، ويميزه عن الإمام الحقيقي.

7 - قول أبي أيوب للسائل في الرواية الثانية: إن أمير المؤمنين مشغول عنك. فيه تمويه ظاهر، لحفظ ماء وجه الخليفة حين ظهر عجزه عن الجواب.

8 - التسعة التي لا عاشر لها.. يلاحظ: أن هذا يصلح شاهداً للقول: بأن أكثر الحمل تسعة أشهر.. وليس أكثر من ذلك..

9 - والحديث عن شعر ذلك اليهودي يشر إلى ما عرف عن أحبار اليهود من تطويل الشعر. كما أنه حين أمره بغسل ثوبه يشير إلى إرادته نظيفاً وطاهراً من الأوساخ والقاذورات والنجاسات.

10 - إن هذه الرواية تدل على أن الكثير من الأحكام التي كانت في الشرائع السابقة لا تزال هي عينها في هذه الشريعة، وهذا يؤكد أن المنسوخ منها هو أقل القليل.

الباب السادس:

حروب وفتوحات في عهد عمر

الفصل الأول:

علي × وعمر.. حدث وموقف..

عمر يخاف من الثعبان:

روي عن الصادق «عليه السلام»: أن أمير المؤمنين «عليه السلام» بلغه عن عمر بن الخطاب شيء، فأرسل إليه سلمان رضي الله عنه وقال: قل له: قد بلغني عنك كيت وكيت، وكرهت أعتب عليك في وجهك، فينبغي أن لا تذكر في إلا الحق، فقد أغضيت على القذى حتى يبلغ الكتاب أجله.

فنهض سلمان رضي الله عنه وبلغه ذلك، وعاتبه، وذكر مناقب أمير المؤمنين «عليه السلام»، وذكر فضائله وبراهينه.

فقال عمر: عندي الكثير من فضائل علي «عليه السلام»، ولست بمنكر فضله، إلا أنه يتنفس الصعداء، ويظهر البغضاء.

فقال سلمان رضي الله عنه: حدثني بشيء مما رأيته منه.

فقال عمر: نعم يا أبا عبد الله، خلوت به ذات يوم في شيء من أمر الجيش، فقطع حديثي، وقام من عندي وقال: مكانك حتى أعود إليك، فقد عرضت لي حاجة، فما كان بأسرع من أن رجع علي ثانية وعلى ثيابه وعمامته غبار كثير، فقلت له: ما شأنك؟!!

فقال: أقبل نفر من الملائكة وفيهم رسول الله «صلى الله عليه

وآله» يريدون مدينة بالمشرق يقال لها: صيحون. فخرجت لأسلم عليه، وهذه الغبرة ركبتني من سرعة المشي.

قال عمر: فضحكت متعجباً حتى استلقيت على قفائي، وقلت له: النبي «صلى الله عليه وآله» قد مات وبلي، وتزعم أنك لقيته الساعة، وسلمت عليه؟! فهذا من العجائب!! مما لا يكون!!

فغضب علي «عليه السلام» ونظر إلي، وقال: أتكذبنني يا ابن الخطاب.

فقلت: لا تغضب، وعد إلى ما كنا فيه، فإن هذا مما لا يكون أبداً.
قال: فإن أنت رأيته حتى لا تنكر منه شيئاً استغفرت الله مما قلت وأضمرت، وأحدثت توبة مما أنت عليه، وتركت حقاً لي؟!.

فقلت: نعم.

فقال: قم.

فقمتم معه فخرجنا إلى طرف المدينة وقال: غمض عينيك! فغمضهما، فمسحهما بيده ثلاث مرات.

ثم قال لي: افتحهما.

ففتحتهما، فنظرت، فإذا أنا برسول الله «صلى الله عليه وآله» ومعه رجل (أي نفر) من الملائكة لم أنكر منه شيئاً. فبقيت والله متحيراً أنظر إليه.

فلما أطلت النظر قال لي: هل رأيته.

فقلت: نعم.

قال: أغمض عينيك، فغمضتهما.

ثم قال: افتحهما، ففتحتهما. فإذا لا عين ولا أثر.

فقلت له: هل رأيت من علي «عليه السلام» غير ذلك.

قال: نعم، لا أكتم عنك خصوصاً أنه استقبلني يوماً وأخذ بيدي ومضى بي إلى الجبانة. وكنا نتحدث في الطريق.

وكان بيده قوس فلما صرنا في الجبانة رمى بقوسه من يده فصار ثعباناً عظيماً مثل ثعبان موسى «عليه السلام»، وفتح فاه وأقبل (نحوي) ليبتلعني.

فلما رأيت ذلك طار قلبي من الخوف، وتنحيت، وضحكت في وجه علي «عليه السلام» وقلت: له الأمان يا علي بن أبي طالب. أذكر ما كان بيني وبينك من الجميل.

فلما سمع هذا القول استفرغ ضاحكاً، وقال: لطف في الكلام، فنحن أهل بيت نشكر القليل، فضرب بيده إلى الثعبان وأخذه بيده، وإذا هو قوسه الذي كان بيده.

ثم قال عمر: يا سلمان! إنني كتمت ذلك عن كل أحد، وأخبرتكم به يا أبا عبد الله! فإنهم أهل بيت يتوارثون هذه الأعجوبة كابراً عن كابر. ولقد كان إبراهيم يأتي بمثل ذلك.

وكان أبو طالب وعبد الله يأتیان بمثل ذلك في الجاهلية.

وأنا لا أنكر فضل علي «عليه السلام»، وسابقته، ونجدته، وكثرة علمه، فارجع إليه واعتذر عني إليه، واثن عني عليه بالجميل⁽¹⁾.
وفي نص آخر:

عن سلمان الفارسي «رضي الله عنه» (قال:) إن علياً «عليه السلام» بلغه عن عمر ذكر شيعته، فاستقبله في بعض طرقات بساتين المدينة وفي يد علي «عليه السلام» قوس [عربية]، فقال [علي]: يا عمر، بلغني عنك ذكرك لشيعتي.
فقال: أربع [على] ظلك.

فقال علي «عليه السلام»: إنك لها هنا؟!!

ثم رمى بالقوس على الأرض، فإذا هي ثعبان كالبعير، فاغراً فاه، وقد أقبل نحو عمر ليبتلعه.

فصاح عمر: الله الله يا أبا الحسن، لا عدت بعدها في شيء، وجعل يتضرع إليه، فضرب [علي] يده إلى الثعبان، فعادت القوس

(1) الفضائل لابن شاذان ص 147 - 150 و (ط المكتبة الحيدرية) ص 62 - 63 ومجمع النورين للمرندي ص 181 وبحار الأنوار ج 31 ص 614 وج 42 = = ص 42 والعقد النضيد ص 38 وعيون المعجزات ص 33 وفيه: روي عن المفضل بن عمر أنه قال: سمعت الصادق «عليه السلام» يقول.. بتفاوت يسير.

وراجع: مدينة المعاجز ج 1 ص 464 - 467 وج 3 ص 33 وإثبات الهداة ج 2 ص 492 باختصار، والطبري في نوار المعجزات ص 50.

كما كانت، فمضى عمر إلى بيته مرعوباً.

قال سلمان: فلما كان في الليل دعاني علي «عليه السلام» فقال: صر إلى عمر، فإنه حمل إليه من ناحية المشرق مال، ولم يعلم به أحد، وقد عزم أن يحبسه، فقل له: يقول لك علي: أخرج ما حمل إليك من المشرق، ففرقه على من جعل لهم، ولا تحبسه، فأفضحك.

فقال سلمان: فمضيت إليه، وأديت الرسالة.

فقال: حيرني أمر صاحبك، فمن أين علم [هو] به؟!

فقلت: وهل يخفى عليه مثل هذا؟!

فقال: يا سلمان، اقبل مني ما أقول لك: ما علي إلا ساحر، وإني لمشفق [عليك] منه، والصواب أن تفارقه، وتصير في جملتنا.

قلت: بئس ما قلت، لكن علياً وارث من أسرار النبوة ما قد رأيت منه، وعنده ما هو أكثر (مما رأيت) منه.

قال: ارجع (إليه) فقل له: السمع والطاعة لأمرك.

فرجعت إلى علي «عليه السلام»، فقال: أحدثك بما جرى بينكما.

فقلت: [أنت] أعلم به مني، فتكلم بكل ما جرى بيننا، ثم قال: إن رعب الثعبان في قلبه إلى أن يموت(1).

(1) مدينة المعاجز ج 3 ص 209 - 211 وراجع: ج 1 ص 478 والخرائج والجرائح ج 1 ص 232 وإثبات الهداة ج 2 ص 258 وبحار الأنوار ج 29 ص 31 - 33 وج 31 ص 614 ج 41 ص 256 و (ط حجرية) ج 8 ص 82

ونقول:

إننا نشير هنا إلى بعض الأمور في ضمن الفقرات التالية:

المعجزات، والكرامات:

لا ريب في أن ما يجترحه الأنبياء من معجزات، وما يظهره الله سبحانه لهم ولأوصيائهم من كرامات، ثم ما يقومون به من خوارق العادات بحكم ما خولهم الله إياه، إنطلاقاً من مصالح العباد - إن ذلك - جزء من تاريخهم، الذي لا بد من تسجيله، وحفظه وتداوله، لأجل الفكرة فيه، وأخذ العبرة منه، وتثبيت العقيدة به، وتعميق الوعي له، وتبلوره وتحققه في القلوب، وزيادة تجليه ووضوحه في الأذهان والعقول.

ولكن المؤلفين والمصنفين اعتادوا على تحاشي الإفاضة في أمثال هذه الأمور، ربما لأنهم وجدوها حاسمة وباتة، لا يجد العقل والفكر الكثير من الفرص للتعبير عن نفسه، وإظهار وجوده معها.

ونحن.. في كتابنا هذا حاولنا أن نتمرد على هذا القرار، الذي وجدناه جائراً على الحقيقة وظالماً لها، وسعينا للتعامل مع ما يمر معنا من معجزات وكرامات وخوارق للعادات بنفس الجدية، وب نفس القدر من الإهتمام، وأعطيناه بعض قسطه من البحث، والتحليل والتدبر، في مختلف جهاته بنفس المستوى الذي أعطيناه لأي حدث

وتفسير الألوسي ج 3 ص 123 ونفس الرحمن في فضائل سلمان ص 460.

عادي آخر.

وذلك لقناعتنا بأن لكل نوع من الناس مجالاته وتنوعاته المناسبة له، فلا بد لمن أراد أن يؤرخ لهم من أن يعكس ذلك بدقة وأمانة، وإن كانت حين يراد نقلها إلى محيط فريق آخر يتبلور شعور بغربتها عن ذلك المحيط الذي يراد نقلها إليه..

فالمعجزة والكرامة، وخوارق العادات هي جزء من حياة وحركة الأنبياء وأوصيائهم، فلماذا لا تعطى قسطها كأمر عادي آخر؟! ولماذا نريد أن نقيس حياتهم على حياتنا؟! ولماذا نُحْكَم فيها نفس المعايير؟! ونفرض عليها نفس النظرة التي نتعامل بها مع بعضنا البعض؟! ما دمنا لسنا منهم، ولا نقدر على كثير مما يقدرون عليه، ولا نميل إلى كثير مما يميلون إليه، ولتكن هذه المفردة التي نحن بصدد الحديث عنها من هذا القبيل..

العتاب.. والخطوط الحمراء:

حين يكون لا بد من العتاب، فمعنى ذلك: أن ثمة حقاً قد اضيع، وحدوداً قد انتهكت، وأنه لا بد من إعادة الأمور إلى نصابها.. ثم التقيد بالقيود والإلتزام بالوقوف عند الحدود.. وأما كراهة علي «عليه السلام» العتب على عمر في وجهه، فيشير إلى الرغبة في إبقاء الأمور على الوتيرة التي هي عليها، فلا تراجع عن القناعات، ولا تصعيد في المواقف..

وقد دلتنا كلمته «عليه السلام» هنا: على أنه يؤثر تجميد الأمور والإنتظار من دون أن يتخلى عن قضيته، بل هو يريد أن يبقيا على حيويتها حتى يبلغ الكتاب أجله، ولا يحركها باتجاه تصعيدي وتصادمي.

وقد دلنا ذلك بوضوح على: أن القضية المحورية لا تزال حية ومؤثرة، وفي تفاعل مستمر، يدل على ذلك قوله «عليه السلام»: «أغضيت على القذى...».. مما يعني: أن هذا القذى المؤذي لا يزال مؤثراً، ويحتاج إلى التحمل، ثم الإغضاء.

ودل على ذلك أيضاً: أن سلمان ذكر لعمر براهين أمير المؤمنين ومناقبه وفضائله، حتى احتاج عمر إلى الإعراف بها كلها، والتصريح بأنه ليس بصدد إنكار شيء منها..

القوس: الثعبان:

وقد ذكر عمر: أن الذي يدعوه إلى هذا النوع من التعامل هو أنه يرى علياً «عليه السلام» يتنفس الصعداء، ويظهر البغضاء..

وللتدليل على قوله هذا أورد قضية تضمنت تعرضه لأمر مخوف من قبل علي «عليه السلام»، لعلها جاءت على سبيل المداعبة المقصودة، لإفهامه أمراً كان لا بد من تكراره له باستمرار، وهو: أن علياً «عليه السلام» لم يكن يتعامل مع المعتدين عليه من موقع الضعف والوهن، أو العجز، وإنما من موقع التكرم، والصفح والعفو، لإدراك مصلحة الإسلام العليا.

وأن على مناوئيه أن يدركوا هذه الحقيقة، فلا تغرهم جحافلهم وعساكرهم، ولا جموعهم وكثرة الناس من حولهم.. وأن كل فتوحاتهم، لا تعطيه قوة، ولا تمنع من أخذ الحق منهم، إذا حانت ساعة الصفر لذلك.

ولعل عمر قد استحق هذه المداعبة المقصودة من علي «عليه السلام»، لكي لا يتجاوز حده، فيظهر سخريته مما أخبره به «عليه السلام» من أمر سلامه على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، الذي مر في نفر من الملائكة يريدون مدينة بالمشرق.

فإنه لا يحق لعمر ولا لغيره التطفل على عالم لا صلة له به، ولا يعرف عنه شيئاً، فإنه إذا كان الشهداء أحياء عند ربهم يرزقون، فما بالك برسول الله «صلى الله عليه وآله» الذي له مقام الشهادة على الخلق، وعلى الأنبياء الذين سبقوه، والذي يخاطبه من يزور قبره بقوله: أشهد أنك ترى مقامي، وترد سلامي، وتسمع كلامي(1).. أو نحو ذلك.

ولماذا لا يظهره الله تعالى لبعض خلقه؟! أليس الله على كل شيء

(1) راجع: بحار الأنوار ج 97 ص 295 و 376 و رسائل المرتضى ج 1 ص 407 والمزار لابن المشهدي ص 211 و 656 والروضة لابن شاذان ص 36 والفضائل لابن شاذان ص 99 وإقبال الأعمال لابن طاووس ج 3 ص 134 والمزار للشهيد الأول ص 97 ومدينة المعاجز ج 2 ص 221 والدر النظيم ص 409.

قدير؟!!

وإذا كانت الملائكة قد ظهرت على مريم، وعلى الأنبياء، فلماذا لا تظهر لـعلي «عليه السلام»، وهو أفضل الخلق بعد النبي «صلى الله عليه وآله»، فضلاً عن مريم «عليها السلام»؟!!

وكيف لا يغضب علي «عليه السلام» من عمر، حين يكذبه، مع أن الله سبحانه قد شهد له بالطهارة من الرجس في قرآنه العظيم..

وكيف لا يغضب؟! وقد أراه رسول «صلى الله عليه وآله» رأي العين، وكان قد أعطاه عهداً إن أراه إياه أن يترك له حقه الذي اغتصبه منه، ولكنه لم يف بما وعد.

وتركت حقاً هولي:

وقد لوحظ أنه «عليه السلام» أخذ على عمر العهد بأن يريه رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ويترك عمر حق علي لـعلي «عليه السلام»، ولهذا دلالات مختلفة..

فأولاً: إنه «عليه السلام» قد جعل إرجاع الحق إليه في مقابل أن يريه دلالة من دلائل إمامته، فكأنه «عليه السلام» لا يكتفي في التدليل على حقه بالتذكير بالبيعة له يوم الغدير، وبنزول الآيات فيه، وبأقوال النبي المؤكدة على إمامته، وولايته، وخلافته من بعده، بل هو يجعل ثمن ذلك ما يتضمن تجسيداً عملياً لتجلي صفات الإمامة فيه، من حيث تصرفه بالغيوب، وهيمنته على العوالم الأخرى..

ثانياً: إنه «عليه السلام» يطلب من عمر أن يترك له حقاً هو له، ولا يطلب منه أن يمنحه هذا الأمر، أو أن يعطيه إياه.. فإن تلك التعابير قد تشي بحق لعمر تعلق بهذا الأمر، ويريد علي «عليه السلام» منه أن يتنازل له عنه بقيمة هذا الفعل الذي يقوم به، فكأن الذي جعل لعلي «عليه السلام» الحق بالمطالبة بهذا الأمر، هو نفس هذا الإنجاز الذي قدمه، ولولاه لبقى الأمر لأهله..

ولكنه حين عبر بالترك لحق هو له يكون قد بين أن ما يقوم به إنما هو للإثبات العملي لما يدعيه من غاصبية عمر لهذا الأمر، وأنه ليس لعمر أي حق فيه من الأساس.

ما شأن علي × بالثعبان؟!

على أنه ليس لعمر أن ينسب أمر الثعبان إلى علي «عليه السلام»، فإن علياً لم يصنع شيئاً سوى أنه رمى بقوسه من يده؛ فمجرد أن يتحول القوس إلى ثعبان مما لا يطالب به علي «عليه السلام»، ولا يوجب ذلك لوماً له، فضلاً عن أن يوجب الحقد عليه. وذكره بما ليس فيه. ولا سيما من عمر الذي لم يعترف لعلي بشيء مما أخبره به علي «عليه السلام»، بل كذبه بصورة صريحة، وضحك متعجباً من كلامه حتى استلقى على قفاه.

كما أنه حين أراه علي «عليه السلام» ذلك بأمر عينيه لم يف له بما وعده به، مما يدل على أنه لم يعتبر، ولم يتراجع عن موقفه بصورة عملية وصادقة، بل كان لا يزال يتردى في غياهب الشك والتهمة

لعلي «عليه السلام» بالسحر، أو نحو ذلك.

وقد صرح بذلك في النص الأخير المتقدم، فقال لسلمان: اقبل مني ما أقول لك: ما علي إلا ساحر.

فرده سلمان، وقال: لكن علياً وارث من أسرار النبوة ما قد رأيت منه، وعنده ما هو أكثر مما رأيت منه.

عمر يستجيب ويعتذر:

ولعل عمر كان قد صرح بشيء من ذلك أي باتهام علي «عليه السلام» بالسحر ونحوه لبعض الناس، فبلغ ذلك علياً «عليه السلام» فأرسل إليه سلمان ليوقفه عند حده.

ولعله فهم من هذه المطالبة: أن عدم استجابته لعلي «عليه السلام» قد توقعه فيما هو أشد مما وقع فيه في قضية الثعبان والقوس، فأعلن أنه لا ينكر فضل علي «عليه السلام» وسابقته، وكثرة علمه، وأظهر التودد له، وطلب من سلمان أن يبلغه اعتذار عمر إليه، وأن يثني عليه بالجميل.

لأنه ذكر شيعته:

لقد بين النص الأخير طبيعة الحديث الذي دار بين علي «عليه السلام» وعمر، وهو أنه «عليه السلام» عاتب الخليفة على ذكره لشيعته «صلوات الله وسلامه عليه»..

وذلك أن بعض شيعة علي «عليه السلام» اختلف مع بعض شيعة

عمر، فترافعا إلى عمر، فمال عمر إلى الذي يتشيع له على الرجل الآخر. ولعله أطلق كلاماً يمس به شيعة علي «عليه السلام»، فطالبه علي «عليه السلام» بما قال، لا لأنه يريد أن ينتصر لذلك الرجل لمجرد كونه من شيعته، بل لأن ذلك الرجل قد تعرض للظلم، ولا بد لعلي «عليه السلام» أن ينصر المظلوم.. وكيف إذا كان قد ظلم مرتين:

أولاهما: بتضييع حقه.

والأخرى: بانتهاك حرمة لأجل دينه ومعتقده وانتمائه؟!!

إربع على ظلك:

ولكن عمر واجه علياً «عليه السلام» بظلم آخر، حيث واجهه بكلام خارج عن سنة العدل والإنصاف، بقوله له: اربع على ظلك.. ومعنى هذه الكلمة: إنك ضعيف، فلا تحاول طلب ما تقصر عنه..

وهذا في الحقيقة جواب من يريد أن يجعل من ضعف الآخرين سبباً لتضييع حقوقهم، ومنعهم من المطالبة بها. وهو أمر غير مقبول من أي كان من الناس..

مع أن علياً «عليه السلام» هو القائل: الدليل عندي عزيز حتى

أخذ الحق له. والقوي عندي ضعيف حتى أخذ الحق منه(1).

وإنك لها هنا؟!!!

وكان لا بد من إقناع عمر بأن سكوته «عليه السلام» ليس عن ضعف، وإنما لأن الله ورسوله يأمرانه بالسكوت.

ولن يقتنع عمر منه بمجرد إدعاء القوة والقدرة على المواجهة..

وحتى لو أراد «عليه السلام» أن يظهر له شيئاً من قوته بصورة عملية، فإن المجال يبقى واسعاً أمام عمر لإقناع نفسه وغيره: بأن المعيار ليس هو القوة البدنية، والشجاعة الشخصية، فإن الكثرة تغلب الشجاعة، وعمر لديه الجيوش الضاربة في طول البلاد وعرضها، ويستطيع أن يتغلب بها على شجاعة علي «عليه السلام»، ويسقط قدراته البدنية..

فلذلك لم يجرب علي معه هذا الخيار أيضاً.. بل لجأ إلى أسلوب إقناع لا يملك عمر فيه حيلة، حتى لو كان جميع أهل الأرض معه.. وهو التصرف في الأمور من خارج دائرة القدرات المادية، فإن من يقدر على تحويل القوس إلى ثعبان كالبعير، قادر على القضاء على

(1) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 1 ص 88 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 173 - 174 وبحار الأنوار ج 21 ص 121 - 124 وج 39 ص 351 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 284 و 286 والتفسير المنسوب إلى الإمام العسكري «عليه السلام» ص 554 - 558.

كل القدرات التي يفكر عمر ومن معه بالإستعانة بها..

وقد أخبر علي «عليه السلام» أن رعب الثعبان مستقر في قلب عمر إلى أن يموت..

من أين علم بالمال؟!:

لم يدر عمر بن الخطاب من أين علم علي «عليه السلام» بالمال الذي جاءه.. ثم حكم بأنه قد علمه عن طريق السحر، فما علي «عليه السلام» بنظره إلا ساحر.. وكأنّ عمر يرى أن السحر يوصل إلى العلم بالغيب!!

وهذا يدل على عدم معرفته بعلي «عليه السلام»، أو على تجاهله لما يعرفه منه، ويدل أيضاً على عدم معرفته بالسحر، وبقدرات الساحر.

ويدل على كثرة الكرامات والعجائب التي كانت تصدر من بني هاشم.

كما أنه يدل على أنه لا يفرق بين ما هو كرامة ومعجزة إلهية، وبين ما هو خداع، وشعوذة، وتسخير للمخلوقات، التي لا تعلم الغيب، ولا تقدر على تحويل القوس إلى ثعبان، تماماً كما حول موسى «عليه السلام» العصا إلى حية تلقف ما يأفكون.

عمر يطمع بسلمان:

وقد أظهر عمر بن الخطاب أن له جماعة مناوئة لعلي «عليه

السلام»، وأنه يسعى لتكثيرها من جهة، كما يسعى لإبعاد الناس عن علي «عليه السلام»، وضمهم إلى جماعته من جهة أخرى.

وقد بلغ به الأمر حداً جعله يطمع بسلمان، ويعرض عليه مفارقة علي «عليه السلام»، والانضمام إلى جماعته. وكأنه لا يعرف سلمان الذي كان شديد الالتزام بما يؤمن به. وقد بلغ في إيمانه وطهره وقداسته مرتبة استحق بها أن يقول النبي «صلى الله عليه وآله»: سلمان مثلاً أهل البيت..

معرفة سلمان بعلي ×:

وقد أظهر سلمان: أن ما يعرفه من علي «عليه السلام» أكثر مما ظهر منه، ولذلك قال لعمر عن معرفة علي «عليه السلام» بالمال الذي وصل إلى عمر في الخفاء: «وهل يخفى عليه مثل هذا؟!..».

وقال لعلي «عليه السلام» حين عرض «عليه السلام» عليه أن يخبره بما جرى بينه وبين عمر: «أنت أعلم به مني» ولم يقل له: أنت تعلم به كما أنا أعلم به..

كما أن سلمان كان يعرف منشأ علم علي، وأسباب تصرفاته، وهو أنه وارث من أسرار النبوة أكثر مما ظهر منه لعمر.

علي × يصحح، ويوضح:

وخطب عمر، فقال: إن أخوف ما أخاف عليكم أن يؤخذ الرجل المسلم البريء عند الله، فيدسر كما يدسر الجزور، ويشاط لحمه كما

يشاط الجزور. يقال: عاص. وليس بعاص!!

فقال علي «عليه السلام»: فكيف ذاك؟! ولما تشدد البلية، وتظهر الحمية، وتسبى الذرية، وتدقهم الفتن دق الرحي بنفالهها؟! (1).

ونقول:

1 - يدسر: أي يدفع. ويشاط لحمه: يقطع ويبضع. والثفال: جلدة تبسط تحت الرحي، فيقع عليها الدقيق.

2 - إن سياق هذا النص يعطي: أن علياً «عليه السلام» لم يرتض من عمر تطبيق ذلك القول على الحالة التي كانت قائمة آنئذ، فبادر إلى التصحيح والتوضيح، مبيناً: أن شرائط حصول ذلك غير متوفرة، ثم بين تلك الشرائط بالتفصيل، وأنها اشتداد البلية، وظهور الحمية، وسبى الذرية، وفتن قاسية تدقهم دق الرحي بنفالهها..

3 - إن هذا الذي جرى يدل على أن هذا الكلام الذي ساقه عمر لم يكن من كلامه على الحقيقة، بل هو قول سمعه عمر كما سمعه غيره. لكن الفرق هو: أن عمر لم يحسن فهمه، وأخطأ في تطبيقه. فاحتاج إلى التوضيح والتصحيح من العارفين..

(1) شرح نهج البلاغة ج 12 ص 153 وبحار الأنوار ج 34 ص 167 و ج 34 ص 173 والفايق في غريب الحديث للزمخشري ج 1 ص 367 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 2 ص 58 وكتاب سليم بن قيس (تحقيق الأنصاري) ص 261 - 262 وغريب الحديث لابن قتيبة ج 1 ص 261.

وقد تقبل ذلك عمر، ولم يعترض، ولم يتأفف!!.

4 - فاذا صح ما قلناه، فيرد سؤال: لماذا لم يشأ عمر أن يذكر تلك الأقوال بصيغة الرواية، فينسبها إلى قائلها الحقيقي، وهو رسول الله «صلى الله عليه وآله» فيما هو ظاهر؟!.

5 - هل هذا يعني أن سائر ما ينسب إلى عمر من تنبؤات - إن صحت نسبته إليه - كان قد سمعه من النبي «صلى الله عليه وآله»؟! أو ممن سمع منه، وأخذ عنه، ثم تظاهر هو بأنه يقوله من عند نفسه؟!.

6 - لماذا كان يسعى عمر لتخويف الناس من المرحلة التي تأتي بعده، ويريد تطبيق الحديث الشريف عليها؟! هل يريد أن يمن على الناس بأن عهده عهد رخاء وتوسع، وأمن وفتوحات، وما إلى ذلك؟!.

ثم هو يريد أن يحذرهم من عهد يأتي بعده، ربما يكون لعلي «عليه السلام» فيه أثر وحضور ونشاط.

ويظن: أن أعداء علي «عليه السلام» لن يتركوه وشأنه، فيريد أن يثير التهم والإحتمالات السيئة، والظنون والتشاؤم بهذا العهد، وأن يلحق به وصمة الظلم، والتعدي، ويبعث في الناس الرعب والخوف، والحذر، والشك، وما إلى ذلك.

خطبة لعلي × تنسب لعمر بن الخطاب:

صحيح أن أبا بكر وعمر قد تمكنا من إقصاء علي «عليه السلام» عن الحكم والخلافة.. ولكن ذلك لم يكن نقطة الحسم للصراع، بل كان

نقطة انطلاق الصراع.

وقد وجد محبو عمر بن الخطاب، وأولياؤه أنفسهم في دائرة السجال السياسي والفكري والإعتقادي، والديني مع الفئات الأخرى.. وأدركوا أنهم يواجهون صراعاً مريراً ومؤلماً لا طاقة لهم به، لأن الخلفاء الذين يسعون للدفاع عنهم، قد استلبوا الخلافة من أناس ليس لهم على وجه الأرض شبيه ولا نظير.

فإن علياً «عليه السلام» هو نفس رسول الله «صلى الله عليه وآله»، بنص آية المباهلة، وهو القمة في كل درجات الصلاح، والعلم والتقوى، والحكمة، والشجاعة، والفصاحة، والبلاغة، وكل ما هو خير وفضل وكمال.

ولم يكن لدى الغاصبين ما يليق أن يتشبث به أحد، لادعاء شيء من ذلك يحسن عرضه في المواجهة السياسية، والفكرية، والإعتقادية..

أي أن غاصبي الخلافة لبسوا قميصاً ليس لهم، وتحقق وظهر لهم مصداق قول أمير المؤمنين «عليه السلام»: «لقد تقمصها ابن أبي قحافة، وإنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحي، ينحدر عني السيل، ولا يرقى إلي الطير»⁽¹⁾.

(1) الخطبة الشقشقية رقم 23 في نهج البلاغة. وقد تقدمت مصادر الخطبة فراجع.

فكان لا بد لهم من استعارة فضيلة، أو قضية، أو حدث تاريخي أو حكمة، أو كلمة، أو موقف من هنا، أو تسوّل أو سرقة شيء من ذلك من هناك، فشنت الغارات وأبيحت السرقات للفضائل والكمالات من النبي «صلى الله عليه وآله» تارة ومن علي «عليه السلام» أخرى.. وربما من غيرهما ثالثة..

وإن مراجعة ما يذكره المعتزلي في كتابه شرح نهج البلاغة الجزء الثاني عشر لعمر من كلمات وخطب، وفضائل تظهر: أن الكثير مما ينسب إليه، قد استعير أو انتهب، أو سرق، أو اغتصب من النبي وعلي «صلى الله عليهما على وآلهما الطاهرين».

ولكن ابن أبي الحديد تغافل عن ذلك كله، فنسبه إلى عمر، مرسلاً له إرسال المسلمات.. ولكنه لم يجد بداً من الجهر بواحدة منها، وهي التالية:

قال المعتزلي عن عمر:

«خطب يوماً، فقال: أيها الناس، ما الجزع مما لا بد منه! وما الطمع فيما لا يرجى، وما الحيلة فيما سيزول! وإنما الشيء من أصله. وقد مضت قبلكم الأصول، ونحن فروعها، فما بقاء الفرع بعد ذهاب أصله!

إنما الناس في هذه الدنيا أغراض تنتبل فيهم المنايا نصب المصائب، في كل جرعة شرق. وفي كل أكلة غصص، لا تتالون نعمة إلا بفراق أخرى، ولا يستقبل معمر من عمره يوماً إلا بهدم آخر

من أجله. وهم أعوان الحتوف على أنفسهم.

فأين المهرب مما هو كائن! ما أصغر المصيبة اليوم، مع عظم الفائدة غداً! وما أعظم خيبة الخائب، وخسران الخاسر، ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ (1).

ثم قال المعتزلي:

وأكثر الناس روى هذا الكلام لعلي «عليه السلام»، وقد ذكره صاحب «نهج البلاغة» وشرحناه فيما سبق (2).

يسأل علياً × ما نسي أن يسأل عنه النبي ﷺ:

عن قضايا القمي قال: لقي عمر بن الخطاب أمير المؤمنين «عليه السلام»، فقال: يا أبا الحسن، خصال عقلتها (غفلتها)، ونسيت أن أسأل رسول الله «صلى الله عليه وآله» عنها، فهل عندك فيها شيء؟!!

قال: وما هي؟!!

(1) الآيتان 88 و 89 من سورة الشعراء.

(2) راجع: شرح نهج البلاغة ج 12 ص 18 والحكمة رقم 191 والخطبة هي التي ذكرها المعتزلي برقم 145.

وراجع: الأمالي للطوسي ج 1 ص 220 والأمالي لأبي علي القالي ج 2 ص 53 وبحار الأنوار ج 73 ص 106 ومصباح البلاغة (مستدرک نهج البلاغة) ج 2 ص 110 وعن مجموعة ورام ج 2 ص 28.

قال [عمر]: الرجل يرقد، فيرى في منامه الشيء، فإذا انتبه كان كآخذ بيده درهماً، وربما يرى الشيء [بعينه] فلا يكون شيئاً. والرجل يلقي الرجل، فيحبه عن غير معرفة، ويبغضه عن غير معرفة.

والرجل يرى الشيء بعينه أو يسمعه، فيحدث به دهرأ ثم ينساه في وقت الحاجة، ثم يذكره في غير وقت الحاجة.

فقال له أمير المؤمنين «عليه السلام»: أما قولك في الشيء يراه الرجل في منامه، فإن الله تبارك وتعالى قال في كتابه: (اللَّهُ يَتَوَفَّى النَّفْسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى) (1).

فليس من عبد يرقد إلا وفيه شبه من الميت، فما رآه في مرقدته في تحليل روحه من بدنه فهو حق، وهو من الملكوت، وما رآه في رجوع روحه فهو باطل وتهاويل الشيطان.

وأما قولك في الرجل يرى الرجل فيحبه على غير معرفة، ويبغضه على غير معرفة، فإن الله تبارك وتعالى خلق الأرواح قبل الأبدان بألفي عام، فأسكنها الهواء [فكانت تلتقي، فتشام كما تشام الخيل] فما تعارف منها يومئذ ائتلف اليوم، وما تناكر منها يومئذ اختلف وتباغض.

(1) الآية 42 من سورة الزمر.

وأما قولك في الرجل يرى الشيء بعينه، أو يسمع به، فينساه ثم يذكره، ثم ينساه، فإنه ليس من قلب إلا وله طخاة كطخاة القمر، فإذا تخلل القلب الطخاة نسي العبد ما رآه وسمعه، وإذا انحسرت الطخاة ذكر ما رأى وما سمع.

قال عمر: صدقت يا أبا الحسن، لا أبقاني الله بعدك، ولا كنت في بلد لست فيه (1).

ونقول:

لا نريد أن نرهق القارئ بالبيانات التي قد تقصر عن إيفاء المقام حقه في استكناه مرامي كلماته «عليه السلام»، ونكتفي بالإشارة إلى نقطة واحدة، هي: أن عمر حين غفل أو نسي أن يسأل رسول الله «صلى الله عليه وآله» عن هذه المسائل، فإنه رأى في أمير المؤمنين ملاذاً له، فيها يمكن أن يجد عنده ما توقع أن يجده عند رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وقد وجد ما أمل.

ولتكن هذه حجة أخرى عليه، نطق بها لسانه.. وأثبتها عليه الملك الموكل بكتابة صحيفة أعماله..

(1) قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ص 99 و 100 وعجائب أحكام أمير المؤمنين للسيد محسن الأمين ص 181. وراجع: كشف الخفاء ج 2 ص 316 والدر المنثور ج 4 ص 309.

الذوق السليم:

روى الكليني عن السياري، رفعه، قال: ذكرت اللحمان عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وعمر حاضر، فقال عمر: إن أطيّب اللحمان لحم الدجاج.

فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: كلا. إن ذلك خنازير الطير، وإن أطيّب اللحم لحم فرخ حمام قد نهض، أو كاد ينهض (1).

اعتدال المزاج:

روى الشيخ عن عيسى بن عبد الله الهاشمي، عن جده قال: دخل علي «عليه السلام» وعمر الحمام، فقال عمر: بئس البيت الحمام يكثر فيه العناء، ويقل فيه الحياء.

فقال علي «عليه السلام»: نعم البيت الحمام، يذهب الأذى، ويذكر بالنار (2).

(1) قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ص 204 والكافي ج 6 ص 312 والمحاسن للبرقي ج 2 ص 475 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 25 ص 46 و (ط دار الإسلامية) ج 17 ص 30 وعوالي اللآلي ج 4 ص 10 وبحار الأنوار ج 59 ص 280 وج 62 ص 6 و 44 وجامع أحاديث الشيعة ج 23 ص 305 ومستدرك سفينة البحار ج 9 ص 234.

(2) قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ص 204 وتهذيب الأحكام ج 1 ص 377 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 2 ص 30 و

ورواه الكليني عن محمد بن أسلم الجبلي، رفعه، قال: قال أبو عبد الله «عليه السلام»: قال أمير المؤمنين «صلوات الله عليه»: نعم البيت الحرام، يذكر النار، ويذهب بالدرن.

وقال عمر: بنس البيت الحرام، يبدي العورة، ويهتك الستر.

قال: ونسب الناس قول أمير المؤمنين «عليه السلام» إلى عمر، وقول عمر إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» (1).

ونسب الصدوق الكلامين إلى أمير المؤمنين «عليه السلام»، فيكون من باب الأشياء التي فيها مدح وقدح (2).

ونقول:

1 - إن الذوق السليم رهن باعتدال المزاج، والسلامة التامة

(ط دار الإسلامية) ج 1 ص 362 وعوالي اللآلي ج 4 ص 10 وبحار الأنوار ج 31 ص 135 وجامع أحاديث الشيعة ج 16 ص 520 وراجع: الكافي ج 6 ص 312.

(1) قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ص 204 والكافي ج 6 ص 496 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 2 ص 29 و (ط دار الإسلامية) ج 1 ص 361 وجامع أحاديث الشيعة ج 16 ص 519.

(2) قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ص 204 وراجع: من لا يحضره الفقيه ج 1 ص 115 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 2 ص 30 و (ط دار الإسلامية) ج 1 ص 361 ومكارم الأخلاق للطبرسي ص 53 وبحار الأنوار ج 73 ص 77.

جسدياً، ونفسياً، وروحياً، وكلما ترقى الإنسان في مزاياه الإنسانية كلما رهف حسه وترقى ذوقه، وصفت مشاعره.. ولذلك كان الكَمَل الأصفياء، والأنبياء والأوصياء في أرقى الدرجات من حيث إدراك الحقائق بعمق، ونيل اللطائف. ولا ينحصر ذلك بالأمور الفكرية أو المشاعرية، بل يتعداها إلى بدائع الصنع، ومظاهر الجمال. وإدراكه وتذوقه ..

وحتى حين تتلوث الأرواح بالمعاصي، والأجساد بالمحرمات، فإن درجات الإدراك، والتذوق الصحيح للمطعمات، والمرئيات، والمحسوسات، والمشمومات، والملموسات تتضاءل، ويضعف الإحساس ببعض درجات الخبائة والرداءة في جميع ذلك، لأن الرداءة والخبائة في هذه الحال تجد ما يسانخها في واقع الجسد ومكوناته وحالاته، فتندمج معه، ويصعب تمييزها، وإدراك وجودها باستقلالها..

وقد ألمح أمير المؤمنين «عليه السلام» إلى رداءة لحم الدجاج، لأنه أشبه الخنزير في تقممه للأوساخ، ونيل بعض مطاعمه منها، حتى سمي الدجاج خنازير الطير، وذلك لا بد أن يؤثر على طعمه رداءة، وأن يخل بدرجة طيبه، ويوجب تدني مستوى الإلتذاذ به..

وهذه هي الحقيقة التي بينها أمير المؤمنين «عليه السلام».. ولا شك أنه أعرف البشر بالحقائق والدقائق لما ذكرناه أولاً، ولأنه عارف بواقع الأمور وبطبيعة حياة الطيور.

2 - والفرخ حين ينهض أو يكاد أن ينهض يكون في أكثر أحواله

اعتدالاً، فهو لم يتعرض بعد لأي جهد، ولا واجه أي نقص في مطعم أو مشرب، بل كان طعامه أخلص طعام، وأنسبه، وأصفاه. ولم ير شيئاً من القاذورات، فضلاً عن أن يكون قد اقترب منها، أو ارتطم بها.

3 - وعن قول عمر وعلي «عليه السلام» في الحمام نقول:

إن نظرة عمر إليه كانت ظاهرية، بل غير واقعية أيضاً.. لأن عناء الحمام له نتيجة طيبة، ومطلوبة ومرضية، فهو كعناء الصائم في صومه، فلا يصح أن يقال: بنس شهر رمضان، فإنه كثير العناء.. بل هو كثير العوائد، جم الفوائد، وعوائده وفوائده بنفس تحمل مشقاته، ونتيجة للصبر عليها..

4 - أما قلة الحياء في الحمام فغير صحيحة، لأن الحياء حالة نفسانية، وهي نتيجة تفاعل مشاعر ذات طابع معين، تفرزها معان ومرتكزات ذهنية وإيمانية وغيرها مما يعيشه الإنسان في عمق ذاته. والحمام لا يكثر ولا يقلل من ذلك.

5 - وليس في الحمام أيضاً هتك للستر، ولا إبداء العورة.. إلا للمستهترين بأحكام الله تعالى، ولا يهتمون لكراماتهم. ولا يحفظون أنفسهم، من النقائص..

6 - وأما نظرة أمير المؤمنين «عليه السلام» للحمام، فكانت هي الصحيحة والواقعية، فإنه يذهب بالأذى.. ويطهر الإنسان من الأدران، ويزيل عنه ما يكره من الروائح والمنفرات، وغيرها..

كما أنه «عليه السلام» حتى وهو في الحمام لا يغفل عن موقعه في مجمل الواقع الذي جعله الله فيه، وأراد أن يعيشه، وأن يخطط له، ولا يغفل عنه، فاتخذ من الجو الحار الذي يعيشه الإنسان في الحمام سبباً لتذكر النار في الآخرة، وكما يستعين بالحمام على إصلاح أوضاعه، وإزالة الأدران الجسدية عنه.. فإنه يستفيد من جو الحمام لتذكر نار الآخرة، وليجعل من ذلك سبيلاً لتطهير نفسه وروحه من كل ما يمكن أن يعلق بها من خلال الارتطام بمحركات الشهوات، وملائمت هوى النفس في الدنيا..

من هو السفلة؟!:

في خبر السيارى عن أبي الحسن «عليه السلام» يرفعه قال:
جاء رجل إلى عمر، فقال: إن امرأته نازعته، فقالت له: يا سفلة.

فقال لها: إن كان سفلة، فهي طالق.

فقال له عمر: إن كنت ممن تتبع القصاص، وتمشي في غير حاجة، وتأتي أبواب السلطان، فقد بانك منك.

فقال له أمير المؤمنين «عليه السلام»: ليس كما قلت. إليّ (1).

فقال له عمر: اثني، فاسمع ما يفتيك.

فأتاه، فقال له أمير المؤمنين «عليه السلام»: إن كنت لا تبالي

(1) أي: تعالوا إلي لأبين لكم.

ما قلت وما قيل لك فأنت سفلة، وإلا فلا شيء عليك (1).

ونقول:

1 - لا شك في أن عمر بن الخطاب قد أخطأ الصواب فيما قال: فإن المشي إلى باب السلطان العادل لا إشكال فيه.. كما أن المشي إلى باب السلطان لقضاء حاجات الناس، وحل مشكلاتهم، ومنعه من ظلمهم عبادة وكرامة، ونبل وشهامة..

2 - إن اتباع القصاصين الذين يعرفون ناسخ، القرآن ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، ويعظون الناس بالحق، ويحملونهم على التوبة، ويسوقونهم إلى إصلاح دينهم ودنياهم، ويحملونهم على الهيمنة على أهوائهم، وعدم الإنسياق مع شهواتهم.. هو من شيم العباد الصالحين، والمؤمنين المسددين..

3 - من جهة أخرى، فإن السفالة هي انحطاط في مزايا النفس، وفقدان الشعور بالكرامة. وأجلى مظاهر ذلك هو عدم مبالاة الإنسان بما يصدر منه من أقوال. لأنه يفقد الشعور بالمسؤولية عنها، ولا يرى نفسه مطالباً بالالتزام بها، ولا يعنيه ما تتركه من آثار سلبية على

(1) قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ص 167 و 168 وتهذيب الأحكام ج 6 ص 295 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 22 ص 45 و(ط دار الإسلامية) ج 15 ص 298 ومستطرفات السرائر ص 569 وبحار الأنوار ج 72 ص 300 وجامع أحاديث الشيعة ج 22 ص 24.

مقامه، وشخصيته، كما أنه لا يبالي بما يقال له: فلا تؤثر الكلمة في إصلاحه، ولا في ردعه عن الباطل، ولا يرى أنه له مقاماً يستحق أن يحفظ، وأن يسان..

ومعنى ذلك: أنه لا يرى لنفسه ميزة ترفعها من الحضيض.. مع أن الله تعالى يقول: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ) (1). ويقول: (وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ) (2). والمؤمن أعظم حرمة من الكعبة (3). وقد فوض الله للمؤمن من كل شيء إلا أن يذل نفسه (4).

(1) الآية 70 من سورة الإسراء.

(2) الآية 8 من سورة المنافقون.

(3) الخصال للصدوق ص 27 وروضة الواعظين ص 386 ومستدرك الوسائل ج 9 = ص 343 ومسند الرضا لداود بن سليمان الغازي ص 109 ومشكاة الأنوار ص 155 و 337 وبحار الأنوار ج 7 ص 323 وج 64 ص 71 وج 65 ص 16 ومستدرك سفينة البحار ج 1 ص 204 ونهج السعادة ج 8 ص 131 و 132 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج 1 ص 164 وكشف الخفاء ج 2 ص 292 ونور الثقلين ج 3 ص 188 والجامع الصحيح للترمذي ج 4 ص 378 وسنن ابن ماجه ج 2 ص 297 وراجع: المصنف للصنعاني ج 5 ص 139 وكشف الإرتياب ص 446 و 477.

(4) الكافي ج 5 ص 63 و 64 وتهذيب الأحكام ج 6 ص 179 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 16 ص 157 و (ط دار الإسلامية) ج 11 ص 424 ومستدرك الوسائل ج 12 ص 211 وجامع أحاديث الشيعة ج 14 ص 69

قبر يهودا، ودانيال، وهود:

1 - في تاريخ ابن أعثم: أن أبا موسى لما فتح السوس وجد حجرة مقفلة، فأمر بكسر القفل، فوجد صخرة طويلة على شكل قبر، فيها ميت مكفن بالذهب.

فتعجب أبو موسى من طول قامته، وسألهم عنه، فقالوا: هذا رجل صالح كان بالعراق يستسقون به، فأصابتنا سنة شديدة، فبعثنا إلى العراق نطلبه منهم، ليستسقي لنا، فأبوا أن يبعثوه مخافة أن لا نرده عليهم، فبعثنا إليهم بخمسين رجلاً رهناً، فبعثوه، فاستسقى لنا، ففرج الله عنا، وأغمضنا عن رجالنا، ولم نبعثه حتى توفي عندنا.

فكتب أبو موسى بذلك إلى عمر. فسأل الصحابة، فلم يكن عند أحد منهم علم منه سوى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فقال: إن هذا دانيال، وكان نبياً، وكان مع بختنصر، وملوك آخرين، وشرح له قصته إلى وفاته. وقال له: اكتب إلى أبي موسى أن يخرج جسده ويدفنه في موضع لا يقدر أهل السوس عليه، فكتب إليه عمر بذلك، فأمر بسد النهر، وحفر قبر فيه، فدفنه ثم أجرى الماء عليه

ومستدرك سفينة البحار ج 3 ص 449 وج 8 ص 336 ومشكاة الأنوار ص 103 والفصول المهمة للحر العاملي ج 2 ص 229 وبحار الأنوار ج 64 ص 72 وج 97 ص 92 ونور الثقلين ج 5 ص 335 و 336.

بعد استحكامه بالصخور العظيمة(1).

2 - روى نصر بن مزاحم، عن ابن سعد، عن ابن طريف، عن ابن نباتة قال: مرت جنازة على علي «عليه السلام» وهو بالنخيلة، فقال «عليه السلام»: ما يقول الناس في هذا القبر؟! وفي النخيلة قبر عظيم يدفن اليهود موتاهم حوله.

فقال الحسن بن علي «عليه السلام»: يقولون هذا قبر هود النبي «عليه السلام» لما أن عصاه قومه جاء فمات ههنا.

فقال: كذبوا، لأننا أعلم به منهم. هذا قبر يهودا بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، بكر يعقوب.

ثم قال: ههنا أحد من مهرة؟!!

قال: فأتي بشيخ كبير، فقال: أين منزلك؟!!

قال: على شاطئ البحر.

قال: أين من الجبل الأحمر؟!!

قال: قريباً منه.

قال: فما يقول قومك فيه؟!!

قال: يقولون: قبر ساحر.

(1) راجع: قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ص 205 و

206 وفتوح البلدان لابن أعثم ج 2 ص 8 و 9.

قال: كذبوا، ذلك قبر هود، وهذا قبر يهودا بن يعقوب، بكره، يحشر من ظهر الكوفة سبعون ألفاً على غرة الشمس والقمر يدخلون الجنة بغير حساب(1).

ونقول:

1 - إن نبي الله هود «عليه السلام» مدفون قرب قبر أمير المؤمنين «عليه السلام» في النجف الأشرف، وهو يشير بالجبل الأحمر إلى جبل النجف ويشير بقوله: شاطئ البحر الذي بقرب الجبل الأحمر إلى بحر النجف الذي جف بطول الزمن.

2 - قال التستري: «قصة وجدان أبي موسى جسد دانيال عند فتح السوس ذكرها جميع أهل السير، كالبلاذري، والطبري، والحموي وغيرهم».

ونذكر الأول: أن أهل السوس طلبوا من أهل بابل نقل جسده إليهم ليستسقوا به(2).

(1) قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ص 205 و 206 وبحار الأنوار ج 97 ص 251 وج 32 ص 416 ومستدرک الوسائل ج 10 ص 224 وجامع أحاديث الشيعة ج 12 ص 331 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 195 وصفين للمنقري ص 126.

(2) قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ص 206.

الفصل الثاني:

المسير إلى القادسية في مشورة علي ×

مشورة علي × في فتح القادسية:

وقد استشار عمر المسلمين في المسير إلى حرب الفرس، فأشار علي «عليه السلام» عليه بترك ذلك، فعمل بمشورته، فلاحظ النصوص التالية:

1 - في رواية الطبري عن سيف: أن عمر بن الخطاب في أول يوم من السنة الرابعة عشرة خرج حتى عسكر بصرار، ثم استشار أصحابه في المسير إلى بلاد فارس، فقال العامة: سر، وسر بنا معك، فدخل معهم في رأيهم، وكره أن يدعم حتى يخرجهم منه في رفق. فقال: أعدوا واستعدوا، فإني سائر، إلا أن يجيء رأي هو أمثل من ذلك.

ثم أحضر ذوي الرأي واستشارهم، فأشاروا عليه بإرسال رجل آخر، ويرميه بالجنود، فإن فتح الله على يده فيها، وإلا أعاده وندب رجلاً غيره..

فنادى عمر الصلاة جامعة، فاجتمع الناس إليه، وأرسل إلى علي «عليه السلام» وقد استخلفه على المدينة، فأتاه، وإلى طلحة وكان بعثه على المقدمة، وإلى ابن عوف والزبير، ثم قام خطيباً، فكان مما

قال:

أيها الناس، إني إنما كنت كرجل منكم، حتى صرفني ذوو الرأي منكم عن الخروج، فقد رأيت أن أقيم رجلاً، وقد أحضرت هذا الأمر من قدمت ومن خلفت، وكان علي «عليه السلام» خليفته على المدينة، وطلحة على مقدمته بالأعوص، فأحضرهما ذلك(1).

وروى سيف هذا الحديث نفسه عن عمر بن عبد العزيز، وفيه: أن طلحة كان ممن تابع، وأن ابن عوف نهاه عن المسير، وأن الذي أشار بإرسال رجل آخر هو عبد الرحمن بن عوف(2).

ونقول:

إننا نشير إلى بعض الأمور ضمن الفقرات التالية:

يظهر الموافقة، ويضمّر خلافتها:

تقول الرواية السابقة: إن عمر أظهر للعامة أنه موافق لهم على المسير، ولم يكن يريد ذلك في الواقع، ولكنه أراد أن يخرجهم من رأيهم هذا برفق، وأن يسوقهم إلى ما يريد بلطف.

فإذا كان هذا صحيحاً، فالسؤال هو: لماذا لا يتخذ قراره وفق

(1) تاريخ الأمم والملوك ج3 ص480 و 481 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص2.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج3 ص481 و 482 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص3.

قناعاته من دون حاجة إلى الاستشارة؟! حتى لا يحتاج إلى سوق الناس برفق إلى الخروج من رأيهم.. مع أنه كان يقرر ويفرض رأيه في العديد من الأحوال المشابهة..

فهل لنا أن نحتمل: أن يكون الهدف من هذه الإستشارات هو كشف محبه من مبغضه؟!

أو أنه أراد تبرير قعوده عن مواجهة الأخطار، والإكتفاء بإرسال غيره إليها، لا سيما وأنه لم يكن من أهل الإقدام في الحروب، بل فر في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله» في العديد من المواطن، ومنها يوم أحد وخيبر وحنين؟! ولم يجرؤ على الظهور يوم الخندق، مع أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد ضمن على الله الجنة لمن يبارز عمرو بن عبد ود. وفي بعضها قال أن من بارز فله الإمامة من بعده، كما تقدم.

البلاذري يعكس الأحداث:

ويلاحظ هنا: أن رواية البلاذري لما جرى في القادسية قد جاءت على خلاف رواية غيره لها..

فغير البلاذري يقول: إن علياً «عليه السلام» أشار على عمر بعدم الشخصوص. ورواية البلاذري تقول: إن علياً «عليه السلام» أشار على عمر بالشخصوص..

وتقول رواية البلاذري أيضاً: إن عمر طلب من علي «عليه السلام» أن يخرج فأبى.. وفيها:

«كتب المسلمون إلى عمر يعلمونه كثرة من تجمع لهم من أهل فارس، ويسألونه المدد.

فأراد أن يغزو بنفسه، وعسكر لذلك، فأشار عليه العباس وجماعة من مشايخ الصحابة بالمقام، وتوجيه الجيوش والبعوث.. ففعل ذلك. وأشار عليه علي «عليه السلام» بالمسير.

فقال له: إني قد عزمت على المقام.

وعرض على علي «عليه السلام» الشخوص فأباه(1).

ونقول:

لا بد من ملاحظة ما يلي:

روايات سيف:

ما رواه الطبري عن سيف بن عمر، إما موضوع أو محرّف، حتى لقد قال بعضهم: «لم يخل خبر منه من تحريف»(2). فلا اعتداد بما رواه هنا عن سيف، إلا إذا وافق فيه غيره..

إستشارة العامة لماذا؟!:

وتقدم: أن عمر بن الخطاب قد استشار أولاً العامة، فأشاروا عليه بالمسير إلى القادسية، فجاراهم وأظهر موافقتهم، مبطناً أن

(1) فتوح البلدان ص255 و (ط مكتبة النهضة) ج2 ص313.

(2) بهج الصباغة ج7 ص421.

يخرجهم من هذا الرأي في رفق، ولكنه عاد فاستشار ذوي الرأي، فأشاروا عليه بالبقاء، وإشخاص غيره ليقوم بهذه المهمة..

ونحن لم نستطع أن نعرف السبب في القيام بهاتين الخطوتين، إلا إذا كان أراد أن يعرف هوى العامة في أي اتجاه، أو يعرف محبه من غيره..

فإن كان هذا هو الهدف، فالسؤال هو: لماذا لم يرجعوا إلى الناس في يوم السقيفة أيضاً، ليعرفوا هواهم في أي اتجاه؟!.
ولماذا لم يستشر عمر بن الخطاب العامة في أمر الخليفة بعده، ليعرف رأيهم قبل أن ينشيء الشورى لكي تأتي بعثمان؟!.

وربما يقال: إنه أراد أن يعرف محبه من غيره، فإن محبه بنظره لا يرغب بتعريضه للأخطار.. فيشير عليه بالبقاء، وأما مبغضه، فيرغب بالتخلص منه فيشير عليه - بزعمه - بالمشير مع أن هذا النوع من الآراء لا يكشف المحب من المبغض إذ يمكن أن ينظر المشير إلى المصلحة للدين وأهله.

المشير بإرسال سعد إلى القادسية:

بعض الروايات تقول: إن البعض أشار بإرسال سعد على رأس الجيش إلى القادسية، ولم تصرح بإسم ذلك البعض بل هي نسبت ذلك إلى جميع ذوي الرأي كما يظهر منها(1).

(1) تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 480 و 481 و 482 و (ط مؤسسة الأعلمي)

مع أن رواية أخرى للطبري تقول: إن عمر نفسه قد اقترح إسم النعمان بن مقرن (1).

ورواية ثالثة لسيف تذكر: أن عبد الرحمان بن عوف هو الذي اقترح رجلاً آخر غير عمر (2).

لكن ابن أعثم يقول: إن الذي أشار عليه بإرسال سعد هو علي «عليه السلام» (3).

وقد يقال: هذا هو الأوضح والأصرح، وإن كانت روايته لا تستقيم في بعض وجوهها الأخرى كما سنوضحه، وعلى كل حال فإن إبهام اسم المشير في الرواية الأولى يشير إلى ذلك، أما الرواية الثانية فربما تكون قد اختزلت النص، وحذفت فقرة إشارته «عليه السلام» على عمر، حين استشار أهل الرأي، واكتفت بذكر خطاب عمر للعامة بعد ذلك.

ونحن نذكر هنا كلام ابن أعثم حول ما جرى، فنقول:

-
- ج3 ص3 و 4. وتاريخ اليعقوبي (ط سنة 1394هـ) ج2 ص132.
- (1) تاريخ الأمم والملوك ج3 ص483 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص180 ومروج الذهب (تحقيق شارل بلا) ج3 ص53.
- (2) تاريخ الأمم والملوك ج3 ص483 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص3.
- (3) الفتوح لابن أعثم ج1 ص172 و 173.

علي × يشير بسعد بن أبي وقاص:

ذكر ابن أعثم: أنه لما بلغ عمر بن الخطاب ما يجري على الجبهة الشرقية مع الفرس جمع المهاجرين والأنصار، وشاورهم في أن يصير إلى العراق، فكلهم أشار عليه بذلك، وقال: يا أمير المؤمنين، إن جيشاً تكون فيه أنت خير من جيش لم تحضره.

وقام علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فقال: يا أمير المؤمنين، إن كل إنسان يتكلم بما يحضره من الرأي. والرأي عندي أن لا تصير إلى العراق بنفسك، فإنك إن صرت إلى العراق، وكان مع القوم حرب، واختلط الناس لم تأمن أن يكون عدو من الأعداء يرفع صوته ويقول: قتل أمير المؤمنين، فيضطرب أمر الناس ويفشلوا في حرب عدوهم، ويظفر بهم العدو.

ولكن أقم بالمدينة، ووجه برجل يكفيك أمر العدو، وليكن من المهاجرين والأنصار البدرين.

فقال عمر: ومن تشير علي أن أوجه يا أبا الحسن؟

قال: أشير عليك أن توجه رجلاً يشرح باليسير، ويسرّ بالكثير.

فقال عمر: من هذا؟! أشر علي.

قال علي «عليه السلام»: أما أنا فإني أشير عليك أن توجه إليهم

سعد بن أبي وقاص، فقد عرفت منزلته من رسول الله «صلى الله عليه وآله».

فقال عمر: أحسنت، هو لها، ما لها سواه.

قال: ثم دعا سعد بن أبي وقاص إلخ»(1) ..

ونقول:

إننا نسجل هنا ما يلي:

مشورة المهاجرين والأنصار:

ذكر المهاجرون والأنصار: أن السبب في ترجيحهم لعمر أن يسير بنفسه إلى العراق هو: أن جيشاً يكون فيه خير من جيش لم يحضره.

ونقول:

أولاً: إن هذا الكلام غير دقيق، ولا مقبول على إطلاقه، بل المعيار هو أن يكون حضوره مؤثراً في حفظ الجيش، وفي استجلاب النصر له.

ولذلك نقول:

إن غيابه عن الجيش أحياناً قد يكون هو الأولى والأصوب، كما ظهر من بيانات أمير المؤمنين «عليه السلام» الذي أوضح لهم أن في حضور عمر خطر كبير لا مجال للإغضاء عنه..

كما أن حضوره في بعض الأحيان، وفي ظروف أخرى قد يكون ضرورياً وفي محله كما هو الحال في قضية مسيره إلى بيت

(1) الفتوح لابن اعثم ج 1 ص 172 و 173.

المقدس. كما سيأتي إن شاء الله.

ثانياً: كيف يمكن أن نوفق بين هذا النص، وبين ما ذكره سيف، الذي هو عكس ذلك تماماً، فقد ادعى: أنهم أشاروا عليه بإرسال شخص آخر، ويرميه بالجنود، فإن فتح الله على يديه فيها، وإلا أعاده وندب غيره.

وقد قلنا أكثر من مرة: أن سيف بن عمر غير مأمون في الرواية، فلا يعتد إلا بما يوافقه عليه غيره.

مشورة علي ×:

يلاحظ: أن كلام علي «عليه السلام» قد تضمن نوعين من الكلام:

أحدهما: يرتبط بعمر نفسه، حيث ألمح إليه أنه سيكون هو شخصياً في موضع الخطر..

وقد أثبت عمر في كل مواقفه مع رسول الله «صلى الله عليه وآله» أنه لا يفرط في حياته، ولا يعرض نفسه للخطر حتى لو كان ثمن ذلك الجنة، بوعد من النبي «صلى الله عليه وآله» له، كما كان الحال في الخندق كما أن مواقفه في سائر المشاهد تؤيد ذلك.

الثاني: إنه قد بين له أن وجود عمر في ذلك الجيش قد يهيء الفرصة لمكيدة العدو، لتفعل فعلها في إحلال الهزيمة بالمسلمين، ولعل أهون تلك المكائد أن يقول قائل منهم: قتل أمير المؤمنين. فيفشل

المسلمون في حرب عدوهم، وتحل الكارثة بهم.

منزلة سعد بن أبي وقاص:

وذكرت رواية ابن أعثم: أن علياً «عليه السلام» رشح سعداً لمحاربة الفرس، قائلاً لعمر: فقد عرفت منزلته من رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وكان قبل ذلك قد اقترح على عمر أن يكون من يتولى هذه المهمة من البدرين..

ونقول:

أولاً: إننا نرى أن كون رأس الجيش لحرب فارس بديراً أمر راجح، فإن ذلك أدعى لتقيد ذلك القائد، والتزامه، ومراعاته حدود الشريعة في تعامله مع من هم تحت يده، أو في جميع الأحوال. كما أن ذلك يعطيه قدرة على إدارة الأمور، من حيث أنه يهيئ الناس لطاعته والإنقياد له.. في هذا الأمر..

وهو أيضاً أبعد عن التنافس، والتحاسد، أو التنازع على موقع القيادة بين الذين يجدون أنفسهم أهلاً لها..

غير أن ذلك لا يكفي للقول: بأن علياً «عليه السلام» كان يرجح سعداً لهذه المهمة، فهناك آخرون أكفأ من سعد، فلماذا لم يرشح «عليه السلام» الأشر، أو هاشم بن عتبة (المعروف بالمرقال)، فإنهما قد شاركا في تلك الحرب، وقد جاء هاشم بن عتبة من الشام على رأس عشرة آلاف فارس ليشارك في حرب القادسية، وقد شارك فيها

بالفعل.

وهذا يشير إلى أنهما كانا يضطلعان بمهمات أساسية ومؤثرة، وقد شاركا بصورة فاعلة وقوية في حرب نهاوند وحروب الشام أيضاً، مع العلم بأن أمثال هؤلاء من أصحاب علي «عليه السلام» كانوا الذين يأتون بالنصر في الفتوحات..

إلا أن يكون «عليه السلام» قد لاحظ: أن سعداً لم يكن قد أعلن عن دخائل نفسه بصورة جلية..

ثانياً: بالنسبة لمكانة سعد من رسول الله «صلى الله عليه وآله» نقول:

لم نجد فيما بأيدينا من نصوص ما يؤيد صحة ذلك.. ونحن نطمئن إلى أن هذه الفقرة مدسوسة على أمير المؤمنين «عليه السلام»، من قبل الرواة من أصحاب الأهواء.

ومن المعلوم أن سعداً لم تكن له هذه المكانة عند علي «عليه السلام».. وهذا يدل على أن ما يزعم من مكانة له عند الرسول «صلى الله عليه وآله» لا يصح، لأن علياً «عليه السلام» لا يمكن أن يهين من يكرمه رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

فكيف إذا علمنا: أن سعداً كان أحد أصحاب الشورى، وقد وهب حقه لابن عمه عبد الرحمان بن عوف، وكان يعلم أن هوى ابن عوف في عثمان، لأن عبد الرحمان كان زوج أخت عثمان لأمه، وقد قال علي «عليه السلام» في الخطبة الشقشقية مشيراً إلى ذلك:

«فصغى رجل منهم لضغنه، ومال الآخر لصهره، مع هن وهن»⁽¹⁾.

فالذي صغى لضغنه هو سعد، والذي مال لصهره هو عبد الرحمان بن عوف، وضغن سعد إنما هو لأجل من قتلهم علي «عليه السلام» في الجاهلية من أقاربه دفاعاً عن الإسلام.

يضاف إلى ذلك: أن سعداً قعد عن بيعة علي «عليه السلام» وأبى أن يبايعه، فأعرض عنه علي «عليه السلام»، وقال: ﴿لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾⁽²⁾ «(3).

وكتب علي «عليه السلام» إلى والي المدينة: لا تعطين سعداً ولا ابن عمر من الفيء شيئاً إلخ..⁽⁴⁾.

ودعا عمار ابن عمر، ومحمد بن مسلمة، وسعد بن أبي وقاص

(1) راجع: نهج البلاغة (بشرح محمد عبده) ج 1 ص 35 (الخطبة الشقشقية).

(2) الآية 23 من سورة الأنفال.

(3) مروج الذهب (تحقيق شارل بلا) ج 3 ص 204.

(4) قاموس الرجال ج 4 ص 312 و 313 عن الكشي، ومستدرك الوسائل ج 16 ص 79 وجامع أحاديث الشيعة ج 19 ص 524 ومستدرك سفينة البحار ج 1 ص 136 وإختيار معرفة الرجال (رجال الكشي) ج 1 ص 197 ورجال ابن = داود ص 48 والتحرير الطاووسي ص 74 ونقد الرجال للفرشي ج 2 ص 305 والدرجات الرفيعة ص 445 وطرائف المقال ج 2 ص 137 ومستدركات علم رجال الحديث ج 1 ص 537.

إلى بيعة أمير المؤمنين «عليه السلام»، فأظهر سعد الكلام القبيح،
فانصرف عمار إلى علي «عليه السلام».

فقال علي «عليه السلام» لعمار: دع هؤلاء الرهط، أما ابن عمر
فضعيف، وأما سعد فحسود، وذنبني إلى محمد بن مسلمة: أني قتلت
أخاه يوم خيبر، مرحب اليهودي (1).

وقال سعد لعمار: إنّا كنا نعدك من أكابر أصحاب محمد، حتى إذا
لم يبق من عمرك إلا ظمأ الحمار فعلت وفعلت؟!!

قال: أيما أحب إليك، مودة على دخل أو مصارمة جميلة؟!!

قال: مصارمة جميلة.

قال: لله علي ألا أكلمك أبداً (2).

وكتب سعد إلى عمرو بن العاص: «إنك سألتني عن قتل عثمان،
وإنني أخبرك أنه قتل بسيف سلته عائشة، وصقله طلحة، وسمه علي
بن أبي طالب «عليه السلام»، وسكت الزبير إلخ.. (3).

(1) الإمامة والسياسة ج 1 ص 54 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 52 و (تحقيق
الشيري) ج 1 ص 73 و خلاصة عباة الأنوار ج 3 ص 27 و شرح إحقاق
الحق (الملحقات) ج 32 ص 461.

(2) عيون الأخبار لابن قتيبة ج 3 ص 111 و خلاصة عباة الأنوار ج 3
ص 24 و المعارف لابن قتيبة ص 550.

(3) الإمامة والسياسة ج 1 ص 48 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 48 و (تحقيق
الشيري) ج 1 ص 67 و مناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرواني

وليراجع ما جرى بين سعد وبين أمير المؤمنين «عليه السلام» حين جاء سعد يطالب بعطائه، حين تخلفوا عنه في الجمل وصفين، فاحتج «عليه السلام» عليه، وردّه، ولم يعطه شيئاً⁽¹⁾.

استخلاف علي × على المدينة:

وذكرت رواية سيف المتقدمة: أن عمر استخلف علياً «عليه السلام» على المدينة حين سار إلى القادسية.

ونحن نشك في ذلك:

أولاً: لأن سيف بن عمر غير مأمون في رواياته، فإنه يضع ويحرف ويتصرف.. كما وصفه المؤرخون والمترجمون له..

ثانياً: إن علياً «عليه السلام» لم يكن ليتولى المدينة من قبل عمر، ولا من قبل غيره ممن يسعون لتصغير عظيم منزلته على حد تعبيره⁽²⁾.

ص363 والغدير ج9 ص83 و 140 وج10 ص128 وراجع: تاريخ المدينة لابن شبة ج4 ص1174.

(1) راجع القضية في كتاب: صفين للمنقري ص551 و 552 وأعيان الشيعة ج1 ص517.

(2) راجع مصادر قوله: «اللهم عليك بقريش، فإنهم قطعوا رحمي، وأكفأوا إنائي، وصغروا عظيم منزلتي» في كتابنا: علي «عليه السلام» والخوارج.

وقد عرضوا عليه ما هو أعظم وأهم من ذلك، وهو حرب الفرس فرفض⁽¹⁾، وكان أبو بكر يريد أن يكلفه بقتال المرتدين بقيادة الأشعث بن قيس، فصدّه عمر عن ذلك، لتوقعه أن يرفض علي «عليه السلام»، فإن أبي ذلك فلن يجد أبو بكر أحداً يسير إليهم⁽²⁾. بل هو لم يخرج مع عمر إلى الشام، رغم أن عمر أرادته على ذلك⁽³⁾.

والذي نراه هو أن عمر بن الخطاب كما سيأتي في موضوع استشارته علياً «عليه السلام» في امر المسير إلى الشام قد يكون أوصاهم بمراجعة علي «عليه السلام» فيما ينوبهم من أمر.. وأن يتعاملوا معه «عليه السلام» كما يتعامل معه عمر نفسه.

إقتراح تولي علي × حرب الفرس:

لقد أشار البلاذري إلى أن عمر بن الخطاب عرض على أمير المؤمنين علي «عليه السلام» الشخصوص إلى القادسية، ليكون قائداً

-
- (1) مروج الذهب ج 2 ص 309 و 310 وفتوح البلدان (تحقيق صلاح الدين المنجد - مطبعة النهضة) ج 2 ص 313.
- (2) الفتوح لابن أعثم ج 1 ص 72 و (ط دار الأضواء) ج 1 ص 57.
- (3) شرح النهج للمعزلي ج 12 ص 78 وبحار الأنوار ج 29 ص 638 والتحفة العسجدية ص 146 وغاية المرام ج 6 ص 92.

لجيش المسلمين، فأباه، فوجه سعد بن أبي وقاص (1).

وفصل ذلك المسعودي، فقال: «لما قتل أبو عبيد الثقفي بالجسر شق ذلك على عمر وعلى المسلمين، فخطب عمر الناس وحضهم على الجهاد، وأمرهم بالتأهب لأرض العراق، وعسكر عمر بصيرار، وهو يريد الشيوخ. وقد استعمل على مقدّمته طلحة بن عبيد الله، وعلى ميمنته الزبير بن العوام، وعلى ميسرته عبد الرحمان بن عوف.

ودعا الناس فاستشارهم، فأشاروا عليه بالمسير.

ثم قال لعلي «عليه السلام»: «ما ترى يا أبا الحسن: أسير أم أبعث؟!»

قال: «سر بنفسك، فإنه أهيب للعدو وأرهب»، وخرج من عنده.

فدعا العباس في جلة من مشيخة قريش وشاورهم، فقالوا:

«أقم، وابعث غيرك، لتكون للمسلمين إن انهزموا فئة» وخرجوا.

فدخل عليه عبد الرحمان بن عوف، فاستشاره، فقال عبد

الرحمان: «فديت بأبي وأمي، أقم وابعث غيرك، فإنه إن انهزم جيشك

فليس ذلك كهزيمتك، وإنك إن تهزم أو تُقتل يكفر المسلمون، ولا يشهدوا أن لا إله إلا الله أبداً».

قال: «أشير عليّ من أبعث؟»

قال: سعد بن أبي وقاص.

(1) فتوح البلدان (تحقيق صلاح الدين المنجد) ج 2 ص 313.

فقال عمر: أعلم ان سعداً رجل شجاع، ولكنني أخشى أن لا يكون عنده (معرفة بـ) تدبير الحرب.

قال: عبد الرحمان: هو على ما تصف من الشجاعة، وقد صحب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وشهد بدرأ، فاعهد إليه عهداً، وشاورنا فيما أردت أن تحدث إليه، فإنه لن يخالف أمرك، ثم خرج.

فدخل عليه عثمان بن عفان، فقال له: يا أبا عبد الله، أشر عليّ: أسير أم أقيم؟!

فقال عثمان: «أقم يا أمير المؤمنين، وابعث الجيوش، فإني لا آمن عليك إن أتى عليك آتٍ أن ترجع العرب عن الإسلام، ولكن ابعث الجيوش وداركها بعضها على بعض، وابعث رجلاً له تجربة بالحرب وبصيرة بها»

قال عمر: ومن هو؟

قال: علي بن أبي طالب.

قال: فالفقه، وكلمه، وذاكره ذلك، فهل تراه يسرع إليه أم لا؟!

فخرج عثمان، فلقي علياً فذاكره ذلك، فأبى علي ذلك وكرهه، فعاد عثمان إلى عمر فأخبره.

فقال له عمر: فمن ترى؟!

قال: سعيد بن زيد إلخ.. (1).

(1) مروج الذهب للمسعودي (تحقيق شارل پلا) ج 3 ص 51 و 52 و (ط

وأشار البلاذري إلى أن عمر عرض على علي «عليه السلام» الشخصوص إلى القادسية، ليكون قائداً لجيش المسلمين، فأباه، فوجه سعد بن أبي وقاص(1).

ونقول:

أولاً: قد يحتمل بعض الباحثين: أن يكون عمر يريد أن يولي علياً «عليه السلام» بعض تلك الجيوش، وينتدبه للتوجه إلى بعض البلاد، ثم يعزله، ليشير الشبهة حول أهليته، أو حول نواياه، ليضعف موقعه، ويحط من مقامه..

ثانياً: تقدم: أن أبا بكر كان قد فكر في إرسال علي «عليه السلام» لقتال المرتدين، فقال له عمرو بن العاص: لا يطيعك(2). فإذا كان «عليه السلام» لا يطيع أبا بكر، مع أن المدعى أن المرتدين كانوا خطراً داخلياً - وإن كنا لم نر لهؤلاء المرتدين أثراً في عهد أبي بكر كما أوضحناه - ، فهل يطيع عمر في القتال لأجل فتح البلاد، وبسط النفوذ؟!... مع العلم: بأن شيئاً لم يتغير فيما يرتبط برأي علي «عليه السلام» في غاصبية أبي بكر وعمر للمقام الذي جعله الله تعالى له بنص يوم الغدير، وغيره..

بيروت) ج2 ص309 و 310.

(1) فتوح البلدان (بتحقيق صلاح الدين المنجد - مطبعة النهضة) ج2 ص313.

(2) تاريخ اليعقوبي ج2 ص129.

ثالثاً: تقدم حين الحديث عن مشورة عمرو بن العاص على أبي بكر بعدم انتداب علي «عليه السلام» لحرب المتنبيين بعض ما يفيد في استجلاء دلالات هذا التصرف من عمر، وهذا الموقف من علي، فراجع ما ذكرناه سابقاً.

رابعاً: إنها قد صرحت: بأن الناس كلهم أشاروا على عمر بالمسير إلى العراق في مناسبة القادسية، ومنهم علي «عليه السلام». وسيأتي أنه بالنسبة للمسير إلى نهاوند أشاروا عليه بعدم المسير، باستثناء علي «عليه السلام»، فإنه أشار عليه بالمسير.. مع أن ما ذكر هنا سبباً لعدم المسير إليهم هو نفسه السبب الذي ذكر له في مشورة نهاوند، فكيف اختلف الرأي لعلي «عليه السلام» في الموردين، مع كون نفس المبررات قائمة فيهما، ألا يدل ذلك على عدم صحة ما نقله المسعودي هنا عن علي «عليه السلام»؟

[كما أن ما استدل به المشيرون على عمر بالشخص إلى العراق قد استدلوا بنفس الدليل الذي نسبته هنا إلى علي «عليه السلام»].

خامساً: ما نسب إلى عبد الرحمان بن عوف هنا، من أنه إذا هزم عمر أو قتل يكفر المسلمون، ولا يشهدوا إلا إله إلا الله.. غير صحيح. فإن بقاء المسلمين على إسلامهم ليس لأجل عمر، كما أن عمر قد قتل بعد ذلك على يد أبي لؤلؤة، ولم يكفر المسلمون، ولا كفر بعضهم. ومجرد وقوع الهزيمة على عمر لا يلزم منه أيضاً كفر أحد..

وقد استشهد الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، ولم يكفروا،

فهل يكفرون بموت عمر.

سادساً: زعمت الرواية: أن الذي أشار بتولية سعد بن أبي وقاص هو عبد الرحمان بن عوف. مع أن رواية الفتوح قد ذكرت أن علياً «عليه السلام» هو المشير على عمر بسعد.

اقتراح عثمان إرسال علي ×:

اقتراح عثمان على عمر إرسال علي «عليه السلام» لمحاربة الفرس كان منسجماً مع سياستهم في جعل علي «عليه السلام» يعمل تحت رايتهم وإمرتهم، ويخدم دولتهم، ويعترف لهم بالأمر وبالإمرة. ولكن قد يتخوف عمر من احتمالات أن يستفيد علي «عليه السلام» من الفرصة للتوجه نحو نوع من الإستقلال بالأمر عنهم، والإتجاه نحو عصيان أوامرهم، وعدم الإنقياد لهم.

ولكنه قد يكون بصدد تدبير تلافي ذلك، بالتصميم على الإسراع في عزل علي «عليه السلام» عن مقامه، بمجرد إنجاز المهمة الموكلة إليه.. متذرعاً له وللناس بضعف علي «عليه السلام»، أو بأي شيء آخر ينقص من مقامه، ولو بأن يضع حول كفاءته في التدبير والإدارة علامة استفهام.

ولولا أن البلاذري قد أيد ما ذكرته هذه الرواية عن عرض عمر على علي «عليه السلام» أن يوليه حرب الفرس.. لكنا قد شككنا في صحة هذا أيضاً، وألحقناه بغيره مما كان لنا عليه علامات استفهام تقدمت.

وأما بالنسبة لأسباب رفض علي «عليه السلام» هذا العرض من عمر، فلا شك في أنها وجيهة، فإنه كان يعرف أن غيره قادر على إنجاز هذه المهمة، فلماذا يتصدى هو لها، ويدفع ثمن ذلك أن يمكّنهم من تقوية حكمهم، بادعاء أنه عمل تحت رايتهم، وخضع لأوامرهم، واعترف بقيادتهم وبشرعية حكمهم وما إلى ذلك.

على أنه سيأتي إن شاء الله أن أصحاب علي «عليه السلام» هم الذي قاموا بالدور الأساس في الفتوحات، وهي إنما حصلت بتدبيرهم وعلى أيديهم.

عظفاً على ما سبق:

قد يقال: كيف يقترح عثمان إرسال علي «عليه السلام» لحرب الفرس، وهو يعلم: أن عمر قد طلب من أبي بكر أن لا يشرك علياً «عليه السلام» في الحروب، باعتبار أنه إن رفض علي «عليه السلام» الخروج لم يخرج الناس بعدها.

ويجاب:

أولاً: لعل عثمان لم يطلع على ما جرى بين أبي بكر وعمر بهذا الخصوص.

ثانياً: لعله علم به ولكنه ظن أن علياً «عليه السلام» قد غير مواقفه في هذا الأمر، وأصبح مستعداً لقبول مهمة من هذا القبيل، بسبب ما ظهر من مرونته في التعامل مع أبي بكر وعمر في بعض المجالات.

ثالثاً: لعله رأى أن هذه المشاركة أصبحت تتسجم مع توجهات علي «عليه السلام» الذي لا يمكن أن يسمح بتعرض الإسلام والمسلمين للخطر.. وحرب الفرس تحمل مخاطر هائلة على الإسلام وعلى المسلمين وكيانهم ووجودهم، فكيف يمكن أن يمتنع عن المشاركة إذا كانت هذه هي الحال.

ولم يلتفت إلى أن الأمور لم تبلغ إلى هذا الحد، وأن ثمة خيارات من شأنها دفع هذا الخطر من دون حاجة إلى مشاركته التي قد يستفيد منها مناوئوه، لإثارة الشبهة حول الحق الذي أخذ منه بالقوة والفهر.

الفصل الثالث:

علي × والمسير إلى القدس

عمر يستشير علياً × في حرب الروم:

وفي السنة الخامسة عشرة، وقيل في السادسة عشرة، كان صلح عمر مع أهل بيت المقدس⁽¹⁾، ونحن نورد هنا نصوصاً ثلاثة. ثم نذكر بعض ما يرتبط بها، وهي التالية:

1 - جاء في فتوح ابن أعثم، وذكر قريباً منه ابن حجة الحموي: أن أبا عبيدة كتب إلى عمر كتاباً جاء فيه:

إني صرت إلى أهل إيلياء في جماعة من المسلمين، حتى نزلت بهم، وحللت بساحتهم، ثم واقعناهم وقائع كثيرة، كانت عليهم لا لهم، وطاولناهم فلم يجدوا في مطاولتهم إيانا فرجاً، ولم يزد هم الله تعالى بذلك إلا ضعفاً ونقصاً، وذلاً وهولاً.

فلما طال بهم ذلك واشتد عليهم الحصار، سألوا الصلح وطلبوا الأمان، على أن يقدم عليهم أمير المؤمنين، فيكون هو الموثوق به

(1) راجع: الكامل في التاريخ ج2 ص500 و 501 وراجع ص564. والبداية والنهاية ج7 ص64 وتاريخ مدينة دمشق ج2 ص110 وفتوح البلدان ج1 ص164 والإستيعاب ج3 ص1417 والطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص283.

عندهم، والكاتب لهم كتاباً بأمانهم.

ثم إنا خشينا أن يقدم أمير المؤمنين فيغدروا بعد ذلك ويرجعوا، فأخذنا عليهم العهود والمواثيق، والأيمان المغلظة أنهم لا يغدرون ولا ينكثون، وأنهم يؤدون الجزية، ويدخلون فيما دخل فيه أهل الذمة، فأقروا لنا بذلك، فإن رأيت يا أمير المؤمنين أن تقدم علينا فافعل.

قال: فلما ورد كتاب أبي عبيدة على عمر، وقرأه أرسل إلى وجوه المهاجرين والأنصار، المقيمين معه بالمدينة، واستشارهم في الخروج إلى الشام.

فقال له عثمان: يا أمير المؤمنين! إن الله تعالى قد أذلّ الروم وأدال عليهم، وأبو عبيدة قد حصرهم وضيق عليهم، فهم يزدادون في كل يوم نقصاً وذكلاً وضعفاً، ووهناً، فإن أنت أقيمت ولم تسر إليهم علموا أنك مستخف بأمرهم، مستصغر لشأنهم، حاقر لجنودهم، فلا يلبثون إلا يسيراً حتى ينزلوا على الحكم، أو يؤدون الجزية.

فقال عمر: هل عند أحد منكم غير هذا الرأي؟!

فقال علي بن أبي طالب «عليه السلام»: نعم عندي من الرأي، أن القوم قد سألوك المنزلة التي لهم فيها الذل والصغار، ونزولهم على حكمك عزاً لك، وفتح للمسلمين. ولك في ذلك الأجر العظيم في كل ظمأ ومخمصة، وفي قطع كل واد وبقعة، حتى تقدم على أصحابك وجندك.

فإذا قدمت عليهم كان الأمر (1)، والعافية، والصلح، والفتح إن شاء الله،

وأخرى فإنني لست آمن الروم، إن هم أيسوا من قبولك الصلح، وقدومك عليهم أن يتمسكوا بحصنهم، ويلتئم إليهم إخوانهم من أهل جينهم (دينهم)، فتشدد شوكتهم، ويدخل على المسلمين من ذلك البلاء، ويطول أمرهم وحربهم، ويصيبهم الجهد والجوع.

ولعل المسلمين أن يقتربوا من الحصن، فيرشقونهم بالنشاب، أو يقذفونهم بالحجارة، فإن أصيب بعض المسلمين تمنيت أن تكون قد اقتديت قتل رجل مسلم من المسلمين بكل مشرك إلى منقطع التراب. فهذا ما عندي والسلام.

فقال عمر: أما أنت يا أبا عمرو فقد أحسنت النظر في مكيدة العدو، وأما أنت يا أبا الحسن! فقد أحسنت النظر لأهل الإسلام، وأنا سائر إلى الشام إن شاء الله، ولا قوة إلا بالله.

[وعند ابن حجة الحموي: ففرح عمر بمشورة علي وقال: لست آخذاً إلا بمشورة علي، فما عرفناه إلا محمود المشورة، ميمون الطلعة]

قال: ثم دعا عمر بن الخطاب بالعباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، فأمره أن يعسكر بالناس.

(1) لعل الصحيح: الأمن.

قال: فعسكر العباس خارج المدينة. واجتمع المسلمون من وجوه المهاجرين والأنصار، وسادات العرب.

فلما تكامل العسكر، وعزم عمر على المسير إلى الشام، قام في الناس خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال:

أيها الناس! إني خارج إلى الشام للأمر الذي قد علمتم، ولولا أنني أخاف على المسلمين لما خرجت، وهذا علي ابن أبي طالب «عليه السلام» بالمدينة، فانظروا إن حزبكم أمر عليكم به، واحتكموا إليه في أموركم، واسمعوا له وأطيعوا، أفهتكم ما أمرتكم به؟! **فقالوا:** نعم، سمعاً وطاعة(1).

واستعمل على المدينة عثمان بن عفان(2).

وقد اختصر ذلك ابن حجة الحموي فقال: عندما وصل كتاب أبي عبيدة إلى عمر فرح، وقرأه على المسلمين، وقال: ما ترون رحمكم الله فيما كتب إلينا أمين الأمة؟! **فكان أول من تكلم به عثمان بن عفان.**

فلما سمع عمر ذلك من عثمان جزاه خيراً، وقال: هل عند أحد

(1) الفتوح لابن أعثم ج 1 ص 291 - 293 و (ط دار الأضواء) ج 1 ص 223 -

227 وثمرات الأوراق ج 2 ص 16 و 17.

(2) تاريخ اليعقوبي (ط سنة 1394 هـ) ج 2 ص 135 و (ط دار صادر) ج 2

ص 147.

منكم غير هذا الرأي؟!!

فقال علي ابن أبي طالب «عليه السلام»: نعم، عندي غير هذا الرأي، وأنا أبديه إليك، والصواب أن تسير إليهم.

ففرح عمر بمشورة علي «عليه السلام» وقال:

ولست آخذ إلا بمشورة علي «عليه السلام»، فما عرفناه إلا محمود المشورة، ميمون النقيبة(1).

2 - وقيل: كان سبب قدوم عمر إلى الشام أن أبا عبيدة حصر بيت المقدس، فطلب أهله منه أن يصلحهم على صلح أهل مدن الشام، وأن يكون المتولي لذلك عمر بن الخطاب، فكتب إليه بذلك.

فسار عن المدينة واستخلف عليها علي بن أبي طالب، فقال له علي «عليه السلام»: أين تخرج بنفسك؟! إنك تريد عدواً كلباً.

فقال عمر: أبادر بالجهاد قبل موت العباس، إنكم لو فقدتم العباس لانتقض بكم الشرّ كما ينتقض الحبل.

فمات العباس لست سنين من خلافة عثمان، فانتقض بالناس الشرّ(2).

(1) ثمرات الأوراق ج2 ص16 و 17. وراجع: العقد الفريد ج4 ص97.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج3 ص608 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج6 ص104 وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج8 ص298 وكنز العمال ج13 ص517 وتاريخ مدينة دمشق ج26 ص372 والكامل في التاريخ ج2

3 - وجاء في نهج البلاغة: من كلام له «عليه السلام»، وقد شاوره عمر في الخروج إلى غزو الروم بنفسه: «قد توكل لأهل هذا الدين بإعزاز الحوزة، وستر العورة. والذي نصرهم وهم قليل لا ينتصرون، ومنعهم وهم قليل لا يمتنعون، حي لا يموت.

إنك متى تسر إلى هذا العدو بنفسك فتلقهم فتنكب، لا تكن للمسلمين كائفة دون أقصى بلادهم، ليس بعدك مرجع يرجعون إليه، فابعث إليهم رجلاً مجرباً، واحفز معه أهل البلاء والنصيحة، فإن أظهر الله فذاك ما تحب، وإن تكن الأخرى كنت رداءً للناس، ومثابة للمسلمين⁽¹⁾.

ونقول:

إن لنا مع ما تقدم، الوقفات التالية:

هل ثمة خلط بين الأحداث؟!:

إننا نرجح: أن يكون النص الأول الذي وضعناه تحت رقم واحد، هو الأقرب والأصوب. أما النصان الثاني والثالث، فليسا على ما يرام..

ص500.

- (1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 18 وشرح نهج البلاغة لابن أبي عمير ج 3 ص 161 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 8 ص 296 وبحار الأنوار ج 31 ص 135 وشرح مئة كلمة للأمير المؤمنين لابن أبي عمير ج 1 ص 230.

فقد تضمنا: أن علياً «عليه السلام» أشار على عمر بالعودة عن المسير إلى الروم، مع أنه ذلك إنما كان في غزو الفرس، في القادسية، أو في نهاوند، أو في كليهما..

والدليل على ذلك:

أولاً: إن الرواية المتقدمة برقم (2) تصرح: بأن أهل الشام استمدوا عمر على أهل فلسطين، فاستخلف علياً «عليه السلام» على المدينة، وخرج ممدداً لهم..

مع أن الحقيقة هي: أن أهل الشام لم يستمدوه، بل طلبوا منه أن يأتي إليهم، ليتم الصلح مع أهل بيت المقدس على يديه.

ثانياً: وهو أيضاً لم يُخرج معه جيشاً يصلح أن يكون ممدداً لجيوشه في الشام..

والذين استمدوه هم أهل العراق على جيوش الفرس في شأن القادسية، ثم بعد ذلك في نهاوند..

ثالثاً: ليس هناك أية إشارة يمكن الإعتداد بها، للقول بأن عمر قد حضر في أيام خلافته أياً من الحروب التي جرت بين المسلمين وبين الروم، لا في فلسطين، ولا في الشام.

وكل ذلك يجعلنا نظن، إن لم نكن نطمئن إلى أن الروايتين الأخيرتين قد اختلط الأمر فيهما على الرواة بين فارس، والروم، وبين أهل العراق والشام، وبين الفرس وفلسطين. ولا سيما بملاحظة الإتفاق في المعاني بين ما قاله «عليه السلام» هنا وما قاله في

مشورته في القادسية ونهاوند.

إلا أن تكون رواية نهج البلاغة تتحدث عن مشورة أخرى حصلت حول غزو الروم، فأشار علي «عليه السلام» بعدم الخروج، مستدلاً بنفس ما استدل به في مشورته في المسير إلى بلاد فارس.

أين هي رغبة عمر؟!:

وإذا أردنا أن نطل على خلجات نفس عمر، فلعلنا لا نجد فيها للوهلة الأولى ما يشير إلى ترجيحه المسير في ذلك الوجه أو عدمه.. وذلك لأن المسير لم يكن إلى حرب، وإنما إلى إنجاز مصالحه تنتهي لصالح المسلمين، فلم يكن يخشى على حياته من هذا المسير، لكي يرجح البقاء، ولم يجد أن له مكاسب كبيرة في ذلك الوجه ليرجح المسير.. ولذلك لم نجد له أي حرص على سماع الرأي الذي يأمره بالمسير، أو الذي يشير عليه بالمقام..

فكان يريد بمشورته أن يعرف أوجه المنافع في الحضور وفي السفر، لكي يختار أحدهما..

ونستطيع أن نقول:

إن هذه هي المشورة الوحيدة الحقيقية التي لم يكن يريد عمر فيها أن يقرر رأيه، أو أن يظهر رغباته بلسان غيره، لأنه لم يكن قادراً على البوح بها مباشرة..

أما مشورة نهاوند الآتية، وكذلك مشورة القادسية التي سبقت،

فكان ميل عمر إلى القعود فيها جلياً وظاهراً.. فلما سمع من علي «عليه السلام» تأييده لذلك استبشر وارتاح.. وإن كانت منطلقات علي «عليه السلام» فيما أشار به تختلف عن منطلقات عمر فيما يريد الوصول إليه. فهو (أي عمر) يريد النأي بنفسه عن مواقع الخطر، لأنه لا يطيق مواجهته. وعلي «عليه السلام» يريد حفظ بيضة الإسلام في قبال عدو شرس كلب يتربص الدوائر بالإسلام وبالمسلمين.

وعلي «عليه السلام» يعرف: أن عمر لا يملك من الشجاعة ما يمكنه من الثبات في مثل هذه المواقف الصعبة. فربما يكون وجوده في جيش المسلمين عبئاً وبل سبباً في انهيار الجيش بانهيار معنوياته.. فإبعاده عن ساحات القتال والنزال هو الأقرب والأصوب..

مضامين مشورة علي ×:

والنظر في مضامين كلام علي «عليه السلام»، الذي أورده للتدليل على صحة رأيه، يبين أنه أشار إلى أمور كثيرة، وهامة، نقتصر منها على ما يلي:

1 - إن نفس أن يطلبوا من عمر أن يقبل منهم الجزية هو قبول بالذل والصغار، كما قرره أمير المؤمنين «عليه السلام»، وهذا من شأنه أن ينهي الحرب لمصلحة أهل الإسلام، وأن يوفر على المسلمين الكثير من الضحايا، حسبما بينه صلوات الله وسلامه عليه.

2 - أما ما أشار به عثمان، فهو قرار بمواصلة الحرب معهم،

ولكنها حرب من دون نتيجة، سوى التشفي الشخصي منهم. علماً بأنه في أي وقت يراد فيه إنهاء الحرب، فلا شيء يضمن تحقيق نتيجة أفضل من هذه النتيجة، إلا إن كان لدى عثمان ما يدلّه على أن أهل إيلياء لن يستعينوا بغيرهم من أبناء جلدتهم، ولن يكون أولئك عوناً لهم على حرب المسلمين. وأن نتيجة الحرب ستكون هي قتلهم أو استعبادهم.. مع العلم بأن الإسلام لا يحبذ كثيراً هذا الخيار إلا حيث لا يوجد أي خيار سواه..

3 - إن نفس أن يجعل علي «عليه السلام» لعمر سهماً في عوائد هذا الإجراء، من حيث إن الحكم فيهم سيصير لعمر نفسه، وإذا كان عمر هو الحاكم فيهم، فذلك عزٌّ له في الحياة الدنيا.. أما لو استمرت الحرب فغاية ما هناك هو أن يُقتلوا بعد أن يُقتلوا ويجرحوا من المسلمين، دون أن يكون للمسلمين أي حكم فيهم..

كما أن نزولهم على حكم عمر بسبب مجاهدة المسلمين لهم، فيه فتح وعز للمجاهدين، وقوة لهم.

4 - يضاف إلى ذلك: أن في مسير من هذا القبيل منافع أخروية يحصل عليها كل من توخاها وطلبها من الله، إذا كان مستجمعاً لشرائط قبول الأعمال فاقداً للموانع.. وهو ما أشار إليه «عليه السلام»، حين قال: ولك في ذلك الأجر العظيم، في كل ظمأ ومخمصة، وفي قطع كل واد وبقعة..

5 - ثم إنه «عليه السلام» لم يكتف بذكر المنافع الثلاث المتقدمة،

بل أشار إلى أن عدم الإستجابة لطلبهم تحمل معها أخطاراً لا يجوز لعمر أن يعرض المسلمين لها. وقد صور له ما سوف يجري لهم ومعهم، حتى كأنه وضع المشهد أمامه، ليراه بأعينه..

6 - قد ظهر من كلام علي «عليه السلام»: أن العمل بمشورة عثمان سوف يحول النصر إلى هزيمة، والفرح به إلى حزن، والنجاح والربح إلى خسران ومأساة، إلى الحد الذي يوقع عمر في أعظم الندم على ما فرط منه. ويكون عثمان بهذه المشورة قد أسدى خدمة لأولئك الكفرة إذا لوحظت نتائجها، وما يترتب عليها في المدى البعيد، وإن كانت قد ساءت لهم في بادئ الأمر..

ولذلك نقول:

إن عمر إما أراد أن يجامل عثمان وأن يعطيه قدراً من الاعتبار والهيبة حين قال: إنه أحسن النظر في مكيدة العدو، مع أنه قد أساء النظر في مكيدته، حيث أعطى فرصة للتخلص من هذا الذل والصغار، وأن يبحث عن مخارج من شأنها أن تضر بحال الإسلام والمسلمين.. وتفوت على المسلمين فتحاً كان في أيديهم، حسب وصف علي «عليه السلام».

وإما إن لم يلتفت إلى مرامي كلام علي «عليه السلام»، إلا بمقدار يمنحه الرغبة في إختياره، لما رأى فيه من منافع تعود إليه..

العباس يعسكر بالناس:

وتذكر رواية ابن أعثم: أن عمر أمر العباس بن عبد المطلب أن

يعسكر بالناس، فعسكر بهم خارج المدينة. واجتمع المسلمون من وجوه المهاجرين والأنصار، وسادات العرب.

ونقول:

إن ذلك موضع شك وريب من النواحي التالية:

أولاًها: أننا لم نعهد العباس قائداً عسكرياً، يتولى تهيئة الجيوش للمسير للجهات، بل عهدناه تاجراً مهتماً بمصالحه، وتدبير أموره، ويستفيد من علاقاته التجارية هنا وهناك.

الثانية: إن عمر لم يكن ذاهباً إلى حرب، بل إلى صلح، ولم يطلب منه أبو عبيدة، ولا غيره المدد بالعساكر والأبطال.

الثالثة: لم يكن في المدينة عساكر ورجال، ليتولى العباس تجهيزها..

ويدل على ذلك: أن عمر - كما ذكروا - اعترض على مشورة عثمان في الذهاب إلى نهاوند بقوله: «وكيف أسير أنا بنفسي إلى عدوي، وليس بالمدينة خيل ولا رجل، فإنما هم متفرقون في جميع الأمصار»؟! (1).

من أجل ذلك نقول:

إننا نرجح أن يكون العباس «رحمه الله» قد تولى الإشراف على تجميع الشخصيات التي كان الخليفة يرغب، أو ترغب هي بمرافقته

(1) الفتوح لابن أعثم ج 2 ص 36 و (ط دار الأضواء) ج 2 ص 292.

في ذلك السفر، وربما يبلغ عددهم، مع من يحتاجون إليهم في سفرهم العشرات أو أكثر..

ولم يكن هناك عسكر ولا جيش كما يدعون.. وإن كان لدى هؤلاء المرافقين أسلحة يدفعون بها عن أنفسهم، إن عرض لهم ما يحتاج دفعه إلى السلاح من وحش كاسر أو غيره.

موت العباس وظهور الشر:

ذكر عمر: - كما زعموا - أن ظهور الشر إنما يكون بموت العباس. ونقول:

1 - من أين علم عمر أن الشر ينتقض بالناس بموت العباس، فإن كان ذلك لمعرفته بالملاحم، فقد أظهرت الوقائع خلاف ذلك، وإن كان قد سمع ذلك من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فلماذا لم يذكر ذلك لنا إلا عمر بن الخطاب؟!!

فهل أسر النبي «صلى الله عليه وآله» إليه بهذا الأمر دون سواه؟!!

ولماذا لم يسند عمر كلامه هذا إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!!

ولماذا انحصرت رواية هذه الفقرة عن عمر بسيف، المتهم بالكذب والوضع والتحريف؟!!

2 - إن مراجعة الوقائع التاريخية تظهر: أن الشر لم ينتقض

بالناس عند موت العباس.. بل هو قد انتقض بهم من يوم السقيفة، حيث ضربت الزهراء، وأسقط جنينها، وهوجم بيتها بالحديد والنار، ونكص أكثر المسلمين على أعقابهم وخالفوا وعصوا أوامر الله ورسوله، لاسيما فيما يرجع إلى مودة القربى والتمسك بالعترة، فنقضوا بيعتهم لإمام زمانهم، وعصبوا حقه.

أو انتقض بهم الشر حين ثار الناس على عثمان وقتلوه، وذلك بعد موت العباس بعدة سنين.

أو انتقض بهم الشر حين خرجوا على إمام زمانهم في حرب الجمل، وصفين، والنهروان.

لماذا يريد النصارى حضور عمر؟!

وعن طلب نصارى بيت المقدس حضور عمر، ليكون هو المتولي للصلح معهم، ربما لأنهم أرادوا أن يرى الناس لهم بعض الخصوصية، لأن مجيء الخليفة إليهم فيه شيء من إظهار الأهمية والتكريم لهم.

أو لأنهم كانوا لا يثقون بوفاء القادة الذين يحاربونهم. كما أشارت إليه رسالة أبي عبيدة لعمر بن الخطاب. فإن صح هذا فهو يدل على وجود مشكلة حقيقية في سلوك وممارسات أولئك القادة.. وبحث هذا الموضوع ليس محله هنا..

ما قاله علي × في غزو الروم:

تقدم عن نهج البلاغة كلام لعلي «عليه السلام» ذكروا أنه قاله لعمر في غزو الروم، وهو عدة أسطر. ولكننا لم نعثر حتى الآن على مصادر تؤيد ذلك سوى ما جاء في نهج البلاغة..

علماء بأن عمر قد شخص من المدينة إلى الشام أربع مرات. وقد دخلها مرة وهو راكب فرساً، ومرة وهو راكب بغل، ومرة وهو راكب حمار (1).

كما أنه قد سار إلى فلسطين ليتولى هو مصالحة النصارى على بيت المقدس.

ومهما يكن من أمر فإن الكلام الذي ورد في نهج البلاغة أن علياً «عليه السلام» قاله لعمر حين إستشهادهم في غزو الروم.. لا مجال لتأييده، فإن جيوش المسلمين كانت تحارب في بلاد الشام وفلسطين، من دون حاجة إلى حضور عمر، وقد افتتحت الشام في آخر خلافة أبي بكر، أو أول خلافة عمر.. فلماذا يريد عمر المسير إلى الروم يا ترى، ليجتاح إلى المشاورة في ذلك؟!.

مع ملاحظة: أنه لا مبرر لأن يقصد أي بلد من بلاد الروم سوى البلاد التي هي محور النشاط الحربي للمسلمين، مثل بلاد الشام

(1) شرح نهج البلاغة ج 8 ص 298 - 300 وتاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 103 والكامل في التاريخ ج 2 ص 500 والبداية والنهاية ج 7 ص 64.

وفلسطين وما إلى ذلك.

من أجل ذلك نقول:

لربما يكون ما قاله «عليه السلام» لعمر إنما قاله حين شاوره في المسير إلى القادسية.. مع عدم إسقاط احتمال أن يكون من تنمة كلامه في مشورة نهاوند.

استخلاف علي × على المدينة:

وقد ذكرت بعض النصوص المتقدمة: أن عمر بن الخطاب حين سار إلى الشام استخلف علياً «عليه السلام» على المدينة..

ونقول:

أولاً: قال اليعقوبي: إنه استخلف علي المدينة حينئذ عثمان بن عفان (1).

ثانياً: تقدم: أن علياً «عليه السلام» إذا كان لا يرضى حتى أن يسافر مع عمر، رغم محاولته ذلك، ولا يرضى بأن يتولى حرب الفرس بالقادسية، فكيف يرضى بتولي المدينة في غياب عمر؟!

فإن توليه لها: أن ذلك يتضمن نوعاً من الاعتراف بشرعية حكومة عمر. ولم يكن علي ليسجل ذلك على نفسه، فإنه كان حريصاً على الجهر باستمرار بعدم مشروعية خلافتهم تلميحاً وتصريحاً.

(1) تاريخ اليعقوبي (ط سنة 1394 هـ) ج 2 ص 135 و (ط دار صادر) ج 2 ص 147.

كما أنه كان يعرف: أن ذلك يتضمن إنقاصاً من قدره، وتصغيراً لشأنه، وهو الذي يقول: اللهم عليك بقريش، فإنهم قطعوا رحمي، وأكفأوا إنائي، وصعّروا عظيم منزلتي (1).

وقال في الخطبة الشقشقية عن أهل الشورى: «متى اعترض الريب فيّ مع الأول منهم، حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر»؟! (2).
ثالثاً: إن كلام عمر يشير إلى: أنه لم يستخلف علياً «عليه السلام» على المدينة، بل هو قد أمر الناس بأن يرجعوا إلى علي «عليه السلام» في الأمور المشككة، حيث قال لهم:

«وهذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالمدينة، فانظروا إذا حزبكم أمر عليكم به، واحتكموا إليه في أموركم..» (3).
 فلو كان قد ولاه عليهم، فإنهم سيرجعون إليه في جميع أمورهم..

- (1) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج2 ص85 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج4 ص175 والغارات للثقي ج1 ص308 وج2 ص570 و 767 والمسترشد ص416 وكتاب الأربعين للشيرازي ص172 و 186 وبحار الأنوار ج29 ص605 وج33 ص569 والمراجعات ص390 والنص والاجتهاد ص444 ونهج السعادة ج6 ص327 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج4 ص103 وج6 ص96 وج9 ص305 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص134 و (تحقيق الشيري) ج1 ص176.
- (2) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج1 ص30.
- (3) الفتوح لابن أعثم ج1 ص293 و (طدار الأضواء) ج1 ص225.

وأما الأمور التي تنزل بهم، فإن والي المدينة سوف يتصدى لها بصورة طبيعية، وهذا من أوليات ما يطلب منه، ويجب عليه مواجهته بالحلول الناجعة، والعلاجات الصحيحة..

فما أمرهم به عمر تجاه علي «عليه السلام» لا يتنافى مع تولية عثمان على المدينة.. وقد كان علي «عليه السلام» حلال المشاكل لهم جميعاً.. كما يعلم بالمراجعة.

أمين الأمة:

وأما توصيف عمر بن الخطاب لأبي عبيدة بأنه أمين الأمة، فنلاحظ عليه: أن هذا التوصيف، وإن كانوا قد رووا عن النبي «صلى الله عليه وآله» أنه قال: لكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة ابن الجراح (1).

(1) الغدير ج 5 ص 362 والإمامة والسياسة ص 22 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 28 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 41 وأعلام النساء ج 2 ص 876 والوضاعون وأحاديثهم ص 476. وراجع: نيل الأوطار ج 6 ص 168 ومسند أحمد ج 3 ص 175 و 184 و 245 و 281 وج 4 ص 90 وصحيح البخاري ج 5 ص 120 وصحيح مسلم ج 7 ص 130 وسنن الترمذي ج 5 ص 316 و 330 و 331 وفضائل الصحابة للنسائي ص 30 و 41 والمستدرک للحاكم ج 3 ص 267 و 442 و 535 والسنن الكبرى = = للبيهقي ج 6 ص 210 ومجمع الزوائد ج 9 ص 348 وعمدة القاري ج 16 ص 238 وج 18 ص 28 وتحفة الأحوذى ج 10 ص 178 والسنن الكبرى للنسائي ج 5 ص 57 و 67 ومسند

أبي يعلى ج 1 ص 198 وج 5 ص 197 وج 10 ص 141 وصحيح ابن حبان
ج 15 ص 462 وج 16 ص 86 و 238 والمعجم الأوسط للطبراني ج 6 ص 68
و 299 والمعجم الكبير للطبراني ج 4 ص 110 ومعرفة علوم الحديث للحاكم
ص 254 ومعرفة السنن والآثار ج 5 ص 179 والإستيعاب ج 1 ص 16 و 68
وج 4 ص 1711 والجامع الصغير للسيوطي ج 1 ص 339 و 368 وكنز
العمال ج 5 ص 618 و 738 وج 11 ص 641 و 643 و 713 و 714 وج 13
ص 206 و 258 وفيض القدير ج 2 ص 643 وج 3 ص 572 وكشف الخفاء
ج 1 ص 108 و 199 وتفسير البغوي ج 4 ص 207 وتفسير القرآن العظيم ج 1
ص 377 و الطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 411 وضعفاء العقيلي ج 3
ص 107 ومشاهير علماء الأمصار ص 27 والكامل لابن عدي ج 5 ص 20
وج 6 ص 77 وطبقات المحدثين بأصبهان ج 4 ص 55 وتاريخ بغداد ج 7
ص 291 وج 8 ص 90 وتاريخ مدينة دمشق ج 11 ص 210 وج 16 ص 241
وج 19 ص 310 و 311 وج 25 ص 441 و 453 و 455 و 456 و 458 و
460 و 461 و 463 و 464 و 465 و 474 وج 30 ص 273 وج 36
ص 151 وج 39 ص 95 وج 44 ص 137 وج 58 ص 399 و 400 و 401
وج 65 ص 244 و أسد الغابة ج 1 ص 49 و ج 3 ص 85 و 86 وتهذيب
الكامل ج 14 ص 56 وسير أعلام النبلاء ج 1 ص 11 و 12 وج 4 ص 474 و
475 والإصابة ج 3 ص 475 وج 7 ص 225 = = والمعارف لابن قتيبة
ص 247 وفتوح الشام ج 1 ص 164 والعثمانية للجاحظ ص 233 وتاريخ
المدينة لابن شبة ج 3 ص 881 و 886 وذكر أخبار إصبهان ج 1 ص 310
وتاريخ الإسلام للذهبي ج 4 ص 55 والوافي بالوفيات ج 6 ص 122 وج 13
ص 162 وج 16 ص 329 والبداية والنهاية ج 5 ص 369 و 377 وج 7

ولكننا لا نكاد نطمئن لصدوره عنه «صلى الله عليه وآله»

فأولاً: إن أسانيد الأحاديث المتضمنة لهذا الوصف لا تخلو من مغمز، من حيث اتهام الرواة بالتدليس، أو بالعداء لعلي «عليه السلام»، وشرب المسكرات، والإختلاط، وبالكذب وغير ذلك.

ثانياً: إن الحديث مردود من حيث المضمون، فإن أبا عبيدة لم يكن أميناً في كثير من أحواله، فقد عمل على إقصاء علي «عليه السلام» من الموقع الذي جعله الله تعالى له، ونصبه فيه رسول الله «صلى الله عليه وآله» في غدير خم، وكان من المهاجمين لبيت فاطمة الزهراء «عليها السلام»، فهو لم يحفظ وديعة النبي، ولا حفظ ما عهد الله ورسوله به إلى الأمة، ولا وفى ببيعته له في يوم الغدير..

وهناك مفردات كثيرة تدخل في هذا السياق، مثل:

1 - كتمان خبر عزل عمر لخالد عن إمارة الجيش، حيث لم يُظهر كتاب عمر له حتى فتحت دمشق. وكان خالد على عادته في الإمرة، وأبو عبيدة لم يزل يصلي خلفه، وجرت المصالحة على يد خالد، وكتب الكتاب باسمه (1).

ص129 و 228 وإمتاع الأسماع ج9 ص365 و 367 وج14 ص72 و كتاب الفتوح لابن أعثم ج2 ص325 والسيرة النبوية لابن كثير ج4 ص682 وسبل الهدى والرشاد ج11 ص241 و 333 و 342.

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج3 ص435 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج2 ص623 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص124 وتاريخ مدينة دمشق ج2

2 - وكنتم أيضاً خبر عزل خالد عنه مرة أخرى، ولم يبلغه كتاب عمر، حتى إذا طال على عمر أن يقدم كتب إليه مرة أخرى بالإقبال، فعاتب خالد أبا عبيدة على كتمانته أمراً كان يحب أن يعلمه(1).

3 - ثم إن أبا عبيدة تهاون في إجراء الحد على أبي جندل بن سهيل، وضرار بن الخطاب، وأبي الأزور، لما شربوا الخمر. وسمح - رغم تأكيد عمر عليه بجلدهم - بأن يقاتلوا، فقتل منهم أبو الأزور، قبل جلدهم، وبعد ذلك جلد الإثنين الآخرين(2).

4 - وزعموا أيضاً: أنه أراد نقض العهد مع أهل حمص، لكن شرحبيل بن حسنة لم يرض ذلك(3).

ص111 والثقات لابن حبان ج2 ص202.

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص66 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3

ص167 وتاريخ مدينة دمشق ج16 ص266.

(2) الإصابة ج4 ص5 و (ط دار الكتب العلمية) ج7 ص9 والإستيعاب

(بهامش الإصابة) ج4 ص34 و 35 و (ط دار الجيل) ج4 ص1596 و

1622 وأسد الغابة ج5 ص160 وكنز العمال ج5 ص500 والسنن

الكبرى للبيهقي ج9 ص105 والمصنف للصنعاني ج9 ص244 ومعرفة

السنن والآثار ج7 ص47 وتاريخ مدينة دمشق ج24 ص390 وج25

ص303.

(3) راجع: كتاب الفتوح لابن أعثم ج1 ص176 وفتوح الشام للواقدي،

وروضة الصفا، وروضة الأحباب.

5 - إنه ندم على مخالفته رسول الله «صلى الله عليه وآله» حيث أوصاه أن لا يزيد من الخدم على ثلاثة، وأن لا يكون له من الدواب أكثر من ثلاث.. وها هو قد امتلأ بيته رقيقاً، وامتلاً مربوطه من الدواب والخيول(1).

ثالثاً: إن أبا عبيدة لم يكن أكثر أمانة من سلمان وعمار، وأبي ذر، والمقداد، بل من الظلم قياسه بهؤلاء، فكيف بأمر المؤمنين والحسن والحسين «عليهم السلام»؟! فكيف إذا قلنا بما يقوله بعض العلماء، من أنه كان أميناً للخونة، وأنه قد خان الله ورسوله، وخان أمانته فيما فعله في السقيفة، حيث زو الأمر عن أهله. فلماذا يخصه «صلى الله عليه وآله» بهذا الوسام دونهم؟! إذا كان قد خان الأمانة..

كما أنه لم يكن أعظم أمانة من أبي بكر وعمر، حسب اعتقاد فريق كبير من المسلمين.

رابعاً: ما معنى أن يكون أبو عبيدة أميناً للأمة؟! فهل انتمنه رسول الله «صلى الله عليه وآله» على أسرار ترتبط بها؟!!

(1) كنز العمال ج 13 ص 217 ومسند أحمد ج 1 ص 196 والرياض النضرة ج 4 ص 353 ومجمع الزوائد ج 10 ص 253 والزهد وصفة الزاهدين ص 55 ومسند الشاميين ج 2 ص 125 وتاريخ مدينة دمشق ج 25 ص 479 وسير أعلام النبلاء ج 1 ص 13.

أم أن الأمة جعلت عند أبي عبيدة أمورها الثمينة، وائتمنته عليها؟!!

أم أن ودائع الناس كانت توضع عنده فيؤديها؟!!

إننا لم نجد ما يدل على الفرضين الأولين.. كما لم نجد ما يشير إلى حدوث الفرض الأخير أصلاً..

وحتى لو وجد شيء من هذا الفرض الأخير، فإنه لا يصح اعتباره أميناً للأمة بأسرها.. بل هو أمين لأفراد معدودين عاشوا في المدينة، وليس أميناً لأحد في خارجها. فضلاً عن أن يكون أميناً للأحياء والأموات ومن لم يولد من أهل المدينة وغيرها..

والحقيقة هي: أنه كان أميناً للسلطة التي تشارك هو وإياها في غضب الخلافة من صاحبها الشرعي.. فمنحوه هذا الوسام على سبيل المكافأة!!..

خامساً: بالنسبة لحديث طلب أهل نجران في حديث المباهلة من النبي «صلى الله عليه وآله» أن يرسل معهم أميناً، فأرسل إليهم أبا عبيدة واصفاً إياه بأنه أمين حق أمين.. **نقول:**

قد تحدثنا عن هذا الأمر في كتابنا: الصحيح من سيرة النبي «صلى الله عليه وآله» أواخر الجزء الثامن والعشرين من (الطبعة الخامسة)، فليراجع..

وقلنا فيه: إنه لا معنى لطلب النجرانيين الرجل الأمين من النبي «صلى الله عليه وآله».. إذ لا مبرر لاشتراط الأمانة منهم..

وقلنا: إن علياً «عليه السلام» هو الذي ذهب إليهم..

وقلنا: إن أبا عبيدة لم يكن أميناً..

وقلنا.. وقلنا..

سادساً: هناك ما يدل على أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد أطلق عليه أنه: «أمين هذه الأمة» ليؤكد فيه معنى الخيانة، وذلك حين كتب نفر من قریش صحيفة فيما بينهم، تعاقدوا فيها على أن لا يمكنوا علياً «عليه السلام» من الأمر بعد النبي «صلى الله عليه وآله»، بل يكون من بعده لأبي بكر وعمر، وأبي عبيدة وسالم. وشهد بذلك أربعة وثلاثون رجلاً، هم: أربعة عشر أصحاب العقبة، وعشرون رجلاً آخر.

واستودعوا الصحيفة أبا عبيدة، وائتمنوه عليها. وكانت الصحيفة بخط سعيد بن العاص.

وحينئذ التفت النبي «صلى الله عليه وآله» في صلاة الصبح إلى أبي عبيدة، وقال له: بخ بخ، من مثلك وقد أصبحت أمين هذه الأمة!! ثم تلا: ﴿فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ (1) «(2).

(1) الآية 79 من سورة البقرة.

(2) راجع: بحار الأنوار ج 28 ص 100 - 105 وكشف اليقين ص 137، والإقبال للسيد ابن طاووس ص 454 - 459 عن كتاب النشر والطي. وراجع: الصراط المستقيم للبياض ج 3 ص 150 و 151 والصوارم المهرقة للتستري ص 78 و 88 والدرجات الرفيعة ص 302.

وروى سليمان الجعفري: أنه سمع أبا الحسن «عليه السلام» يقول في قول الله تعالى: ﴿إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى﴾ (1)، هم فلان، وفلان، وأبو عبيدة الجراح (2).

مشورة علي ×:

قد ظهر مما تقدم: أن مشورة علي «عليه السلام» على عمر تضمنت ما يرضي طموح ونزعات الخليفة كشخص، وهو العز له، ورؤيته عدوه في موضع الذل والصغار.. وما يوجب القوة والعظمة لملكه من خلال شعور المسلمين بقيمة الإنجاز والفتح الذي يحصل لهم..

كما أن فيها ما يرتبط بالصالح العام، من حيث إنه من موجبات حفظ نفوس المسلمين. وتأكيد شوكتهم، وظهور قوتهم وعزهم، وتسجيل نصر حاسم لهم.

وأما من كان يريد الآخرة، وحقق شروطها، فإنه يكون من أسباب اكتسابه الثواب الجزيل، والفوز بالنعيم المقيم، والأجر العظيم.

(1) الآية 108 من سورة النساء.

(2) الكافي ج 8 ص 334 والمحتضر للحلي ص 106 وبحار الأنوار ج 30 ص 216 و 271 وتفسير العياشي ج 1 ص 275 والصافي ج 1 ص 398 و 498 ونور الثقلين ج 1 ص 548 و 549 وكنز الدقائق ج 2 ص 617.

الفصل الرابع:

علي × والمسير إلى نهاوند

علي × يشير في أمر نهاوند:

قال في نهج البلاغة:

«ومن كلام له «عليه السلام» لعمر بن الخطاب، وقد استشاره في غزو الفرس بنفسه»:

«إن هذا الأمر لم يكن نصره ولا خذلانه بكثرة ولا قلة، وهو دين الله الذي أظهره، وجنده الذي أعدّه وأمدّه. حتى بلغ ما بلغ، وطلع حيثما طلع.

ونحن على موعود من الله، والله منجز وعده، وناصر جنده.

ومكان القيم بالأمر مكان النظام من الخرز، يجمعه ويضمه، فإذا انقطع النظام تفرق الخرز، وذهب ثم لم يجتمع بحذافيره أبداً..

والعرب اليوم، وإن كانوا قليلاً، فهم كثيرون بالإسلام، عزيزون بالإجماع، فكن قطباً، واستدر الرحى بالعرب، وأصلهم دونك نار الحرب، فإنك إن شخصت من هذه الأرض انتقضت عليك العرب من أطرافها وأقطارها. حتى يكون ما تدع وراءك من العورات أهم إليك مما بين يديك.

إن الأعاجم إن ينظروا إليك غداً يقولوا: هذا أصل العرب، فإذا

قطعتموه (اقتطعموه) استرحتم، فيكون ذلك أشد لكأبهم عليك،
وطمعمهم فيك.

وأما ما ذكرت من عددهم، فإننا لم نكن نقاتل فيما مضى بالكثرة،
وإنما كنا نقاتل بالنصر والمعونة»⁽¹⁾.

وهذا النص مذكور في سائر المصادر مع بعض اختلاف، وتقديم
وتأخير.

ونحن نذكر هنا تفصيل القصة حسب نص ابن أعمم والطبري،
فنقول:

نص ابن أعمم:

ذكر ابن أعمم رسالة عمار بن ياسر إلى عمر بن الخطاب، التي
يخبره فيها بأمر الفرس، وتجمعهم عليهم من كل حذب وصوب،
وقال: «قد تعاهدوا، وتعاهدوا، وتحالفوا، وتكاتبوا، وتواصلوا،
وتواثقوا على أنهم يخرجوننا من أرضنا، ويأتونكم من بعدنا»..

إلى أن قال:

«فإني أخبرك يا أمير المؤمنين أنهم قد قتلوا كل من كان منا في
مدنهم، وقد تقاربوا مما كنا فتحناه من أرضهم، وقد عزموا أن

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 29 - 30 وبحار الأنوار ج 40 ص 193
وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 95 والميزان ج 15 ص 160 وتفسير
الآلوسي ج 18 ص 207.

يقصدوا المدائن، ويصيروا منها إلى الكوفة.

وقد - والله - هالنا ذلك، وما أتانا من أمرهم وخبرهم، وكتبت هذا الكتاب إلى أمير المؤمنين ليكون هو الذي يرشدنا، وعلى الأمور يدلنا».

إلى أن قال: «فلما ورد الكتاب على عمر بن الخطاب، وقرأه وفهم ما فيه، وقعت عليه الرعدة، والنفضة حتى سمع المسلمون أطيظ أضراسه.

ثم قام عن موضعه حتى دخل المسجد، وجعل ينادي: أين المهاجرون والأنصار؟! ألا فاجتمعوا رحمكم الله، وأعينوني أعانكم الله.

قال: فأقبل إليه الناس من كل جانب، حتى إذا علم أن الناس قد اجتمعوا وتكاملوا في المسجد، وثب إلى منبر رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فاستوى عليه قائماً، وإنه ليرعد من شدة غضبه على الفرس، فحمد الله عز وجل، وأثنى عليه، وصلى على نبيه محمد «صلى الله عليه وآله»، ثم قال:

أيها الناس! هذا يوم غم وحزن، فاستمعوا ما ورد علي من العراق.

فقالوا: وما ذاك يا أمير المؤمنين؟

فقال: إن الفرس أمم مختلفة أسماؤها، وملوكها، وأهواؤها. وقد نفخهم الشيطان نفخة، فتحزبوا علينا، وقتلوا من في أرضهم من

رجالنا.

وهذا كتاب عمار بن ياسر من الكوفة يخبرني بأنهم قد اجتمعوا بأرض نهاوند في خمسين ومائة ألف. وقد سربوا عسكرهم إلى حلوان، وخانقين وجلولاء، وليست لهم همة إلا المدائن والكوفة، ولئن وصلوا إلى ذلك فإنها بلية على الاسلام، وثلمة لا تسد أبداً، وهذا يوم له ما بعده من الأيام.

فالله الله يا معشر المسلمين! أشيروا علي رحمكم الله، فإنني قد رأيت رأياً، غير أنني أحب أن لا أقدم عليه إلا بمشورة منكم، لأنكم شركائي في المحبوب والمكروه.

قال: وكان أول من وثب على عمر بن الخطاب، وتكلم طلحة بن عبيد الله فقال: يا أمير المؤمنين! إنك بحمد الله رجل قد حنكته الدهور، وأحكمته الأمور، وراضته التجارب في جميع المقائب، فلم ينكشف لك رأي إلا عن رضى، وأنت مبارك الامر ميمون النقية، فنفذنا ننفذ، واحملنا نركب، وادعنا نجب.

قال: ثم وثب الزبير بن العوام فقال: يا أمير المؤمنين! إن الله تبارك وتعالى قد جعلك عزاً للدين، وكهفاً للمسلمين، فليس منا أحد له مثل فضائلك، ولا مثل مناقبك، إلا من كان من قبلك، فمد الله في عمرك لامة نبيك محمد «صلى الله عليه وآله»!

وبعد، فأنت بالمشورة أبصر من كل من في المسجد، فاعمل برأيك، فرأيك أفضل، ومرنا بأمرك فما نحن بين يديك.

فقال عمر: أريد غير هذين الرأيين.

قال: فوثب عبد الرحمن بن عوف الزهري فقال: يا أمير المؤمنين! إن كل متكلم يتكلم برأيه، ورأيك أفضل من رأينا، لما قد فضلك الله عز وجل علينا، وأجرى على يديك من موعود ربنا، فاعمل برأيك واعتمد على خالقك، وتوكل على رازقك. وسر إلى أعداء الله بنفسك. ونحن معك، فإن الله عز وجل ناصرك بعزه وسلطانه، كما عودك من فضله وإحسانه.

فقال عمر: أريد غير هذا الرأي.

فتكلم عثمان بن عفان، فقال: يا أمير المؤمنين! إنك قد علمت وعلمنا أنا كنا بأجمعنا على شفا حفرة من النار فأنقذنا الله منها بنبيه محمد «صلى الله عليه وآله»، وقد اختارك لنا خليفة نبينا محمد «صلى الله عليه وآله» وقد رضيك الأخيار، وخافك الكفار، ونفر عنك الأشرار.

وأنا أشير عليك أن تسير أنت بنفسك إلى هؤلاء الفجار، بجميع من معك من المهاجرين والأنصار، فتحصد شوكتهم، وتستأصل جرثومتهم.

فقال عمر: وكيف أسير أنا بنفسي إلى عدوي، وليس بالمدينة خيل ولا رجل، فإنما هم متفرقون في جميع الأمصار.

فقال عثمان: صدقت يا أمير المؤمنين! ولكني أرى أن تكتب إلى أهل الشام، فيقبلوا عليك من شامهم، وإلى أهل اليمن فيقبلوا إليك من

يمنهم، ثم تسير بأهل الحرمين: مكة والمدينة إلى أهل المصريين: البصرة والكوفة، فتكون في جمع كثير، وجيش كبير، فتلقى عدوك بالحد والحديد، والخيول والجنود.

قال: فقال عمر: هذا أيضا رأي ليس يأخذ بالقلب، أريد غير هذا الرأي.

قال: فسكت الناس.

والتفت عمر إلى علي «عليه السلام» فقال: يا أبا الحسن! لم لا تشير بشيء كما أشار غيرك؟!

قال: فقال علي «عليه السلام»: يا أمير المؤمنين! إنك قد علمت أن الله تبارك وتعالى بعث نبيه محمدا «صلى الله عليه وآله»، وليس معه ثان، ولا له في الأرض من ناصر، ولا له من عدوه مانع، ثم لطف تبارك وتعالى بحوله وقوته وطوله، فجعل له أعوانا أعز بهم دينه، وشد أزره، وشيد بهم أمره، وقصم بهم كل جبار عنيد، وشيطان مرید. وأرى موازريه وناصریه من الفتوح والظهور على الأعداء ما دام به سرورهم، وقرت به أعينهم.

وقد تكفل الله تبارك وتعالى لأهل هذا الدين بالنصر، والظفر، والاعزاز. والذي نصرهم مع نبيهم وهم قليلون، هو الذي ينصرهم اليوم إذ هم كثيرون.

وبعد، فإنك أفضل أصحابك رأيا، وأيمنهم نقيبة، وقد حمّلك الله عز وجل أمر رعيتك، فهو الذي يوفقك للصواب، ودين الحق ليظهره

على الدين كله ولو كره المشركون، فأبشر بنصر الله عز وجل الذي وعده، وكن على ثقة من ربك، فإنه لا يخلف الميعاد.

وبعد فقد رأيت قوما أشاروا عليك بمشورة بعد مشورة فلم تقبل ذلك منهم، ولم يأخذ بقلبك شيء مما أشاروا به عليك، لأن كل مشير إنما يشير بما يدركه عقله.

وعلمك يا أمير المؤمنين، إن كتبت إلى الشام أن يُقبلوا إليك من شامهم لم تأمن من أن يأتي هرقل في جميع النصرانية، فيغير على بلادهم، ويهدم مساجدهم، ويقتل رجالهم، ويأخذ أموالهم، ويسبي نساءهم وذريتهم.

وإن كتبت إلى أهل اليمن أن يقبلوا من يمنهم، أغارت الحبشة أيضاً على ديارهم ونسائهم، وأموالهم، وأولادهم.

وإن سرت بنفسك مع أهل مكة والمدينة إلى أهل البصرة والكوفة، ثم قصدت بهم قصد عدوك، انتقضت عليك الأرض من أقطارها وأطرافها، حتى إنك تريد بأن يكون من خلفته وراءك أهم إليك مما تريد أن تقصده. ولا يكون للمسلمين كائفة تكنفهم، ولا كهف يلجؤون إليه، وليس بعدك مرجع ولا موئل، إذ كنت أنت الغاية والمفزع والملجأ.

فأقم بالمدينة ولا تبرحها، فإنه أهيب لك في عدوك، وأرعب لقلوبهم، فإنك متى غزوت الأعاجم بنفسك يقول بعضهم لبعض: إن ملك العرب قد غزانا بنفسه، لقلّة أتباعه وأنصاره، فيكون ذلك أشد

لكلهم عليك وعلى المسلمين، فأقم بمكانك الذي أنت فيه، وابعث من يكفيك هذا الأمر والسلام.

قال: فقال عمر: يا أبا الحسن! فما الحيلة في ذلك، وقد اجتمعت الأعاجم عن بكرة أبيها بنهاوند في خمسين ومائة ألف، يريدون استئصال المسلمين؟!

قال: فقال له علي بن أبي طالب «عليه السلام»: الحيلة أن تبعث إليهم رجلا مجربا، قد عرفته بالبأس والشدة، فإنك أبصر بجندك، وأعرف برجالك، واستعن بالله، وتوكل عليه، واستنصره للمسلمين، فإن استنصره لهم خير من فئة عظيمة تمدهم بها، فإن أظفر الله المسلمين فذلك الذي تحب وتريد، وإن يكن الأخرى - وأعوذ بالله من ذلك - أن تكون رداء للمسلمين وكهفا يلجؤون إليه، وفئة ينحازون إليها.

قال: فقال له عمر: نعم ما قلت يا أبا الحسن! ولكني أحببت أن يكون أهل البصرة وأهل الكوفة هم الذين يتولون حرب هؤلاء الأعاجم، فإنهم قد ذاقوا حربهم، وجربوهم، ومارسوهم في غير موطن.

فقال له علي «عليه السلام»: إن أحببت ذلك فاكتب إلى أهل البصرة أن يفترقوا على ثلاث فرق:

فرقة تقيم في ديارهم، فيكونوا حرسا لهم، يدفعون عن حريمهم.
والفرقة الثانية يقيمون في المساجد، يعمرونها بالأذان والصلاة،

لكيلا يعطل الصلاة، ويأخذون الجزية من أهل العهد، لكيلا ينتقضوا عليك.

والفرقة الثالثة يسيرون إلى إخوانهم من أهل الكوفة.

ويصنع أهل الكوفة أيضا كصنع أهل البصرة.

ثم يجتمعون ويسيرون إلى عدوهم، فإن الله عز وجل ناصرهم عليهم، ومظفرهم بهم، فتثق بالله ولا تيأس من روح الله، إنه لا ييأس من روح الله، إلا القوم الكافرون.

قال: فلما سمع عمر مقالة علي «عليه السلام»، ومشورته أقبل على الناس وقال:

ويحكم! عجزتم كلكم عن آخركم أن تقولوا كما قال أبو الحسن، والله! لقد كان رأيي الذي رأيته في نفسي.

ثم أقبل عليه عمر بن الخطاب فقال: يا أبا الحسن! فأشر علي الآن برجل ترتضيه ويرتضيه المسلمون أجعله أميرا، وأستكفيه من هؤلاء الفرس.

فقال علي «عليه السلام»: قد أصبته.

قال عمر: ومن هو؟!

قال: النعمان بن مقرن المزني.

فقال عمر وجميع المسلمين: أصبت يا أبا الحسن! وما لها من

سواه (1).

ثم ذكر أن عمر كتب إلى النعمان بن مقرن المزني يوليه ذلك وفق ما أشار علي «عليه السلام» به عليه.

نص الطبري:

وذكر الطبري أن عمر قال للصحابه:

أفمن الرأي أن أسير فيمن قبلي، ومن قدرت عليه، حتى أنزل منزلاً واسطاً بين هذين المصرين، فأستنفرهم، ثم أكون لهم رداءً حتى يفتح الله عليهم، ويقضى ما أحب، فإن فتح الله عليهم أن أضربهم عليهم في بلادهم، وليتنازعوا ملكهم؟!.

فقام عثمان بن عفان وطلحة بن عبد الله (عبيد الله)، والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف في رجال من أهل الرأي من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» فتكلموا كلاماً، فقالوا: لا نرى ذلك. ولكن لا يغيبن عنهم رأيك وأثرك.

وقالوا: بإزائهم وجوه العرب، وفرسانهم وأعلامهم. ومن قد فض جمعهم، وقتل ملوكهم، وبأشر من حروبهم ما هو أعظم من هذه. وإنما استأذنوك ولم يستصرخوك، فأذن لهم، واندب إليهم، وادع لهم. وكان الذي ينتقد له الرأي إذا عرض عليه العباس رضي الله عنه.

(1) الفتوح لابن أعمش ج2 ص34 - 40 و (ط دار الأضواء) ج2 ص290 -

(كتب إلي السري) عن شعيب، عن سيف، عن حمزة عن أبي حمزة، عن أبي طعمة، قال:

فقام علي بن أبي طالب «عليه السلام» فقال: أصاب القوم يا أمير المؤمنين الرأي، وفهموا ما كتبت به إليك، وإن هذا الأمر لم يكن نصره ولا خذلانه لكثرة ولا قلة، وإنما هو دينه الذي أظهر، وجنده الذي أعز، وأيده بالملائكة حتى بلغ ما بلغ، فنحن على موعود من الله، والله منجز وعده، وناصر جنده. ومكانك منهم مكان النظام من الخرز، يجمعه ويمسكه، فإن انحل تفرق ما فيه وذهب، ثم لم يجتمع بحذافيره أبدا..

والعرب اليوم وإن كانوا قليلاً فهم كثير عزيز بالاسلام، فأقم، واكتب إلى أهل الكوفة، فهم أعلام العرب ورؤسائهم، ومن لم يحفل بمن هو أجمع وأحد وأجد من هؤلاء، فليأتهم الثلثان، وليقم الثلث.

واكتب إلى أهل البصرة أن يمدوهم ببعض من عندهم.

فسر عمر بحسن رأيهم، وأعجبه ذلك منهم، وقام سعد فقال: يا أمير المؤمنين، خفض عليك فإنهم إنما جمعوا لنقمة.

(كتب إلي السري) عن شعيب، عن سيف، عن أبي بكر الهذلي قال: لما أخبرهم عمر الخبر، واستشارهم وقال: أوجزوا في القول، ولا تطيلوا، فتفشغ بكم الأمور. واعلموا أن هذا يوم له ما بعده من الأيام، تكلموا.

فقام طلحة ابن عبيد الله. (فأعرب عن انقياده لما يقرره عمر،

وأن عمر هو صاحب الرأي).

فعاد عمر فقال: إن هذا يوم له ما بعده من الأيام، فتكلموا، فقام عثمان ابن عفان فتشهد وقال: أرى يا أمير المؤمنين أن تكتب إلى أهل الشام فيسيروا من شامهم، وتكتب إلى أهل اليمن فيسيروا من يمنهم، ثم تسير أنت بأهل هذين الحرمين إلى المصرين الكوفة والبصرة، فتلقى جمع المشركين بجمع المسلمين، فإنك إذا سرت بمن معك وعندك، قل في نفسك ما قد تكاثر من عدد القوم، وكنت أعز عزا، وأكثر.

يا أمير المؤمنين، إنك لا تستبقي من نفسك بعد العرب باقية، ولا تمتنع من الدنيا بعزيز، ولا تلوذ منها بحريز. إن هذا اليوم له ما بعده من الأيام، فاشهده برأيك وأعوانك، ولا تغب عنه. ثم جلس.

(وفي الأخبار الطوال: فقال المسلمون من كل ناحية: صدق عثمان.

فقال عمر لعلي «عليه السلام»: ما تقول؟! ما تقول أنت يا أبا الحسن؟!)

فقال: إنك إن الخ..(1).

وعند الطبري في نص آخر: فعاد عمر فقال: إن هذا يوم له ما بعده من الأيام، فتكلموا.

(1) الأخبار الطوال ص134.

فقام علي بن أبي طالب فقال: أما بعد يا أمير المؤمنين، فإنك إن أشخست أهل الشام من شأمهم، سارت الروم إلى ذراريهم وإن أشخست أهل اليمن من يمنهم سارت الحبشة إلى ذراريهم.

(زاد في نص آخر قوله: وإن أشخست من بهذين الحرمين، انتقضت العرب عليك من أطرافها حتى يكون) (1) وإنك إن شخست من هذه الأرض انتقضت عليك الأرض من أطرافها وأقطارها، حتى يكون ما تدع وراءك أهم إليك مما بين يديك من العورات والعيالات. أقرر هؤلاء في أمصارهم، واكتب إلى أهل البصرة، فليتفرقوا فيها ثلاث فرق، فلتقم فرقة لهم في حرمهم وذراريهم (حرساً لهم).

ولتقم فرقة في أهل عهدهم لئلا ينتقضوا عليهم.

ولتسر فرقة إلى إخوانهم بالكوفة مددا لهم.

إن الأعاجم إن ينظروا إليك غداً قالوا: هذا أمير العرب، وأصل العرب، فكان ذلك أشد لكلبهم، وألبتهم على نفسك (وأمدهم من لم يكن يمدهم) (2).

وأما ما ذكرت من مسير القوم، فإن الله هو أكره لمسيرهم منك،

(1) الإرشاد للمفيد ج 1 ص 209.

(2) الإرشاد للمفيد ج 1 ص 209 ومناقب آل أبي طالب ج 1 ص 406 وبحار الأنوار ج 40 ص 255 ومصباح البلاغة (مستدرک نهج البلاغة) ج 3 ص 163.

وهو أقدر على تغيير ما يكره.

وأما ما ذكرت من عددهم، (في نص آخر: وأما ذكرك كثرة العجم، ورهبتك من جموعهم)، فإننا لم نكن نقاتل فيما مضى بالكثرة، ولكننا كنا نقاتل بالنصر.

(وفي الأخبار الطوال: اكتب إلى أهل الشام أن يقيم منهم بشامهم الثلثان ويشخص الثلث، وكذلك إلى عمان، وكذلك سائر الأمصار والكور)⁽¹⁾.

فقال عمر: أجل والله، لئن شخصت من البلدة لتنتقضن علي الأرض من أطرافها وأكنافها، ولئن نظرت إليّ الأعاجم لا يفارقن العرصة، وليمدنهم من لم يمدهم. وليقولنّ: هذا أصل العرب. فإذا اقتطعتموه اقتطعتم أصل العرب⁽²⁾.

وفي نص آخر، قال عمر: أجل، هذا الرأي، وقد كنت أحب أن أتابع عليه⁽³⁾.

(1) الأخبار الطوال ص 135 ونهج السعادة ج 1 ص 109.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 123 - 126 وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 96 وبحار الأنوار ج 40 ص 253 والإرشاد للمفيد ج 1 ص 207 - 210.

وكلامه «عليه السلام»: في نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 29.

(3) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 101 والإرشاد ج 1 ص 210 وبحار الأنوار ج 40 ص 255 والكامل في التاريخ ج 3 ص 8.

زاد المفيد قوله: وجعل يكرر قول أمير المؤمنين وينسقه إعجاباً به، واختياراً له (1).

ونقول:

إن لنا مع ما تقدم العديد من الوقفات، وهي التالية:

الرعب القاتل:

لقد بدا عمر بن الخطاب في هذا المقام مرعوباً خائفاً متهاكاً مرتعداً، يكاد يموت ويتلاشى من نفحة، يطلقها عليه طفل يلعب. - وإن كان محبوه - يحاولون تلطيف العبارات - باستبدال الكلمات ببنات حالتها فيعبرون أحياناً بكلمة غضب... وما هو ذاك، إنما الضعف المتناهي، الذي لا بد أن يكون قد ترك أسوأ الآثار على معنويات الناس..

فهل أن يكون هذا هو حاكم المسلمين؟! وهل هذا هو عمر الذي نعرفه يضرب هذا بدرته، ويبادر ذاك بما يوجب إذلاله لمجرد أنه رآه يلبس ثوباً جديداً، ويطلب من النبي مرات ومرات أن يأذن له بقتل هذا أو ذاك حين يرى نفسه محمياً ومحصناً، أم أنه شديد في المواضع التي يكون فيها آمناً.. يحيط المسلمون به، ويمنعون من التعدي عليه، ومن الوصول إليه. إما إذا دعيت بنزال، ويكون لا بد من الدخول في القتال.. فالفرار يكون هو الخيار.. على القاعدة:

(1) الإرشاد للمفيد ج 1 ص 210 وبحار الأنوار ج 40 ص 255.

أسد عليّ، وفي الحروب نعامه نكراء، تنفر من صفيـر
الصافر

الله إختار عمر للخلافة:

ونحن إن كنا لا نستغرب أن يبالغ الناس في الثناء وكيل المديح
لزعمائهم ولكننا نتوقع أن يبقى ذلك في حدود التصويرات الشاعرية،
والتعابير الأدبية الفضفاضة..

ولا نتوقع - ولا سيما ممن يرون لأنفسهم مقاماً رفيعاً أن يتعمدوا
تزوير الحقائق، وخداع الناس..

فإن هذا من شأنه أن يحط من مقام القائل، ويصغره في أعين
الناس.

فلاحظ مدائح طلحة والزبير، وعبد الرحمان بن عوف لعمر..
حين استشار الناس في المسير إلى حرب الفرس.. فإن ما ذكره له
من مناقب لا يمكن التسويق له بين الناس، ونكتفي بذكر فقرتين:

أحدهما: تنسب إلى علي «عليه السلام»، وهي تلك التي تزعم أن
الله هو الذي إختار لهم عمر للخلافة، مع أن الذي إختاره هو أبو بكر،
ووافقه حزبه ومؤيدوه وفرضوه على أمير المؤمنين وسائر بني
هاشم. وغيرهم من الكبار والخيار وسائر المسلمين وعلي «عليه
السلام» لا يتكلم بما لا واقع له ويلحق بهذه الفقرة تلك الكلمات التي
تقول: إنه أيمن أصحابه نقيية، وأفضلهم رايًا.. إلخ.

الثانية: تلك الفقرة التي تقول: ان الخيار من الصحابة قد رضوه

خليفة، ولم يكن الأمر كذلك، بل هو فرض عليهم من قبل أبي بكر.
يا أمير المؤمنين:

رأينا: أن النصوص المتقدمة تزعم: أن علياً «عليه السلام»
خاطب عمر بـ: «أمير المؤمنين» عدة مرات.
ونحن نشك في صحة ذلك: عن أمير المؤمنين «عليه السلام»،
وقد أشرنا إلى هذا الأمر في موضع آخر من هذا الكتاب، فلا حاجة
إلى الإعادة.

في القادسية، أم في نهاوند؟!:

ذكر المعتزلي: أنهم اختلفوا في هذا الكلام، هل قيل لعمر ذلك في
القادسية، كما ذهب إليه المدائني. وذلك في السنة الرابعة عشرة؟! أم
في غزاة نهاوند، كما ذكره الطبري؟! (1).

ويبدو لنا: أن المدائني لم يقل ذلك، وإنما قال: إن علياً «عليه
السلام» أشار على عمر بأن لا يخرج في القادسية. وسكت عن بيان
الموضع الذي قيل فيه هذا الكلام.

والحقيقة هي: أن عمر قد استشار المسلمين في كل من القادسية
ونهاوند، فأشار «عليه السلام» على عمر بعدم الخروج في كل منهما.
لكن هذا الكلام قد قيل في مشورة نهاوند، كما صرح به الطبري،

(1) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 96.

وابن أبي الحديد، وأبو حنيفة الدينوري، وابن أعثم الكوفي..

خطورة المسير لحرب الفرس:

وقد لا حظنا أن ثمة إصراراً عن المشيرين على عمر بالمسير لحرب الفرس، رغم أنهم رأوه يرتعد خوفاً ورعباً، بسبب كثرة حشودهم، وخطورة الصدام معهم.. فهل يمكن أن يعبر موقفهم هذا عن رغبة جامحة بالتخلص منه، لأنه شديد الوطأ عليهم. وهو يحكمهم بالسيف والسوط ويريدون أن ينالوا بعض ما حجب عنهم، وكان عدد منهم يطمح إلى الفوز بنفس المقام الذي هو فيه، فإنه لا يرويه أكفاً منهم. وإن ذلك الثناء عليه، والمديح له لم يكن إلا للتوطئة لما يريدون الوصول إليه.. وربما لو أمكنهم أن ينقلبوا عليه لفعلوا ذلك، تماماً كما جرى لهم مع عثمان.

ونحن إذا تأملنا بواقع هؤلاء الذين شاركوا في انقلاب السقيفة فسنرى أن ما كان يجمعهم هو مناوأتهم لعلي، والأمل بالوصول إلى هذا المنصب أو الإنتفاع منه بالمقدار الممكن.

أصلهم نار الحرب دونك:

وأما قول علي «عليه السلام» لعمر: فكن قطباً، واستدر الرحى بالعرب، وأصلهم دونك نار الحرب الخ.. فقد أراد به حكاية ما في خاطر عمر، وإظهار ما يجول في نفسه..

وقد نطق به علي «عليه السلام»، لعلمه بأن عمر كان يريد أن

يجريه على لسان غيره، فكأنه قال له: إني أعرف ما في نفسك، فإنك لست ذلك الرجل الذي يستطيع أن يقود جيشه بنفسه إلى الحرب، ولعلك إن خرجت معهم ستكون عبئاً عليهم، وربما تكون سبباً لهزيمتهم، لا سيما وإن حزنك ورعبك منهم وهم في بلادهم قد ظهرت آثاره بهذا الحد الذي رأيناه، فكيف إذا أصبح عندهم وفي متناول أيديهم وأسيافهم.

فالأولى هو أن تصلبهم نار الحرب دونك.

أما رأي أولئك الذين أشاروا على عمر بالخروج إلى الحرب، فلعله كان أسوأ ما سمعه، ولعله أوجب زيادة غمه واشتداد حزنه.

رأي عثمان:

وبمراجعة النص المتقدم يظهر للعيان: أن علياً «عليه السلام» قد رد رأي عثمان، وفنده بصورة أظهرت مدى فساد، وأن عمر لو عمل بمشورة عثمان، لوقع الإسلام والمسلمون في شرٍّ عظيم، وخطر جسيم.

وقد لوحظ ما يلي:

1 - أن عثمان ركز على أن مسيرة عمر إلى العجم في هذا اليوم المفصلي، والتاريخي، يكسبه عزاً وشهرةً ومقاماً في المستقبل.. ولكنه نسي أن مسيره يحمل معه احتمالات من شأنها لو حصلت أن تقوض كل عزة، وأن تحيل الشهرة بالنصر إلى الشهرة بالهزيمة، وربما إلى الشهرة بما هو أضر وأشر، وأدهى وأمر.

2 - إن عثمان قد اعتبر الكثرة هي سبب النصر، فلو أن عمر أخذ برأيه لتكرر ما جرى في حنين، حيث ظن المسلمون أنهم لن يغلّبوا، وقال أبو بكر: لن نُغلب اليوم من قلة، فلما التقوا لم يلبثوا أن انهزموا. ولولا سيف علي «عليه السلام» لكانت الكارثة، ولقتل النبي «صلى الله عليه وآله».

وقد أنزل الله تعالى بذلك قرآنا يتلى إلى يوم القيامة: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ، ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ (1) ..

ولكن مشورة علي «عليه السلام» الصائبة على عمر بن الخطاب هنا قد أعادت الأمور إلى نصابها.

ومنطق علي «عليه السلام» هو منطق القرآن القائم على أساس: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (2).

تشابه الأحداث!!:

لقد تشابهت الأحداث هنا مع ما سبق، فقد تقدم ما يشبه هذه القصة حين استشارهم عمر في أمر القادسية، فخرج عمر بالناس إلى صرار، واستخلف علياً «عليه السلام» على المدينة حسب زعمهم.

(1) الآيتان 25 و 26 من سورة التوبة.

(2) الآية 249 من سورة البقرة

ثم استشار الناس، فأشاروا عليه بالمسير إلى حرب الفرس، فأظهر لهم موافقته، ثم استشار ذوي الرأي، فأشاروا عليه بالبقاء، وإرسال شخص آخر، ثم يمده هو بالرجال..

وربما يكون السبب في تكرار الحدث هو أن عمر ظن أن الظروف قد اختلفت، وأنه لا بد من البحث عن آلية جديدة لمواجهة بها الخطر الآتي من جهة الشرق. فوجد هذه الآلية فيما قدمه «عليه السلام» من حلول صحيحة ودقيقة..

كثرة المشيرين:

إن رواياتهم حول حرب القادسية تظهر: أن المشيرين على عمر بعدم المسير بنفسه إلى حرب الأعداء كثيرون، مع أن من البديهيات التاريخية: أن الذي أشار بذلك هو علي «عليه السلام».. ولذلك نقول: أولاً: هل يريدون إظهار أن علياً «عليه السلام» لا يمتاز على من سواه في إطلاق هذه المشورة؟!!

ثانياً: إنه إذا كان الأمر بهذا الوضوح لذوي الرأي، فلماذا لم يظهر هذا الرأي لعمر بن الخطاب نفسه، ولم يبادر للأخذ به بمجرد طرحه عليه، ولماذا بقي متوقفاً فيه حتى مع كثرة المشيرين به عليه قبل أن يتكلم علي «عليه السلام»؟! لا سيما وهم الذين يبالغون في حنكة عمر السياسية والإدارية؟! إلا إن كان المقصود هو استدراج الناس للجهر بأرائهم..

وقد نسبت الرواية عند ابن أعثم، وعند الطبري، وغيره الكثير

من الكلام لعلي «عليه السلام»، وطلحة والزبير، وابن عوف وعثمان في تمجيد رأي عمر في حصافته وصحته، وعمقه، وصوابيته.

ثالثاً: إذا كان هذا الأمر قد حصل في حرب القادسية، فلماذا لم يخطر هذا الرأي على بال أحد منهم؟!

ولنفترض: أنهم قد استفادوا في قصة المسير إلى نهاوند من مشورة علي «عليه السلام» يوم القادسية. فأشاروا بنفس الرأي لتشابه الأمور بنظرهم في الموردين..

فيجاب: بالنقض عليهم بعمر بن الخطاب نفسه، فإن الأمر إن كان بهذا الوضوح لم يكن معنى لعودة عمر للإستشارة في هذه المرة أيضاً؟! ألم يكن الرأي الصواب قد ظهر لكل أحد من المرة الأولى؟!..
إلا إن كان هؤلاء يقولون: إن عمر أراد باستشارته هذه أن يجد العذر في التخلف، دون أن يظن به أحد أنه يتحاشى الحضور في ساحات الحرب والقتال؟!

والظاهر: أن المشيرين عليه كانوا يشيرون عليه بالمسير، فتوقف عن الأخذ برأيهم، حتى سمع مشورة علي «عليه السلام» بالموث فتلقفها بلهفة، حيث وافقت هواه.

مكان القيم بالأمر:

وقد لفت نظرنا هنا حديثه «عليه السلام» عن القيم بأمور المسلمين من نواح مختلفة..

إحداها: أنه «عليه السلام» لم يقل لعمر: أنت القيمّ بأمر المسلمين.. بل هو تحدث عن الموضوع بنحو القضية الحقيقية، التي يراد منها إثبات الحكم أو المحمول لطبيعي الموضوع، بغض النظر عن الواقع الخارجي والعملي، إن كان يوجد موضوع أو لا يوجد، ولذلك قال: «ومكان القيم بالأمر مكان النظام من الخرز، يجمعه ويضمه إلخ..».

وهذا يدل على أنه «عليه السلام» كان يخشى على الأمة أن يتداعى نظامها، بسبب كثرة المنافقين والمتربصين..

الثانية: إنه «عليه السلام» لم يصرح بكلمة «خلافة» أو «إمامة» كما لم يشر إلى المسلمين، ولا إلى الدين، ربما لكي لا يفهم أحد أن لهذا الحاكم الفعلي أدنى قيمة على الناس، أو أي دور قد انجزه فعلاً في حفظ الدين.

الثالثة: إنه لم يقل: ومكان الحاكم، أو الخليفة، أو الملك أو السلطان، حتى لا يفهم منه أنه تقرير لإضافة هذه المناصب إلى شخص بعينه أيضاً. فيفهم منه الإقرار له بمقام ديني، (كمقام الإمامة أو الخلافة للرسول) أو دنيوي يفهم منه الأهلية للسلطان، والملك، والحاكمية.

بل جاء بتعبير توصيفي غائم، لا يعطي لأحد حقاً في خلافة، ولا في ملك، ولا في ولاية على أحد، ولا في قيمة على أي كان من الناس..

إنه «عليه السلام» تحدث عن قيم بالأمر، لا عن قيّم على الناس، والقيم بالأمر يستبطن الحديث عن عبء يفترض فيه أن يحمله ويقوم به، سواء أكان تعرضه لحمله مشروعاً، أو على سبيل الإدعاء والإستثثار، والمزاحمة لصاحب الحق.

عناصر القوة في كلام الإمام علي ×:

وغني عن البيان أن أمير المؤمنين «عليه السلام»، قد حدد مقومات النصر الإلهي لأهل الإيمان بمعنى أن يصبح التدخل الإلهي لتحقيق النصر أمراً حتمياً بأمور ثلاثة:

الأول: وجود العنصر البشري، ليقابل عنصراً بشرياً آخر.

الثاني: الإلتزام بالإسلام، ولم يقل: بالدين، لكي لا يفهم أن الإلتزام بأي دين يمكن أن يكون له نفس هذا المستوى من التأثير.

الثالث: عنصر الاجتماع والتناصر والتعاقد، ووحدة النظرة والهدف، والسعي، وعدم التفرق والتشتت والتمزق. والقائد هو العنصر الأهم في جمع الناس، وتوجيههم، وتبلور عنصر القوة فيهم، فإنه كنظام الخرز، حسبما أوضحه «عليه السلام».

العرب في عهد عمر:

لقد جعل علي أمير المؤمنين «عليه السلام» المانع الأعظم أمام مسير عمر بن الخطاب لحرب الفرس هو الأمور التالية:

الأول: انه بنظر الناس هو الناظم والجامع للناس.

الثاني: أن العدو إذا عرف بوجود عمر، فسيزيده ذلك حرصاً على حسم الحرب لصالحه، من خلال سعيه لتسديد ضرباته لإسقاط هذا الناظم، وقد يستفيد من أساليب مختلفة، أخرى غير ما يجري في ساحات القتال..

الثالث: أن خروجه في هذا الوجه سوف يفسح المجال لانتقاض الداخل عليه، وسيؤدي إلى انفراط النظام، حتى لو لم يتمكن العدو نفسه من القيام بهذا الأمر..

وبذلك يكون الخطر مضاعفاً، وغير قابل للمعالجة، ولا يصح تعريض الإسلام والمسلمين لمثله، في جميع الأحوال..

الرابع: وهو السبب الأهم الذي لم يكن مجالاً للتصريح به، هو: أن حضور عمر قد يكون سبباً في وقوع الهزيمة على المسلمين. فقد انهزم في أحد، وفي حنين، وفي قريظة.

السؤال المحير:

تقدم تصريح أمير المؤمنين «عليه السلام»: بأنه إن ذهب عمر من هذه الأرض - يعني المدينة - انتقضت العرب عليه من أطرافها وأقطارها.. حتى يكون ما يدع وراءه من العورات أهم إليه من حرب الفرس.

والسؤال هو: لماذا ينتقض عليه العرب يا ترى؟! أليس عكس ذلك هو الأولى والأجدر بهم؟!
وقد يمكن لنا أن نجيب بما يلي:

إن العرب كانوا حديثي عهد بهذا الدين، ولم يكن الكثيرون منهم يعرفون منه وعنه إلا أقل القليل، وهم لم يعيشوه بعد في بُعد الروحي والأخلاقي. ولم تتعمق مفردات الإيمان في قلوبهم وعقولهم، ولم يتمازج مع نفوسهم، ومشاعرهم، وأرواحهم. ولم يذوقوا حلاوته في معانيه وقيمه الإنسانية، ولا وعوا ولا ألفوا الكثير من أحكامه وتعاليمه.. وإن كانوا قد مارسوا بعض العبادات بصورة ظاهرية ومحدودة فترة وجيزة، خلال سنوات يسيرة..

كما أنهم لم يكونوا قد استفادوا منه دنيوياً إلا القليل الذي لم يكن كافياً لإثارة اهتمامهم به، وبحفظه وصيانتته من العوادي والأخطار.. بل لعل بعض الممارسات الخاطئة والسياسات العنيفة التي عانوا منها بعد وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، قد أضرت بمستوى تعلقهم به، وحرصهم عليه. وجعلتهم يميلون للتخلص منه، ومن الحكام الذين يحكمون بإسمه..

وربما يشجع العرب على ذلك: أنهم عاشوا أكثر حياتهم بلا قيود، ولا حدود، ولا ضوابط، أو روابط، فلماذا لا يعودون إلى سابق عهدهم، فإن الحنين إلى حياة الإنفلات من أي قيد، والتنكر لكل نظام لم يغادر قلوبهم بعد..

يضاف إلى ذلك: أن التمرد الذي جرى بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وسياساتهم في الأموال والمناصب قد فتح شهية الكثيرين من طلاب اللبانات إلى تحيّن الفرص للانقضاض على ما يعتبرونه

فريسة لهم.

من المشير بالنعمان بن مقرن؟!:

وفي رواية سيف: أن عمر هو الذي اقترح إرسال النعمان بن مقرن المزني إلى حرب الفرس في نهاوند(1).
لكن ابن أعثم يصرح: بأن علياً «عليه السلام» هو المشير عليه بالنعمان بن مقرن، وقد تقدم ذلك(2).

وربما يقال: إن رواية سيف قد حذفت المقطع الذي أشار فيه علي بتولية النعمان، واكتفت بالمقطع الذي يذكر أن عمر استشار المسلمين في ذلك، فلا مانع من أن يكون استشار علياً «عليه السلام»، فأشار عليه، ثم استشار المسلمين، فلما لم يثيروا عليه برجل بعينه أعلن لهم إسم النعمان ناسباً اقتراحه إلى نفسه..

وإن كنا نظن أن سيفاً قد حرف الرواية، ليبعد الأمر عن علي «عليه السلام»..

أما ادّعاء وجود مشورتين عامتين، لأجل تصحيح كلام سيف، فلا يؤيده سياق رواية ابن أعثم.

(1) تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 126 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 180.

(2) الفتوح لابن أعثم ج 1 ص 39 - 40 و (ط دار الأضواء) ج 2 ص 295.

شيعه علي × في الفتوحات:

وبعد.. فقد يتساءل البعض عن موقع شيعة علي «عليه السلام»، وأثرهم في الفتوحات، ونسارع هنا إلى القول: بأن من يتتبع الروايات يمكن أن يفهم: أن الذين أخرجوا جيش المسلمين في القادسية من الحرج الذي يواجههم، هم عظماء شيعة علي «عليه السلام».

فقد كان داعية ورائد جيش القادسية سلمان الفارسي «رحمه الله»⁽¹⁾، وكان هاشم بن عتبة (المرقال) على جند العراق، فإنهم بعد أن انتهوا من فتح دمشق ضربوا نحو سعد، «وأصحاب هاشم عشرة آلاف إلا من أصيب منهم، فأتموهم بأناس ممن لم يكونوا منهم، ومنهم قيس والأشتر»⁽²⁾.

وكان هاشم المرقال على مقدمة سعد بن أبي وقاص⁽³⁾، بل إن شدة الحرج التي كان فيها المسلمون في حروب الفرس قد ألجأتهم إلى طلب المعونة، فأعانوهم بعشرة آلاف مقاتل كانوا يقاتلون في بلاد

(1) تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 389 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 9.

والكامل في التاريخ ج 2 ص 514.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 397 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 2 ص 628.

وتاريخ مدينة دمشق ج 2 ص 131.

(3) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 440 و 441 ولا بأس بمراجعة

ص 543 و 552 والمجلد الرابع (ج 7 و 8) ص 8 و 10 و 26 و 66 و (ط

مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 16.

الشام، ويحققون أعظم الإنجازات، وألحقوهم بجيش المسلمين في بلاد فارس. وشاركوا في فتوح القادسية ونهاوند..

وكان حذيفة في نهاوند هو القائد الأول الذي جاء النصر على يديه⁽¹⁾، ولا يجهل أحد مكانة حذيفة عند علي «عليه السلام».

جند الله الذي أمدّه وأعدّه:

ولعل من المفيد الإشارة أيضاً إلى ما يلي:

1 - لعله «عليه السلام» يشير هنا بقوله «أمدّه» إلى إمداد الله تعالى المسلمين بالملائكة، في بعض المواطن.

قال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِ

(1) راجع: الإستيعاب ج 4 ص 1506 وأسد الغابة ج 5 ص 31 وتهذيب الكمال ج 29 ص 460 وراجع ج 5 ص 506 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 101 وكنز العمال ج 5 ص 711 - 713 وإمتاع الأسماع ج 9 ص 322 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 204 و 218 والكامل في التاريخ ج 3 ص 14 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 226 والوافي بالوفيات ج 27 ص 85 وتاريخ خليفة بن خياط ص 106 و 107 والأخبار الطوال ص 136 و 137 والأمالى للطوسي ص 715 وبحار الأنوار ج 32 ص 69 وراجع: تاريخ مدينة دمشق ج 12 ص 287 وج 44 ص 395 ومعجم البلدان ج 5 ص 49 و 313 و 314 وفتوح البلدان ج 2 ص 375 والبداية والنهاية ج 7 ص 126 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ق 2 ص 116 و 117.

مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴿١﴾ الآيات (1).

وقال: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ، بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ (2).

2 - إنه «عليه السلام» يقرر: أن الإعداد أيضاً كان من الله تبارك وتعالى، ولعل المقصود هو أن هذا الجند إنما استفاد قوة، وعزماً وتصميماً بما هياه الله له من هداية، ورعاية، وتربية استفادوها من رسول الله «صلى الله عليه وآله» مباشرة، أو من صحبه الذين نقلوا لهم سيرته وسنته وكلامه..

وكذلك بما هياه الله لهم من فوائد وعوائد، بسبب رعايتهم أحكام دينه، والتزامهم وأدائهم - ولو بصورة جزئية - فروض عبادته. وقد يكون فيهم بعض أهل الصلاح والتقوى، الذين ببركتهم يرزقهم الله الثبات والقوة، والعزيمة في ميادين القتال والجهاد..

3 - على أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد دعا الله تبارك وتعالى في بدر وقال: «اللهم إن تهلك هذه العصابة لا تعبد، وإن شئت أن لا تعبد لا تعبد». فإذا كانت الحرب مصيرية، فإن علياً «عليه السلام»، وهو الإمام الحق لا يمكن أن لا يطلب من الله حفظ أهل

(1) الآية 9 من سورة الأنفال.

(2) الآيتان 124 و 125 من سورة آل عمران.

الإيمان..

وهو يعلم أن الله سبحانه قد أنزل السكينة على المسلمين في زمن رسول الله وربط على قلوبهم.

4 - وإذا كان هذا الجند هو جند الله، فيفترض فيه أن يسير وفق ما رسمه الله تعالى، فلا عدوان إلا على الظالمين، ولا بد أن يراعي حدوده، ويلتزم بشرائعه وأحكامه في كل جهات تعامله..

5 - ثم بين «عليه السلام»: أن هذا النصر قرار إلهي، وتدبير رباني، من حيث أنه تعالى وعد بأن يظهر دينه على الدين كله ولو كره المشركون، وقد حسم هذا الأمر حين قال: نحن على موعود من الله، والله منجز وعده، وناصر جنده.

6 - إن كونهم جند الله يعطي: أن ما يحصل لهم من نصر ليس بفضل هذا وذاك، بل هو بفضل الله تعالى وحده، فلا معنى لسرقة النصر وتجبيره إلى فئة بعينها، ولا من العدل نسبة الفتوح إلى آراء الولاة، وحسن تدبير العاملين فيها، كما تفعله قريش، فقد قال «عليه السلام» في كلام آخر له عن قريش:

«ثم فتح الله عليها الفتوح، فأثرت بعد الفاقة، وتمولت بعد الجهد والمخمصة، فحسن في عيونها من الإسلام ما كان سمجا، وثبت في قلوب كثير منها من الدين ما كان مضطربا. وقالت: لولا أنه حق لما كان كذا.

ثم نسبت تلك الفتوح إلى آراء ولاتها، وحسن تدبير الأمراء

القائمين بها، فتأكد عند الناس نباهة قوم، وخمول آخرين إلخ..»⁽¹⁾.

سلبيات الفتوحات:

ويرد هنا سؤال:

وهو أن من الواضح: أن الكثير من الممارسات التي حصلت في الفتوحات لم يكن مرضية من الناحية الشرعية، والإنسانية.. فهل يتحمل علي «عليه السلام» مسؤوليتها؟!!

فإن المفروض: أن علياً «عليه السلام» وشيعته كانت لهم اليد الطولى في الفتوحات، إن لم نقل إن إنجاز ما هو أساسي منها قد تم على أيديهم، وتدبيرهم، ومشاركتهم القوية والعميقة فيه..

ونجيب:

إن هناك فرقاً كبيراً بين إنجاز الفتح الكبير الذي اريد به تحصين أهل الإسلام من عدوان تلك الدولة القوية والخطرة على كل وجودهم.. فكان لا بد لحفظ الإسلام وأهله من ضرب تلك القوة التي يمكن أن تتركهم وشأنهم، مع حالة الحرب التي تفرض نفسها على المحيط كله.

أما الممارسات الخاطئة فهي اما حدثت في حروب صغيرة كان يخوضها آخرون هنا وهناك.. أو أنها حصلت في دائرة الممارسات

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 20 ص 298 و 299 والدرجات الرفيعة ص 37 والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص 728.

التي ظهرت بعد حصول الفتح، وأمسك الآخرون من أدوات الحكم بمقاليد الأمور.. ولم يعد لعلي «عليه السلام» وشيعته أي دور.. وربما يكون شطر من هذه الممارسات الخاطئة، قد حصل من عناصر غير منضبطة ولا مسؤولة. أو حصل بعضها أثناء الفتح، من قبل الذين لا يلتزمون بنظام، ولا يطيعون أوامر قادتهم، تماماً كما فعله خالد بن الوليد ببني جذيمة..

خيار الصحابة رضوا بعمر:

ونذكر عثمان في كلامه لعمر: أن أبا بكر قد اختار لهم عمر بن الخطاب، ورضيه خيار الصحابة.. مع أن بعض هؤلاء الذين يتزلفون لعمر، ويثنون عليه، لم يرتض هذا الاختيار، واعترض على أبي بكر فيه..

إلا أن الذي يظهر لنا هو: أن عثمان كان يعرض بعلي «عليه السلام»، غامزاً من قناته، ومحرضاً عمر عليه، معتبراً إياه من غير الخيار من الصحابة، لأنه هو الذي لم يزل يعلن عدم رضاه بما جرى ويجري، ويعتبره مخالفاً لما قرره الله ورسوله..

وليت شعري إذا كان علي «عليه السلام» من غير الخيار من الصحابة، فمن هم الخيار منهم عند عثمان يا ترى؟!

هل هم الشجرة الملعونة في القرآن أم هم ابن عامر وابن كريز ومروان وابن عقبة واضرابهم..

ولعل سياسات عثمان في أيام خلافته تدلنا على: أن خيار

الصحابة عندهم هم: مروان، والوليد بن عتبة، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح، والحكم بن أبي العاص، وعبد الله بن عامر بن كريز، وأضرابهم.. ممن لعنهم الله ورسوله، وأمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» بقتلهم أو بنفيهم.

عمر يفند مشورة عثمان:

والغريب في الأمر أن عمر نفسه قد فند مشورة عثمان - حسب نص ابن أعثم - حيث بين له: أنه ليس في المدينة خيل ولا رجال يمكن أن تواجه مئة وخمسين ألف مقاتل..

فحول عثمان مسار المشورة لتصبح باتجاه استدعاء أهل الشام واليمن، ومكة والمدينة، والكوفة والبصرة، وإفراغ البلاد من الرجال ليواجهوا الفرس..

ولكن ذلك لم يقتنع عمر أيضاً، وبقي على ترده.

ثم جاءت مشورة علي «عليه السلام» لتوضح فساد هذا الرأي، وبوار هذا المنطق كما أوضحناه.

مدائح علي × لعمر:

1 - أما ما نقله النص الذي أورده ابن أعثم وقد تضمن مدحاً وثناء من علي «عليه السلام» على عمر في مشورته، فلا نطمئن إلى صحة نسبته له «عليه السلام»، ولا نجد له مبرراً لا سيما قوله: «وقد حملك الله أمر رعيته»، فإن علياً «عليه السلام» لم يزل يردد في حياته كلها

إلى أن استشهد: أن الخلافة حق له، وقد اغتصب منه ظلماً وعدواناً.. فكيف يقول هنا: إن الله تعالى حمل عمر أمر الرعية؟!!

إلا أن يكون المقصود: أنه بعد أن أخذ هذا الأمر من صاحبه الشرعي قهراً؛ فإنه يتحمل أمام الله مسؤولية حفظ الرعية، وحفظ الدين. وأن الله سبحانه سوف يطالبه لو ضيعها بأمرين:

الأول: اغتصابه أمراً ليس له..

والثاني: بتضييعه الرعية، وإيرادها المهالك..

2 - إنه «عليه السلام» قد اعتبر عمر أفضل أصحابه رأياً، وأيمنهم نقيية، وهذا يخالف ما نعهده من رأي علي «عليه السلام» في عمر وقد يقال: إنه «عليه السلام» إنما قايى عمر بأصحاب عمر، لا بأصحابه وشيعته هو «عليه السلام»، ولا بغيرهم من الصحابة، فضلاً عن أن يقايىه بسائر الناس.

لذلك قال: أفضل أصحابك، ولم يقل: أفضل الصحابة، أو أفضلنا. بل قد يقال: إن المقصود هو خصوص هذا الرأي الذي هو مورد المحاورة حيث أظهرت حالة عمر أنه يبحث عن يشير عليه بالبقاء لا بالشخص.. فإنه لم يرق له إكمال الأمر إليه، ولم يرق له الرأي الذي يأمره بالمسير بنفسه، فلم يبق إلا الرأي الذي يقضي بالبقاء، وإشخاص غيره.

هذا.. كله على فرض صحة نسبة هذه الكلمات إلى علي «عليه السلام»، ونحن لا نرى صحتها، بل نعتقد: أنها من المدسوس عليه

«صلوات الله وسلامه عليه»، وهو ما لا مجال لقبوله، فإن مراجعة كلامه «عليه السلام» في وصف عمر في المناسبات المختلفة، تدل على أنه يرى فيه خلاف ذلك، فراجع الخطبة الشقشقية، وكثير غيرها تجد صحة ما قلناه..

الرعدة والنفضة والرأي المكنون:

وقد ذكرنا: أن هذا الرأي الذي أشار به «عليه السلام» على عمر، وإن كان صواباً في نفسه، ولكن منطلق عمر في جنوحه إليه كان يختلف عن منطلقات غيره..

فقد بيّن علي «عليه السلام» مبررات تبنيه لهذا الرأي بما لا مزيد عليه. لكن عمر لم يفصح عنها، وربما كان محرجاً جداً في إفصاحه عنها لو طوّل به.

على أن ما ظهر من حاله لكل أحد، من اضطراب، ورعدة، ونفضة، إلى حد سماع المسلمين أطيّط أضراسه، ومناداته في المسجد للمسلمين، وطلبه المعونة منهم. ثم رعدته على المنبر، يدل دلالة واضحة على أن سبب هذه الرعدة والنفضة والاضطراب هو الخوف، وليس الغضب ولذلك تراه يقول لعلي «عليه السلام»: «فما الحيلة في ذلك، وقد اجتمعت الأعاجم على بكرة أبيها بنهاوند في خمسين ومائة ألف، يريدون استئصال المسلمين»؟!..

ثم ورد في سياق كلام أمير المؤمنين «عليه السلام» في مشورته، التصريح بخوف عمر من الفرس.. ولم يستدرك عمر عليه في ذلك.

ولعل دعوى الغضب قد جاءت لتخفف من وقع هذه الظاهرة التي ألمّت بعمر، ولتحفظ بعض ماء الوجه لمن عرف عنه الخوف بل الفرار من مواقع القتال، وتحاشي ساحات الحرب والنزال..

وقد جاء قول عمر: عن مشاورة علي «عليه السلام»: لقد كان رأيه رأيي ليعبر عن حقيقة ما كان يسعى إليه عمر، بدافع من الخوف والرعب الذي كان يعيشه.

إختلاف يهدف إلى تجميع الحقيقة:

قد ذكر النص المنقول عن ابن أعثم: أن طلحة والزبير قد أوكلا الأمر إلى عمر بن الخطاب، ليتخذ القرار الذي يرتئيه، وليس عندهما إلا السمع والطاعة.

واما ابن عوف، فأشار بالمسير إلى حرب الفرس.

وقد ظهر التزلف لعمر في كلام الجميع.

لكن الطبري يذكر نصاً آخر يقول: إن طلحة والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، ورجالاً من أهل الرأي من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وكذلك علي «عليه السلام» قد أشاروا على عمر بعدم الشخوص إلى العراق لحرب الفرس. فسرّ عمر بحسن رأيهم، وأعجبه ذلك منهم..

وذكر الطبري أيضاً نصاً يقول: إن طلحة أشار بقبول كل ما يقرره عمر، وعثمان أشار عليه بالشخوص، وعلي «عليه السلام»

أشار عليه بعدمه..

مع أن روايتي الطبري تنتهيان إلى سيف فما يظهر من سياق الكلام.

ونحن نقول: في كل واد أثر من ثعلبة، فإننا ما زلنا نتوقع مثل هذا التلاعب الظاهر في روايات هذا الرجل المتهم بالوضع، والتزييف، والتحريف.

غير أن من الواضح: أن سائر المصادر تقريباً تشير إلى علي «عليه السلام» على أنه هو المشير بعدم الشخص. فلا وقع ولا اعتبار بروايات سيف، ولا قيمة لرأي من تبعه من دون تمحيص.

إلا أن يكون هؤلاء قد أدركوا خطأهم بعد سماعهم لقول علي «عليه السلام»، وعرفوا أن عمر يريد الأخذ برأي علي «عليه السلام»، فعادوا إلى ما يرغب به عمر، وعبروا عن قبولهم به وتأبيدهم له، لا سيما وأن بعضهم يرشح نفسه للخلافة، ويسعى لإرضاء عمر لكي لا يستبعده من دائرة الاختيار..

فاختزل سيف الكلام، بهدف التحوير والتزوير..

العباس ينتقد الرأي لعمر:

هذا، وبالرغم من أننا لم نر للعباس أثراً في هذه الحوادث، لا في الإستشارة في أمر القادسية، ولا في المسير إلى الروم، وبلاد الشام، ولا في المسير إلى نهاوند.. فإننا نلاحظ: أن رواية الطبري عن

نهاوند قد دست اسم العباس «رحمه الله»، بعنوان «ناقد» للرأي عند عمر، وهو منصب لم نجده في تاريخ الإسلام لأحد من الناس إلا للعباس في خصوص هذا المورد، مع أن سياق الحديث، لا يفهم منه أنه «رحمه الله» قد نبس ببنت شفة هنا، بل كان الكلام محصوراً بين عمر، وطلحة والزبير، وابن عوف وعثمان وعلي «عليه السلام».

وكأن ثمة من يرغب في أن يخفف من أهمية مشورة علي «عليه السلام»، ولو بأن يضعها موضع الريب الموجب لعرضها على ناقد الآراء، الذي يراد إعطاؤه بعض الوهج، لكي يخفت ولو قليلاً نور الإمامة والولاية، والتعظيم على نور رأي علي «عليه السلام».

الفصل الخامس:

ذو الرقعتين.. وبساط كسرى..

ورع عمر في الأموال:

عن ابن عمر قال: جمع الناس عمر بالمدينة، حين انتهى إليه فتح القادسية ودمشق، فقال: إني كنت امرءاً تاجراً، يغني الله عيالي بتجارتني، وقد شغلتموني بأمركم، فماذا ترون أنه يحل لي من هذا المال؟!!

فأكثر القوم، وعلي «عليه السلام» ساكت، فقال: ما تقول يا علي؟!!

فقال: ما أصلحك، وأصلح عيالك بالمعروف. وليس لك من هذا المال غيره.

فقال القوم: القول قول ابن أبي طالب(1).

ونص آخر يقول: لما ولي عمر قعد على رزق أبي بكر الذي كانوا فرضوا له. فكان بذلك. فاشتدت حاجته، فاجتمع نفر من

(1) تاريخ الأمم والملوك ج3 ص616 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص111 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص220 والكامل في التاريخ ج2 ص504 وغاية المرام ج5 ص269 وتاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص99.

المهاجرين، منهم عثمان، وعلي، وطلحة والزبير. فقال الزبير: لو قلنا لعمر: نزيدها إياه في رزقه.

فقال علي «عليه السلام»: وددنا قبل ذلك، فانطلقوا بنا.

فقال عثمان: إنه عمر، فهلموا فلنستبرئ ما عنده من وراء. نأتي حفصة، فنسألها، ونستكتمها، فدخلوا عليها وأمروها أن تخبر بالخبر عن نفر، ولا تسمى له أحداً إلا أن يقبل. وخرجوا من عندها.

فلقيت عمر في ذلك، فعرفت الغضب في وجهه، وقال: من هؤلاء؟

فقالت: لا سبيل إلى علمهم حتى اعلم رأيك!

فقال: لو علمت من هم لسؤت وجوههم، أنت بيني وبينهم، أنشدك بالله. ما أفضل ما اقتنى رسول الله «صلى الله عليه وآله» في بيتك من الملبس؟!

قالت: ثوبين ممشقين كان يلبسهما للوفد، ويخطب فيهما للجمع.

قال: فأبي الطعام ناله عندك أرفع؟!

قالت: خبزنا خبزة شعير، فصببنا عليها وهي حارة أسفل عكة لنا، فجعلناها هشة دسمة. فأكل منها، وتطعم منها استطابة لها.

قال: فأبي مبسط كان يبسطه عندك كان أوطأ؟!

قالت: كساء لنا ثخين، كنا نربعه في الصيف، فنجعله تحتنا، فإذا كان الشتاء بسطنا نصفه، وتدثرنا بنصفه.

قال: يا حفصة، فأبلغهم عني: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قدر فوضع لنا الفضول مواضعها، وتبلغ بالتزجية. وإني قدرت فوالله لأضعن الفضول مواضعها، ولا تبلعن بالتزجية.

وإنما مثلي ومثل صاحبي، كثلاثة سلكوا طريقاً، فمضى الأول وقد تزود زاداً فبلغ. ثم اتبعه الآخر فسلك طريقه، فأفضى إليه، ثم اتبعه الثالث، فإن لزم طريقهما، ورضي بزادهما لحق بهما، وكان معهما، وإن كان سلك غير طريقهما لم يجامعهما(1).

ونقول:

أولاً: إن هاتين الروايتين متنافرتان، فالأولى تقول: إن عمر بن الخطاب كان إلى ما بعد فتح دمشق والقادسية ينفق من أمواله على نفسه وعياله.. وأنه هو الذي طلب من الصحابة أن يزيدوا في عطائه، فاستجابوا له..

أما الثانية فتقول: إنه قعد على رزق أبي بكر، فلما عرضوا عليه - بواسطة ابنته حفصة - زيادة عطائه رفض ذلك، ووجه إلى المقترحين كلمات قارصة، فأى ذلك هو الصحيح؟!

(1) تاريخ الأمم والملوك ج3 ص616 و 617 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص112 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص33 وكنز العمال ج12 ص635 وتاريخ مدينة دمشق ج44 ص270 والكامل في التاريخ ج2 ص504 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج2 ق2 ص106.

ثانياً: دعوى أنه اقتصر على رزق أبي بكر، أو أنه واجه حاجة شديدة، فقرر له ما يصلحه ويصلح عياله بالمعروف، لا تصح، فقد كان فيما يظهر يملك التصرف بعشرات الألوف من الدراهم والدنانير، كما دلت عليه النصوص المختلفة..

فقد قالوا: إنه مهر زوجته أم كلثوم بنت علي «عليه السلام» أربعين ألف درهم⁽¹⁾.

(1) جواهر الكلام ج 31 ص 15 والمبسوط للشيخ الطوسي، والسرائر (ط مركز النشر الإسلامي) ج 3 ص 637 وسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 21 ص 263 و (ط دار الإسلامية) ج 15 ص 19 وذخائر العقبى ص 170 وبحار الأنوار ج 42 ص 107 والفتوحات الإسلامية ج 2 ص 455 و 456 والسنن الكبرى للبيهقي ج 7 ص 233 والذرية الطاهرة النبوية للدولابي ص 160 وأسد الغابة ج 5 ص 615 والإصابة ج 4 ص 492 والبداية والنهاية ج 7 و 156 وج 5 ص 330 وميزان الاعتدال ج 2 ص 425 والدر المنثور في طبقات ربات الخدور ص 62 وتاريخ الإسلام للذهبي (عهد الخلفاء الراشدين) ص 166 والكامل لابن عدي ج 4 ص 186 والإستيعاب (بهامش الإصابة) ج 4 ص 491 وسير أعلام النبلاء ج 3 ص 501 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج 13 ص 625 عن ابن سعد، والبيهقي في السنن، وابن أبي شيبة، وابن عساكر، وابن عدي في الكامل، وتاريخ الأمم والملوك (ط الإستقامة) ج 3 ص 270 وجامع أحاديث الشيعة ج 21 ص 205 والكامل في التاريخ ج 3 ص 54 ونساء أهل البيت لخليل جمعة ج 1 ص 660 والفصول المهمة لابن الصباغ ج 1 ص 154 والسيرة النبوية لابن كثير ج 4 ص 611 والمجموع ج 16 ص 327

أو أربعين ألف دينار (1).

أو أربعين ألفاً بلا تعيين (2).

وذخائر العقبي ص 170 عن أبي عمر، والدولابي، وابن السمان، وإفحام الأعداء والخصوم ص 165 ومختصر تاريخ دمشق لابن منظور ج 4 ص 270 وج 9 ص 161 والمصنف لابن أبي شيبة ج 3 ص 319 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 227 وج 15 ص 146 ونظم درر السمطين ص 234 وتفسير الثعلبي ج 3 = = ص 277 والجامع لأحكام القرآن ج 5 ص 101 وعيون الأخبار لابن قتيبة ج 4 ص 71 وعمدة القاري ج 20 ص 137 وحياة الحيوان ج 1 ص 494 والسيرة النبوية لابن إسحاق ص 249 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 8 ص 464 و (ط دار التحرير للطباعة والنشر) ج 8 ص 340 وتاريخ مدينة دمشق ج 8 ص 116 وج 19 ص 468 وتهذيب تاريخ دمشق ج 6 ص 28 وأحكام القرآن لابن العربي ج 1 ص 470 وإمتاع الأسماع ج 5 ص 370 والمسائل السروية للشيخ المفيد ص 90.

(1) التراتيب الإدارية ج 2 ص 405 عن المختار الكتبي في الأجوبة المهمة، نقلاً عن الحافظ الدميري.

(2) راجع: المصادر في الهامشين السابقين. وتاريخ عمر بن الخطاب ص 267 ونهاية الأرب ج 19 ص 391 والسيدة زينب لحسن قاسم ص 64. وراجع: المغني لابن قدامة ج 8 ص 5 والغدير ج 6 ص 99 وعمدة القاري ج 20 ص 137 والشرح الكبير لابن قدامة ج 8 ص 5 والإستيعاب ج 4 ص 1955 والإصابة ج 8 ص 465 وتخريج الأحاديث والآثار للزيلعي ج 1 ص 296 وكنز العمال ج 13 ص 625 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 8 ص 463 وتاريخ مدينة دمشق ج 19 ص 486 وأسد الغابة ج 5 ص 614 وتاريخ

أو مائة ألف درهم(1).

أو عشرة آلاف دينار(2).

أو أربعة آلاف درهم(3).

أو خمس مئة درهم(4).

ويبدو: أن الأرقام الأخيرة كانت مخففة جداً عن الرقم الصحيح، الذي كان ضخماً إلى حد احتاج عمر إلى الاعتذار عن بذله هذه الأموال الطائلة، بأن رغبته في مصاهرة رسول الله هي التي دعت به إلى ذلك، فقال: «وأعطيت هذا المال العريض إكراماً لمصاهرتي إياه»(5).

الأمم والملوك ج 3 ص 270 والكامل في التاريخ ج 3 ص 54 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 275 والوافي بالوفيات ج 24 ص 272 والبداية والنهاية ج 7 ص 93 و 157 والسيرة النبوية = لابن إسحاق ج 5 ص 233 وأنساب الأشراف (ط مؤسسة الأعلمي) ص 189.

(1) أنساب الأشراف ج 2 ص 160 و (ط مؤسسة الأعلمي) ص 189 عن هشام بن الكلبي.

(2) تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 149 و 150.

(3) الدر المنثور في طبقات ربات الخدور ص 62 وبحار الأنوار ج 42 ص 107 والمسائل السروية للشيخ المفيد ص 90.

(4) المسائل السروية للشيخ المفيد ص 90 وبحار الأنوار ج 42 ص 107.

(5) التراتيب الإدارية ج 2 ص 405.

فمن أين حصل عمر على هذه الأموال؟! ولماذا لم يلتزم بما ألزم به نفسه أمام حفصة؟! أو بما ألزمه به علي والمسلمون حينما جمعهم، وعرض عليهم مشكلته؟! **ثالثاً:** لماذا هذا الحرص من علي وعثمان وطلحة على إخراج عمر من حالة الزهد والقناعة التي هو فيها؟! وهل قرأ أحد أو سمع أن علياً، وهؤلاء حاولوا إخراج سلمان وأبي ذر، وسواهما من زهاد ذلك العصر من حالتهم تلك، فشجعوهم على الاستفادة من الأموال التي كانت تحت يدهم، أو أعانوهم بشيء من بيت المال حين أصبح تحت يدهم؟! ألم يشاهد علي «عليه السلام» رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا يعين الزهراء «عليها السلام» بأي شيء على الخروج مما هي فيه من مصاعب ومتاعب، بل يعوضها من ذلك تسبيح الزهراء، وتركها في معاناتها الصعبة؟! ألم يأتي عقيل إلى أخيه علي «عليه السلام» ومعه أبنائه، وكان وجوههم قد سودت بالعظم، فطلب منه أن يعطيه، فأحمى له حديدة، فأعطاه إياها - فلذعته(1).

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص20 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص128 وكنز العمال ج12 ص586 وتاريخ مدينة دمشق ج44 ص343 وراجع: فتوح الشام للواقدي ج2 ص207 والكامل في التاريخ ج2 ص517 والبداية والنهاية

ولا بأس بذكر الحادثة على لسان علي «عليه السلام» حيث قال:

والله لأن أبيت على حسك السعدان مسهداً، وأجر في الأغلال مصفداً، أحب إلي من أن ألقى الله ورسوله يوم القيامة ظالماً لبعض العباد، وغاصباً لشيء من الحطام.

وكيف أظلم أحداً لنفس يسرع إلى البلى قفولها، ويطول في الثرى حلولها والله لقد رأيت عقيلاً، وقد أملق حتى استماحني من بركم صاعاً، ورأيت صبيانه شعث الشعور غير الألوان من فقرهم كأنما سودت وجوههم بالعظم، وعاودني مؤكداً وكرر علي القول مردداً فأصغيت إليه سمعي فظن أني أبيعه ديني وأتبع قياده مفارقاً طريقي، فأحميت له حديدة، ثم أدنيتها من جسمه ليعتبر بها، فضج ضجيج ذي دنف من ألمها، وكاد أن يحترق من ميسمها.

فقلت له: ثكلتك الثواكل يا عقيل، أئن من حديدة أحماها إنسانها للعبه، وتجرتني إلى نار سجرها جبارها لغضبه، أئن من الأذى ولا أئن من لظى، وأعجب من ذلك طارق طرقنا بملفوفة في وعائها، ومعجونة شنتتها كأنما عجنت بريق حية أو قيئها، فقلت أصلة أم زكاة أم صدقة فذلك محرم علينا أهل البيت.

فقال: لا ذا ولا ذاك ولكنها هدية.

فقلت: هبلك الهول، أعن دين الله أتيتني لتخدعني، أمختبط أنت أم ذو جنة أم تهجر. والله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن أعصي الله في نملة أسلبها جلب شعيرة ما فعلت وإن دنياكم عندي لاهون من ورقة في فم جرادة تقضمها ما لعلني ولنعيم يفنى ولذة لا تبقى، نعوذ بالله من سبات العقل، وقبح الزلل وبه نستعين(1) ..

علي × لعمر: عفتت فعفت الرعية:

وفي السنة السادسة عشرة جيء إلى عمر بسيف كسرى، ومنطقته، وزبرجه، فقال: إن أقواماً أدوا هذا لذو أمانة.

فقال علي: إنك عفتت فعفت الرعية(2).

ونقول:

إن أحداً لا يجروء على إخفاء سيف كسرى، ومنطقته، وزبرجه عن عمر بن الخطاب الذي سوف يلاحق من يفعل ذلك في جميع البلاد. وبين جميع العباد.. ولو فكر من يريد الاستئثار بهذه الأشياء لنفسه لعرف أنها لا تساوي هذه المتاعب التي سوف يتعرض لها.

(1) نهج البلاغة ج2 ص217 وراجع: مصادر نهج البلاغة ج3 ص156.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص20 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص128 وكنز العمال ج12 ص586 وتاريخ مدينة دمشق ج44 ص343 وراجع: فتوح الشام للواقدي ج2 ص207 والكامل في التاريخ ج2 ص517 والبداية والنهاية ج7 ص78 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج17 ص455.

إلا إن كان يريد أن يخرج بها من نطاق الدولة الإسلامية، ويدخل إلى بلاد الكفر والشرك من أجلها.. وليس ثمة ما يضمن له أنه سيبقى قادراً على الاحتفاظ بها في تلك البلاد أيضاً لا سيما ولأنه التي سوف لا يجد فيها من يرعى له حرمة، أو يقيم له وزناً.

ولو فرضنا: أن أحداً سولت له نفسه أن يحتفظ بهذه الأشياء لنفسه، وأن يتكتم عليها... لن يتمكن من ذلك، لأن المفروض: أنه أخذها تحت نظر الجيش وبصره، ولا بد أن يشهدوا عليه بذلك، وأن يطالبوه بها، فكيف يمكنه إخفاء أمرها، وهي ترتبط برمز سلطة أهل الكفر، وكل الأعين مشدودة إلى أي شيء ينسب له، أو يعود إليه.

من أجل ذلك نقول:

إن الكلمة المنسوبة إلى علي «عليه السلام» حول عفة الرعية بعفة راعيها، لا يرتبط بهذه الحادثة جزمًا، وإنما هو كلام ركب على كلام آخر، بهدف إثبات فضيلة لعمر على لسان علي «عليه السلام». لكن الأدلة والشواهد تفضح تركيب هذا الكلام، وتسقطه عن الاعتبار.

ذو الرقعتين:

وأما ما ذكرته الخطبة المزعومة المنسوبة لعلي «عليه السلام»، من أن عمر كان كهفًا للفقراء، يعري نفسه ويكسوهم، فهو غير دقيق، فلاحظ ما يلي:

1 - في عهد عمر كان يعيش ذو الرقعتين، الذي لا شيء له سوى

رقعتين يستر بإحدهما قبله، ويستر بالأخرى دبره(1)، فلماذا لم يعر نفسه، ويكسو هذا الرجل المسكين؟!

2 - إن عمر هو الذي طالب الصحابة بأن يجعلوا له ما يكفيه من بيت المال، كما ذكرناه فيما سبق في هذا الكتاب.

3 - هل من يمهر زوجته عشر آلاف دينار، أو أربعين ألف درهم، أو أربعين ألف دينار، أو أربعين ألفاً بلا تعيين، أو مئة ألف(2)، إلخ.. يكون ممن يجيع نفسه ويطعم الفقراء؟! ويعري نفسه ويكسوهم؟! ويكون كهفاً لهم؟!

وهل ذلك كله من الزهد في الدنيا، والرغبة في الآخرة؟!

بشر الوارث:

وذكروا: أن عمر بن الخطاب أقطع علياً «عليه السلام» ينبع، ثم اشترى (أي علي «عليه السلام») أرضاً إلى جنب قطعته، فحفر فيها عيناً. فبينما هم يعملون فيها إذ انفجر عليهم مثل عنق الجزور من

(1) المصنف للصنعاني ج 6 ص 267 والمغني لابن قدامة ج 7 ص 576 وكشاف القناع ج 5 ص 104 وراجع: السنن الكبرى للبيهقي ج 7 ص 209 وكتاب الأم = = للشافعي ج 5 ص 87 والمجموع للنووي ج 16 ص 255 و 256 ومعرفة السنن ج 5 ص 348 وكنز العمال ج 9 ص 703 و 704 والشرح الكبير ج 7 ص 533.

(2) تقدمت مصادر ذلك.

الماء، فأتني علي فُبُشِّرَ بذلك.

فقال: بشروا الوارث، ثم تصدق بها(1).

وفي نص آخر: أنه قال ذلك عدة مرات. ثم وقف ذلك المال على الفقراء، وكتب به كتاباً في تلك الساعة(2).

ونقول:

1 - إن إقطاع عمر الأرض لـعلي وقبوله «عليه السلام» ذلك منه لا يعني اعترافاً من علي «عليه السلام» بمشروعية تصرف عمر، بل هو يعني: إزالة عمر الموانع من طريق تصرف علي «عليه السلام» في تلك الأرض.

وقد يحتاج الإنسان إلى استصدار بطاقة هوية لنفسه أو لأولاده، أو إلى الحصول على سند مالكية لبيته أو أرضه، أو تسجيل شركته في دوائر الدولة، من أجل حماية نفسه من التعديات، وإطلاق يده في التصرفات. وإن كان يرى أن تلك الدولة غاصبة وظالمة وغير شرعية.

2 - إن علياً «عليه السلام» لم يكن يمتلك الأرض لمجرد أن يمنع

(1) الرياض النضرة ج 3 ص 183 وذخائر العقبى ص 103 والغدير ج 4

ص 144 والإمام علي لمحمد رضا المصري ص 17 وعن ابن السمان في

الموافقة، وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 18 ص 48.

(2) شرح نهج البلاغة ج 7 ص 290 والغدير ج 4 ص 144.

غيره من تملكها، أو من إحيائها، أو ليضيفها كرقم جديد إلى قائمة تملكاته.. بل كان «عليه السلام» يملكها ليحييها، فإذا أحيائها، فإنه يجعل ذلك وسيلة لإنعاش المحيط الذي يعيش فيه، ويسد حاجاته، ويحل مشكلاته.

3 - لقد قال «عليه السلام»: بشر الوارث، مردداً ذلك عدة مرات. ثم هو في نفس الساعة يوقف تلك الأرض على الفقراء.

فدلنا ذلك على أنه لا يقصد بالوارث من يرثه من ابنائه وأقاربه، بل قصد به أنهم أخطأوا حين خصوه هو بالبشارة، بل الإنصاف والمنطق ويقضي بأن تكون البشارة لوارثه.. فالكلام جاء على سبيل ضرب القاعدة للناس في مثل هذه الأحوال. فلا ضير في شموله لكل من يحق له أن يرث مسلماً.. حتى لو كان من الفقراء الذين يرثون الاستفادة من هذه الأرض بالذات.

الرفاهية في عهد علي ×:

إن الحقيقة هي: أن علياً «عليه السلام» هو الذي بلغ الناس في عصره حد الإكتفاء الذاتي، بل هم قد تجاوزوا ذلك إلى درجة الرفاهية.

فقد روى عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، عن أبي معاوية، عن ليث، عن مجاهد، عن عبد الله بن سبرة، عن علي «عليه السلام» قال:

«ما أصبح بالكوفة أحد إلا ناعماً، إن أدناهم منزلةً ليأكل من البر،

ويجلس في الظل، ويشرب من ماء الفرات»(1).

وهذا حديث صحيح. ورواه الحاكم، من طريق أبي معاوية، عن الأعمش عن مجاهد، وقال: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه(2). وقسم «عليه السلام» مرة حبلاً جيء بها من بعض البلاد، فأخذ بعضهم، وترك بعضهم(3).

-
- (1) فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لأحمد بن حنبل ص30 والمستدرك للحاكم (تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي) ج2 ص445 و (ط دار الكتب العلمية) ج2 ص482 وعن فضائل علي للخوارزمي ج1 ص368. وراجع: مناقب آل أبي = = طالب ج1 ص368 وبحار الأنوار ج40 ص327 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص157 وكنز العمال ج14 ص172 وجامع المسانيد والمراسيل ج16 ص361 وفضائل الصحابة للنسائي (ط دار الكتب العلمية) ج1 ص531.
- (2) المستدرك للحاكم (تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي) ج2 ص445 و (ط دار الكتب العلمية) ج2 ص482.
- (3) فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ص29 والغارات للثقي ج1 ص83 وبحار الأنوار ج34 ص351 وقال في هامشه: وهذا رواه أيضاً عبد الله بن أحمد في الحديث (5) من باب فضائل أمير المؤمنين من كتاب الفضائل ص8 (ط1). وقريباً منه رواه ابن عساكر في الحديث (1233) من ترجمة أمير المؤمنين «عليه السلام» من تاريخ دمشق ج3 ص228 (ط2). وليلاحظ ما رواه أحمد في مسند أمير المؤمنين تحت الرقم (678 و 1135) من

ولم يكن علي «عليه السلام» يأخذ من بيت مال المسلمين شيئاً، بل كان يبيع ويشترى، وينفق من أمواله بينبع(1).

وفي نص آخر: كان علي يغدي ويعشي، ويأكل هو من شيء يجيئه من المدينة(2).

وهو الذي باع سيفه في رحبة الكوفة، وهو خليفة. ولطالما كشف به الكرب عن وجه رسول الله «صلى الله عليه وآله». ولو كان عنده

كتاب المسند ج1.

وليراجع أيضاً الحديث (347) من فضائل علي «عليه السلام» من كتاب الفضائل.

(1) فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لابن حنبل ص33 وكتاب الزهد لابن حنبل ص130 وأسد الغابة ج4 ص24 وكنز العمال ج13 ص184 والسنن الكبرى للبيهقي ج5 ص330 وجامع المسانيد والمراسيل ج16 ص279 وفضائل الصحابة ج1 ص532 ومعرفة السنن والآثار ج4 ص367 وأعيان الشيعة ج1 ص346 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج8 ص294 وج17 ص587.

(2) فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لأحمد بن حنبل ص41 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج1 ص285 ومناقب علي بن أبي طالب «عليه السلام» للكوفي ج2 ص79 وأعيان الشيعة ج1 ص347 وعن حلية الأولياء ج1 ص82 وعن الرياض النضرة ج3 ص221 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص236.

ثمن أزار ما باعه(1).

عمر يحبس الأموال:

تقدم في فصل: عمر وعلي «عليه السلام»: أحداث ومواقف أن علياً «عليه السلام» دعا سلمان في إحدى الليالي وقال له: صر إلى عمر، فإنه حمل إليه من ناحية المشرق مال، ولم يعلم به أحد، وقد عزم أن يحبسه، فقل له: يقول لك علي: أخرج ما حمل إليك من

(1) فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لأحمد بن حنبل ص 46 ومناقب الإمام أمير المؤمنين «عليه السلام» للكوفي ج 2 ص 55 والزهد لأحمد بن حنبل ص 131 وحلية الأولياء ج 1 ص 17 وتاريخ الفسوي ج 2 ص 683 والبداية والنهاية ج 8 ص 3 والغارات للثقف ج 1 ص 63 ومكارم الأخلاق للطبرسي = = ص 114 ومناقب آل أبي طالب ج 1 ص 366 وكشف المحجة لابن طاووس ص 124 وذخائر العقبى ص 107 وحلية الأبرار ج 2 ص 248 وبحار الأنوار ج 40 ص 324 وج 41 ص 43 و 136 وج 76 ص 313 ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرازي ص 219 ومجمع الزوائد ج 10 ص 323 والمصنف لابن أبي شيبة ج 8 ص 157 والمعجم الأوسط للطبراني ج 7 ص 174 والإستيعاب ج 3 ص 1114 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 200 وكنز العمال ج 13 ص 178 وتاريخ مدينة دمشق ج 42 ص 482 والجوهرة في نسب الإمام علي وآله ص 90 ومطالب السؤل ص 184 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 1 ص 284 وسبل الهدى والرشاد ج 11 ص 290 و 301 وينايع المودة ج 2 ص 195 وغاية المرام ج 6 ص 346.

المشرق، ففرقه على من جعل لهم، ولا تحبسه، فأفضحك.

فقال سلمان: فمضيت إليه، وأديت الرسالة.

فقال: حيرني أمر صاحبك، فمن أين علم [هو] به؟!

فقلت: وهل يخفى عليه مثل هذا؟!

فقال: يا سلمان، اقبل مني ما أقول لك: ما علي إلا ساحر، وإنني

لمشفق [عليك] منه، والصواب أن تفارقه، وتصير في جملتنا.

قلت: بنس ما قلت، لكن علياً وارث من أسرار النبوة ما قد رأيت

منه، وعنده ما هو أكثر (مما رأيت) منه.

قال: ارجع (إليه) فقل له: السمع والطاعة لأمرك.

فرجعت إلى علي «عليه السلام»، فقال: أحدثك بما جرى بينكما.

فقلت: [أنت] أعلم به مني، فتكلم بكل ما جرى بيننا، ثم قال: إن

رعب الثعبان في قلبه إلى أن يموت⁽¹⁾.

ونقول:

والسؤال هو: لماذا يريد عمر أن يحبس هذا المال؟ ولمن

سيعطيه؟ وبماذا يجيب ربه يوم القيامة إذا سأله عن هذا المال؟

(1) مدينة المعاجز ج 3 ص 209 - 211 وراجع: ج 1 ص 478 والخرائج

والجرائح ج 1 ص 232 وإثبات الهداة ج 2 ص 258 وبحار الأنوار ج 29

ص 31 - 33 وج 31 ص 614 ج 41 ص 256 و (ط حجرية) ج 8 ص 82

وتفسير الألوسي ج 3 ص 123 ونفس الرحمن في فضائل سلمان ص 460.

وهل حبس أموال الناس عنهم من الزهد في الدنيا، ومن سنن العدل فيها؟! إن حبس هذا المال لم يكن طاعة لله سبحانه بدليل خوف عمر من الفضيحة التي هدد به علي «عليه السلام»، ثم مسارعة لتنفيذ أمر علي «عليه السلام»..

وبعد.. فهل يمكن أن يقاس من يفعل هذا بمن يقول فيه عدوه معاوية: لو كان عنده بيتان بيت من تبر، وبيت من تبين لأنفق تبره قبل تبنيه؟!

حلي الكعبة:

قال ابن أبي الحديد: «روي: أنه ذكر عند عمر بن الخطاب في أيامه حلي الكعبة وكثرته، فقال قوم: لو أخذته فجهزت جيوش المسلمين كان أعظم للأجر». وما تصنع الكعبة بالحلي؟! فهمّ عمر بذلك. وسأل أمير المؤمنين «عليه السلام»، فقال: إن هذا القرآن أنزل على محمد «صلى الله عليه وآله»، والأموال أربعة: أموال المسلمين، فقسمها بين الورثة في الفرائض. والفيء. فقسمه على مستحقه. والخمس. فوضعه الله حيث وضعه. والصدقات، فجعلها الله حيث جعلها. وكان حلي الكعبة فيها يومئذٍ، فتركه الله على حاله. ولم يتركه نسياناً، ولم يخف عنه مكاناً، فأقرّه حيث أقرّه الله ورسوله.

فقال عمر: لولاك لافتضحنا.

وترك الحلبي بحاله⁽¹⁾.

ونقول:

يستوقفنا في هذه القضية عدة أمور، هي التالية:

التاريخ يعيد نفسه:

1- إن المنطق الذي أرادوا من خلاله تبرير التصرف بحلي

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 19 ص 158 وراجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) = = ج 4 ص 65 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 13 ص 254 و (ط دار الإسلامية) ج 9 ص 357 وبحار الأنوار ج 30 ص 694 وج 96 ص 69 وراجع ج 40 ص 235 وجامع أحاديث الشيعة ج 10 ص 76 والحدائق الناضرة ج 17 ص 364 وغاية المرام ج 5 ص 268 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 8 ص 203 وج 31 ص 507 وراجع: مستدرك الوسائل ج 9 ص 351 والمناقب لابن شهر آشوب ج 2 ص 368 و (ط المكتبة الحيدرية) ج 2 ص 189 والغدير ج 6 ص 177 عن المصادر التالية: صحيح البخاري ج 3 ص 81 في كتاب الحج، باب كسوة الكعبة، وفي الإعتصام أيضاً، وأخبار مكة للأزرقي، وسنن أبي داود ج 1 ص 317 وسنن ابن ماجه ج 2 ص 269 وسنن البيهقي ج 5 ص 159 وفتوح البلدان للبلاذري ص 55 و الرياض النضرة ج 2 ص 20 وربيع الأبرار للزمخشري في الباب الخامس والسبعين، وتيسير الوصول، وفتح الباري ج 3 ص 358 وكنز العمال ج 7 ص 145.

الكعبة هو بعينه ما نسمعه اليوم من بعض الناس، حول الذهب الذي تحلى به قباب المشاهد المشرفة.. والتحف التي تهدى إليها.. فما أشبه الليلة بالبارحة، فقد تشابهت القلوب، رغم مرور الأحقاب، واختلاف الأزمان.

2 - إن المعيار ليس هو حاجة الكعبة للحلي، أو استغناؤها عنه، بل المعيار هو أثر وجود هذا الحلي في التعبير عن التقديس والتبجيل والاحترام لها. والتخرج من المساس بأي شيء له انتساب أو ارتباط بها. فإن هذا يؤثر في تعميق هذا التقديس، وتصفية إيمان الناس وتناميته، وتركية قلوبهم..

وقد قلنا مرات عديدة إن السياسة الالهية في هداية الناس تقضي بتقريب الغيب إلى الشعور الإنساني.. الذي يبلغ الذروة في المشاعر الحسية.. ولذلك كان السعي لتحويل هذا الغيب إلى شهود وحضور، وتجسيده في أمور محسوسة، مثل الكعبة المشرفة، والحجر الأسود، وغير ذلك.

3 - إن الحلي حين يكون على الكعبة، فإن منفعته تبقى وتستمر، فإن النفوس تتأثر به، ولا تفتأ الحشود ترد لزيارة بيت الله، وتُنشدُ الأنظار إليه، وتتوافد عليه باستمرار، وتستفيد مما له من بركات وآثار.

أما إذا صرف هذا الحلي في الحروب، فإن الاستفادة تكون لمرة واحدة وينتهي الأمر. ولا يدري إن كان الموقع الذي أنفق فيه قد قصد

به التقرب إلى الله، من خلال الذب عن حريم الاسلام، أو تقوية شوكته، أم قصد به بسط السلطة، والحصول على الجاه والمراءات، وتوسعة الملك وما إلى ذلك.

4 - وقد كان هذا الحلي في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولم يتعرض له، ولا أشار إلى أنه قد فكر في ذلك..

5 - والأهم من ذلك كله.. هذه النظرة السياسية الشاملة للإسلام تجاه الأموال، كما بينها علي أمير المؤمنين «عليه السلام» ليتخذ منها الحكم والفيصل في هذا الأمر، والتي كانت في وضوحها وبدايتها بحيث جعلت عمر بن الخطاب يقر بأنه لو عمل بما كان يفكر فيه لكانت الفضيحة. لا سيما حين ألزمه «عليه السلام» بأن الله تعالى قد قسم الأموال وجعلها في مواضعها.. وكان حلي الكعبة ماثلاً للعيان.

ولا يمكن أن يقال: إن الله تعالى قد جهل مكان ذلك الحلي، أو نسيه.. لأن نسبة الجهل والنسيان إليه تعالى من موجبات الكفر. فذلك يعني أن الله يريد أن يبقى هذا الحلي على حاله.. وهكذا كان..

6 - وعن الفضيحة التي نجا منها عمر نقول:

نعم، إنه لو تعرض لحلي الكعبة لكانت الفضيحة، لأن الناس جميعاً، سوف يتساءلون عن الحلي أين ذهب؟! وما المبرر؟!

وسيدور في خلداهم: أن الله ورسوله لم يتعرضا له بقول ولا فعل، لا عن نسيان ولا عن جهل، فلماذا يتعرض له هؤلاء؟!!

فإما أن يكون ذلك عدواناً منهم على الحرمات، وجرأة على

ارتكاب المحرمات، او يكون جهلاً بأبسط أحكام الشريعة والدين. وكلا هذين فضيحة لمن جهل وتعدى، وفي مهالك الفضائح تردى..

7 - إن علياً «عليه السلام» حين خشي أن يصبح ما يفعله عمر سنة تتداولها الأجيال، تدخل بهذه الطريقة التي جعلت عمر نفسه يتراجع عن موقفه. وينقض عزمه.

المال القليل لصاحبه، كالمال الكثير:

عن يزيد بن أبي خالد، بإسناده إلى طلحة بن عبد الله، قال: أتى عمر بمال فقسمه بين المسلمين، ففضلت منه فضلة، فاستشار فيها من حضره من الصحابة، فقالوا: خذها لنفسك، فإنك إن قسمتها لم يصب كل رجل منها إلا ما لا يلتفت إليه.

فقال علي «عليه السلام»: إقسمها. أصابهم من ذلك ما أصابهم، فالقليل في ذلك والكثير سواء.

ثم التفت إلى علي «عليه السلام» فقال: ويدُّ لك مع أياد لم أجرك بها(1).

وقد فصلت ذلك رواية أبي البخري عن علي «عليه السلام» حيث قال: عمر بن الخطاب للناس: ما ترون في فضل فضل عندنا

(1) مناقب آل أبي طالب ج 2 ص 363 و 364 و (ط المكتبة الحيدرية) ج 2 ص 185 و شرح الأخبار ج 2 ص 309 و بحار الأنوار ج 40 ص 230 و عجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص 8.

من هذا المال؟!!

فقال الناس: يا أمير المؤمنين، قد شغلناك عن أهلِكَ، وضيعتكَ، وتجارَتكَ، فهو لك.

فقال لي: ما تقول أنت.

فقلت: قد أشاروا عليك.

فقال لي: قل.

فقلت: لم تجعل يقينك ظناً.

فقال: لتخرجن مما قلت.

فقلت: أجل والله، لأخرجن منه، أتذكر حين بعثك نبي الله «صلى الله عليه وآله» ساعياً، فأتيت العباس بن عبد المطلب، فمنعك صدقته، فكان بينكما شيء، فقلت لي: انطلق معي إلى النبي «صلى الله عليه وآله» فوجدناه خائراً، فرجعنا ثم غدونا عليه، فوجدناه طيب النفس، فأخبرته بالذي صنع، فقال لك:

أما علمت أن عم الرجل صنو أبيه؟!!

وذكرنا له الذي رأيناه من خثوره في اليوم الأول، والذي رأيناه من طيب نفسه في اليوم الثاني، فقال: إنكما أتيتما في اليوم الأول، وقد بقي عندي من الصدقة ديناران، فكان الذي رأيتما من خثوري له، وأتيتما في اليوم وقد وجهتهما، فذاك الذي رأيتما من طيب نفسي.

فقال عمر: صدقت والله لأشكرن لك الأولى والآخرة (1).

ونقول:

أولاً: إن هذه المشورة من قبل الصحابة الحاضرين لذلك المجلس، قد جاءت في غير محلها، فالمفروض: أن عمر كان يرتزق من بيت المال ما يكفيه، فما المرجح لتخصيصه بهذه الفضلة دون سائر المسلمين.

ثانياً: لماذا لم يشيروا عليه بإعطاء هذه الفضلة لبعض فقراء المدينة، مثل ذي الرقعتين الذي كان لا يملك سوى رقعتين يستر بهما قبله ودبره؟! (2) وكان يعيش في عهد عمر (3).

وذلك إن دل على شيء فإنما يدل على أن الحكم لا يمارس العدل في توزيع الأموال، ويدل على ذلك أنه قد ورد عن أبي الحسن الأول «عليه السلام» رواية يقول في آخرها بعد أن ذكر أصناف المستحقين

(1) راجع: مسند أحمد ج 1 ص 94 ومجمع الزوائد ج 10 ص 238 ومسند أبي يعلى ج 1 ص 414 وأمالى المحاملي ص 174 وكنز العمال ج 7 ص 192 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 99.

(2) راجع: المجموع للنووي ج 16 ص 256 والمغني لابن قدامة ج 7 ص 576 والشرح الكبير لابن قدامة ج 7 ص 533 وكشاف القناع للبهوتي ج 5 ص 104 والسنن الكبرى للبيهقي ج 7 ص 209 والمصنف للصنعاني ج 6 ص 267 ومعرفة السنن والآثار ج 5 ص 348 وكنز العمال ج 9 ص 703.

(3) راجع الهامش السابق.

وسهامهم: «فلم يبق فقير من فقراء الناس، ولم يبق فقير من فقراء قرابة رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلا وقد استغنى فلا فقير» (1).

ثالثاً: إن كلام أمير المؤمنين «عليه السلام» هو الصحيح، فإن ذلك المال إن كان للمسلمين، فلا بد من إيصاله إليهم، ولا يجوز التصرف به إلا بإذن منهم، أو العلم بصرفهم نظرهم عنه..

فإن هذه الفضلة حتى لو كانت حبة من بر، وكانت ملكاً لشخص، فلا يجوز التصرف بها لأحد بغير رضاه، مهما كانت زهيدة بنظر الناس، فإن ذلك لا يخرجها عن ملكيته، ولا يسقط أحكام الملك عنها. وإن كانت غير قابلة للبيع، ولا يبذل العقلاء بإزائها مالا.

رابعاً: إن عمر قد اعتبر هذه المشورة يداً لعلّي «عليه السلام» عنده، يستحق عليها المكافأة، لأنها تؤدي إلى حفظ ماء وجهه، وتأكيد التزامه في موضوع الأموال بالحدود الشرعية التي تعطيه صفة الزاهد والعادل..

كما أن عمر قد أقر بأن لعلّي «عليه السلام» أيادٍ عنده لم يجزه بها، مما يعني: أن علياً «عليه السلام» لم يكن يتعامل معه على أساس

(1) تهذيب الأحكام ج 4 ص 131 والوسائل (ط مؤسسة آل البيت) ج 9 ص 514 و (ط دار الإسلامية) ج 6 ص 359 عن أصول الكافي ج 1 ص 542 وشرح أصول الكافي ج 7 ص 395 وجامع أحاديث الشيعة ج 8 ص 61 و 586 و ذخيرة المعاد (ط.ق) للمحقق السبزواري ج 1 ق 3 ص 486.

أنه يريد أن يمكر به، وأن يظهر أخطاءه، وأن يفضحه بين الناس في علمه أو في تقواه، أو في أي شأن من الشؤون، بل كان «عليه السلام» يريد حفظ الشريعة وحفظ حقوق الناس (1).

لماذا هند دون ذي الرقعتين؟!

قال ابن أبي الحديد: «روى الطبري أيضاً: أن هنداً بنت عتبة بن ربيعة قامت إلى عمر، فسألته أن يقرضها من بيت المال أربعة آلاف درهم، تتجر فيها وتضمنها.

فخرجت بها إلى بلاد كلب، فباعت واشترت الخ..» (2).

ونقول:

1 - ليت عمر أقرض ذا الرقعتين ألفاً واحداً - وليس أربعة آلاف - ليتجر بها، وليشتري لنفسه كسوة تحجب عريه وفقره عن الناس، وليكن ذلك من ماله أو من بيت المال.

2 - ليت عمر أعطى ذا الرقعتين من ماله مئة درهم، كما أعطى قريبه ألفاً هبة منه.

(1) مناقب آل أبي طالب ج 2 ص 363 و 364 و (ط المكتبة الحيدرية) ج 2

ص 185 وشرح الأخبار ج 2 ص 309 وبحار الأنوار ج 40 ص 230 وعجائب أحكام أمير المؤمنين «عليه السلام» ص 8.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 12 ص 98 وتاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 287 وتاريخ مدينة دمشق ج 70 ص 185.

3 - وهل كانت هند بحاجة إلى هذه الأموال، وإلى هذه التجارات؟!

4 - لماذا لا يعطيها زوجها وأبنائها، ولا سيما معاوية الذي كان عمر يشاطر عماله ويحاسبهم دونه؟!

5 - هل كان عمر يقرض جميع المسلمين من بيت المال، كما أقرض هنداً؟!

وهل؟! وهل؟!

وقد اعتذر عثمان عن إعطائه الأموال لأقاربه وأهل بيته بقوله: «إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» كان من بني هاشم، فحبا أهله، ووصلهم، وجعل لهم الخمس نصيباً، ووفره عليهم، ونحلهم صفو الأموال، وأغناهم عن السؤال.

وإن أبا بكر حبا أهله وخصهم بما شاء من المال.

وإن عمر حبا بني عدي، واصطفاهم، وخصهم بالإكرام والإعظام، وأعطاهم ما شاء من المال.

وإن بني أمية وعبد شمس أهلي وخاصتي، وأنا أخصهم بما شئت من المال الخ..»(1).

(1) الجمل للمفيد ص 183 و 184 وأشار في هامشه إلى المصادر التالية:

الطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 64 وأنساب الأشراف ق 4 ج 1 ص 512 و 514 و 538 و 580 وأمالى المفيد ص 70 و 71 والشافى ج 4

ولكننا لا يمكن أن نوافق عثمان على مساواته بين عطايا النبي «صلى الله عليه وآله» لأهل بيته، وبين عطايا أبي بكر وعمر لبني تميم وعدي..

فإن النبي «صلى الله عليه وآله» كان يطبق أحكام الله، وينفذ شريعته. فإن حكم الخمس لذوي القربى تشريع إلهي، ونص قرآني، كما أن ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب يكون خاصاً للرسول «صلى الله عليه وآله»، وله أن يعطيه لمن يشاء بخلاف عطايا أولئك لقومهم، فإنه يعطيهم ما لا حق لهم فيه، بل يكون حقهم فيه كحق غيرهم من المسلمين كما هو ظاهر..

بساط كسرى:

وفي السنة السادسة عشرة جيء إلى عمر ببساط كسرى، فاستشار عمر الناس في البساط. فاختلفت آراؤهم.

فقام علي حين رأى عمر يأبى حتى انتهى إليه، فقال: لم تجعل علمك جهلاً، ويقينك شكاً؟! إنه ليس لك من الدنيا إلا ما أعطيت فأمضيت، أو لبست فأبليت، أو أكلت فأفانيت.

ص 272 - 279 وتلخيص الشافي ج 4 ص 97 و 98 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 33 - 39 والرياض النضرة المجلد الثاني ص 73 والتمهيد والبيان ص 163 وتاريخ الإسلام للذهبي ص 432 والبداية والنهاية ج 7 ص 152.

قال: صدقتني.

فقطعه، فقسمه بين الناس، فأصاب علياً قطعة منه، فباعها بعشرين ألفاً. وما هي بأجود تلك القطع (1).

ونقول:

تضمنت هذه الرواية ما يلي:

أولاً: إن علياً «عليه السلام» يتهم عمر بأنه يجعل علمه جهلاً، ويقيه شكاً. وهذا أمر لا يُقبل ممن يضع نفسه في موقع المعلم، والمربي، والأمين على الحق والدين.

ثانياً: لعل علياً «عليه السلام» أحسّ أن عمر كان يريد أن يكون بساط كسرى للخليفة باعتباره الرجل الأول، كما كان كسرى هو الرجل الأول في قومه.

كما أنه لا يمكن إعطاء البساط لفرد آخر بعينه، لأن قيمته تفوق حد التصور، ولا مبرر لإعطاء هذا المقدار لأحد من الناس كائناً من كان.

ومن جهة ثالثة: لعل عمر رأى أن تقطيع البساط سوف ينقص من قيمته، أو يضيع بعض جهات القيمة فيه، مما يكون من مظاهر

(1) تاريخ الأمم والملوك ج3 ص22 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص130 والكامل في التاريخ ج2 ص518 والبداية والنهاية ج7 ص78 وفتوح الشام للواقدي ج2 ص207.

البساط ومعالمه في حالته العادية.

ويدل على صحة الإحتمال القاتل بأن عمر كان يريد البساط لنفسه قول علي «عليه السلام» ليس لك من الدنيا إلا ما أعطيت، فأمضيت، أو لبست فأبليت، أو أكلت فأفانيت.

والفقرة الأولى ليس محلها هذا المورد، فإن عمر لا يعطيهم من مال نفسه، ليكون ذلك هو نصيبه من دنياه.. فظهر أن الفقرة الثانية هي التي تنطبق عليه بنحو أو بآخر.

الباب السابع:

من سياسات عمر..

الفصل الأول:

الدواوين في عهد عمر..

علي × وتدوين الدواوين:

قال الواقدي: في سنة عشرين دون عمر الدواوين (1).

وقيل: لما أراد عمر وضع الديوان في السنة الخامسة عشرة قال له علي وعبد الرحمن بن عوف: ابدأ بنفسك.

قال: لا، بل أبدأ برسول الله «صلى الله عليه وآله»، ثم الأقرب فالأقرب، ففرض للعباس، وبدا به، ثم فرض لأهل بدر خمسة آلاف الخ.. (2).

وعن جبير بن الحويرث: أن عمر بن الخطاب استشار المسلمين في تدوين الدواوين، فقال له علي بن أبي طالب: تقسم كل سنة ما اجتمع إليك من مال، فلا تمسك منه شيئاً.

وقال عثمان بن عفان: أرى مالا كثيراً يسع الناس، وإن لم

(1) نور الأبصار (ط سنة 1321هـ) ص 54 والبداية والنهاية ج 7 ص 115.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 614 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 109 والكامل في التاريخ ج 2 ص 502 والمصنف لابن أبي شيبة ج 7 ص 621 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ق 2 ص 106 وراجع: كنز العمال ج 4 ص 574 وفتوح البلدان للبلاذري ج 3 ص 556.

يحصوا حتى تعرف من أخذ ممن لم يأخذ خشيت أن ينتشر الأمر.

فقال له الوليد بن هشام بن المغيرة: يا أمير المؤمنين قد جئت الشام فرأيت ملوكها قد دونوا ديواناً، وجندوا جنداً؛ فدوّن ديواناً وجند جنداً.

فأخذ بقوله، فدعا عقيل بن أبي طالب ومخرمة بن نوفل، وجبير بن مطعم. وكانوا من نساب قريش، فقال: اكتبوا الناس على منازلهم، فكتبوا، فبدأوا ببني هاشم، ثم أتبعوهم أبا بكر وقومه، ثم عمر وقومه على الخلافة.

فلما نظر فيه عمر قال: لوددت والله أنه هكذا. ولكن ابدأوا بقرابة رسول الله «صلى الله عليه وآله» الأقرب فالأقرب، حتى تضعوا عمر حيث وضعه الله(1).

قال العلاءيلي: «كان العمل زمن النبي «صلى الله عليه وآله» وأبي بكر جاريًا على التسوية العامة، إلا أن عمر رأى - وخالفه علي - ألا يجعل من قاتل رسول الله، كمن قاتل معه، فجعل الامتياز بحسب السابقة، فالذي قاتل يوم بدر يفضل على من قاتل في فتوح العراق

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص209 و 210 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص278 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص94 وكنز العمال ج4 ص565 والطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص295 وفتوح البلدان ج3 ص549.

والشام».

ومن هنا حدث التفاوت الملموس في الأعطيات، وتشكل في طبقات ومراتب، فطائفة تأخذ عطاء كبيراً، وأخرى عطاء متوسطاً. والأكثرية يأخذون عطاء ضئيلاً الخ..»⁽¹⁾.

ونقول:

إن كلام العلالي غير دقيق، ولا صحيح، فإن التمييز في العطاء كان قائماً على أمور أخرى باطلة، لم يكن يمكن لـعلي «عليه السلام» القبول بها..

وبيان ذلك يحتاج أولاً إلى الالماح إلى حقيقة ما جرى، وهو كما يلي:

تفاصيل ديوان عمر:

قالوا: فرض لأهل بدر من المهاجرين، وقریش، والعرب، والموالي خمسة آلاف درهم⁽²⁾. وفرض لبني هاشم، والحسن، والحسين لكل واحد منهم خمسة

(1) الإمام الحسين للعلالي ص 232.

(2) الطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 219 و (ط دار صادر) ج 3 ص 304. وراجع: المغني لابن قدامة ج 7 ص 310 وكشاف القناع للبهوتي ج 3 ص 116 وبحار الأنوار ج 31 ص 46 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 12 ص 214.

آلاف درهم (1).

وللعباس بن عبد المطلب (اثني عشر ألفاً⁽²⁾)، ولمن شهد بدرًا من المهاجرين والأنصار خمسة آلاف درهم.

(وقيل: لأهل بدر من الأنصار أربعة آلاف⁽³⁾).

وللأنصار ومواليهم، ولمن شهد أحداً أربعة آلاف درهم.

ولعمر بن أبي سلمة، ولأسامة بن زيد أربعة آلاف درهم.

(وقيل: فرض لأسامة خمسة آلاف⁽⁴⁾).

(1) سير أعلام النبلاء ج 3 ص 259 والبداية والنهاية ج 8 ص 41 والسنن الكبرى ج 6 ص 350 ومجمع الزوائد ج 6 ص 4 وشرح معاني الآثار ج 3 ص 305 وتاريخ مدينة دمشق ج 13 ص 238 وج 14 ص 176 وتهذيب الكمال ج 6 ص 232 وترجمة الإمام الحسن لابن عساكر ص 135 وترجمة الإمام الحسين لابن عساكر ص 205 وترجمة الإمام الحسن من طبقات ابن سعد ص 61 = وترجمة الإمام الحسين من طبقات ابن سعد ص 30.

(2) تاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 377 ومجمع الزوائد ج 6 ص 4 وشرح معاني الآثار ج 3 ص 305 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 110.

(3) المغني لابن قدامة ج 7 ص 310 والشرح الكبير لابن قدامة ج 10 ص 552 وكشاف القناع للبهوتي ج 3 ص 116 وبحار الأنوار ج 31 ص 46 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 12 ص 214 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 219.

(4) المجموع للنووي ج 18 ص 34 وفيض القدير ج 1 ص 618 وأسد الغابة ج 1

ولمن هاجر قبل الفتح، ولعبد الله بن عمر ثلاثة آلاف درهم.
واعترض ابن عمر لزيادة أسامة بن زيد عليه، فقال عمر: زدته
لأنه كان أحب إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» منك. وكان أبوه
أحب إلى رسول الله من أبيك(1).

وفرض لصفية بنت عبد المطلب (عمة رسول الله «صلى الله عليه وآله») ستة آلاف درهم. ولأهل بدر والمهاجرين ستة آلاف درهم.

وفرض لأزواج النبي «صلى الله عليه وآله»، ففضل عليهن عائشة، ففرض لها اثني عشر ألف درهم، ولسائرهن عشرة آلاف، عشرة آلاف غير جويرية، وصفية فرض لهما ستة آلاف(2).

-
- ص 65 والبداية والنهاية ج 5 ص 333 والسيرة النبوية لابن كثير ج 4
ص 617 والإستيعاب ج 1 ص 76.
(1) ذكر أخبار إصبهان ج 2 ص 290 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 3
ص 297 وفتوح البلدان للبلاذري ج 3 ص 551 وراجع: الإيضاح لابن
شاذان ص 253 والإستذكار لابن عبد البر ج 3 ص 248 والعثمانية للجاحظ
ص 216.
(2) مسند ابن راهويه ج 2 ص 20 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 12 ص 214
وتاريخ بغداد ج 4 ص 282 وفتوح البلدان للبلاذري ج 3 ص 556 و 557
وتاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 109 والكامل في التاريخ ج 2 ص 503
والسنن الكبرى للبيهقي ج 7 ص 72.

وفرض لأبناء البدريين، ولمسلمة الفتح لكل رجل منهم ألفي درهم.

وفرض لأسماء بنت عميس، ولأم كلثوم بنت عقبة، ولأم عبد الله بن مسعود ألف درهم.

وفرض للمنفوس⁽¹⁾ واللقيط مئة درهم، وفرض للمتعرعرع مائتي درهم⁽²⁾.

ومهما يكن من أمر، فإن تفضيله العرب على العجم في العطاء أمر معروف ومشهور⁽³⁾. فإنه كتب الناس على قدر أنسابهم، فلما انقضت العرب ذكر العجم⁽⁴⁾.

قال ابن شاذان: «فلم تزل العصبية ثابتة في الناس منذ ذاك إلى

(1) والمراد بالمنفوس الممولود - والمتعرعرع هو الولد الذي نشأ وشبّ.

(2) الطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص219 و (ط دار صادر) ج3 ص304.

(3) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج8 ص111 والغارات للثقي ج2 ص824 و 828 وبحار الأنوار ج31 ص35 وج33 ص262 والعثمانية للجاحظ ص211 و 219 والإستغاثة لأبي القاسم الكوفي ج1 ص45 ونفس الرحمن في فضائل سلمان للطبرسي ص568 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج2 ص64 وشرح إحقاق الحق (المحققات) ج32 ص164 وبناء المقالة الفاطمية لابن طاووس ص400 وكتاب سليم بن قيس (تحقيق الأنصاري) ص282.

(4) إقتضاء الصراط المستقيم ص159.

يومنا هذا»(1).

المعيار في هذا الديوان:

فاتضح من هذا العرض: أن المعيار لم يكن هو السابقة، فإن تفضيل أسامة على ابن عمر لم يكن لأجل سابقته. وكذلك الحال بالنسبة لتأخير بعض نساء النبي، وتقديم بعضهن ولا سيما عائشة.. كما أن تقديم المهاجرين على الأنصار، بصورة مطلقة لم يكن في محله، فإن بعض المهاجرين لم يكن له سابقة على كثير من الأنصار. وكذلك الحال بالنسبة لإلحاقه العباس بن عبد المطلب بأهل بدر.. كما لا وجه لتقديم أبي بكر وقومه، ثم عمر وقومه كما هو الحال في الخلافة.

إلى غير ذلك مما يدل على أن المعيار عنده كان أموراً مختلفة، وغير متسقة، وكلها تفوح منها رائحة العصبيات والعشائريات، والسياسات الهادفة إلى تكريس هيمنة فئة على أخرى، وعرق على آخر..

ولنفترض: أن عمر قد لاحظ معايير العدل والإنصاف في ديوانه هذا.

غير أننا نقول حينئذ:

(1) الإيضاح لابن شاذان ص 252

إن المعيار، إن كان هو الحاجة، فالعدل يقتضي: أن ينظر إلى الناس بحسب ما يحفظ لهم حياتهم، ويسدّ خللتهم في ضروريات حياتهم، وذلك يقتضي توحيد العطاء، بسبب وحدة مناشئه وموجباته.. وإن كان المعيار هو العمل والجهد كما يظهر من مشورة الوليد بن هشام، فلا بد أن ينظر إليهم، بحسب العمل المطلوب منهم إنجازهم ويعطى بحسبه، وأن لا ينظر إلى عرق العامل أو عشيرته، أو غير ذلك..

وإن كان المعيار هو الموقع والوظيفة، واعتبارهم مجرد جند للإسلام، يدافعون عنه، ويحفظونه من أعدائه ومنائيه، فهذا يقتضي توحيد العطاء للجميع، لوحدة المطلوب، وانبساطه عليهم بصورة متساوية، فالكل متأهب ومنتظر لما يطلب منه في هذا السبيل، فلماذا التمييز، في العطاء مع وحدة موجهه ومنشأه؟! إلا إن كان هناك قادة لهم مسؤولياتهم ومكانتهم التي تقتضي زيادة تناسب ذلك.

وذلك كله يجعلنا نرفض الرواية التي تقول: إن علياً «عليه السلام» هو الذي أشار على عمر بالديوان، وأن يبدأ فيه بنفسه.

والصحيح هو: الرواية الأخرى التي صرحت بأن علياً أمره بأن يقسم كل سنة ما اجتمع إليه، فلا يمسك منه شيئاً.. ومن دون أي تمييز بين الناس. إلا فيما تفرضه ضرورات الحياة ومتطلباتها..

فإن هذا هو نفس ما كان رسول الله «صلى الله عليه وآله» يفعله، وهو موافق للعقل، والشرع، والدين..

ولكن عمر ترك قول علي «عليه السلام» هذا الحاكي لفعل رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأخذ بالسنة التي ابتدعتها ملوك الدنيا، الذين لا يراعون العدل، والشرع، في قراراتهم، بل المعيار عندهم هو أهواؤهم ومصالحهم، وحساباتهم الدنيوية.

ومما يدل على أن الميزان عند عمر هو العرق وتقوية فئة على أخرى، وغير ذلك.. وليس هو الدين والإسلام: أنه حين أعطي جويريه ستة آلاف، وأعطى عائشة اثني عشر ألفاً قال: «لا أجعل سبية كابنة أبي بكر الصديق»⁽¹⁾.

ولا ندري إن كان إسقاط سهم أهل البيت «عليه السلام» من الخمس، واستلاب فدك من الزهراء «عليها السلام»، كان يجري على قاعدة التمييز العنصري المشار إليها؟! أم أن هناك معايير أخرى فرضت هذه السياسة على خصوص بني هاشم؟!

سواد العراق فيء، وليس غنيمة:

وقالوا: إنه بعد حرب القادسية، وافتتاح الشام قال عمر للناس: اجتمعوا، فأحضروني علمكم فيما أفاء الله على أهل القادسية وأهل الشام.

فاجتمع رأي عمر وعلي على أن يأخذوا من قبل القرآن، فقالوا: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي

(1) راجع: أنساب الأشراف ج 1 ص 442.

الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ» (1) أي إلى الله وإلى الرسول، من الله الأمر، وعلى الرسول القسم..

فأخذوا الأربعة أخماس على ما قسم عليه الخمس في من بدأ به، وثنى وثلاث، وأربعة أخماس لمن أفاء الله عليهم المغنم، ثم استشهدوا على ذلك أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ (2) فقسم إلى الأخماس على ذلك.

واجتمع على ذلك عمر وعلي، وعمل به المسلمون بعده (3).
ونقول:

1 - الغنيمة هي ما حصل بقتال. والفيء هو ما نيل منهم من دون حرب.. وقد حكم الله تعالى في آيات سورة الحشر: أن الفيء لا يعطى منه أحد من المسلمين، بل هو لرسول الله «صلى الله عليه وآله». ثم دل الله رسوله على مواضع صرفه، وهي التالية:

منه ما يختص بالله، فيصرف وينفق في سبيل الله.

ومنه ما يأخذه الرسول لنفسه.

ومنه ما يعطى لقرابة رسول اله «صلى الله عليه وآله».

(1) الآية 7 من سورة الحشر.

(2) الآية 41 من سورة الأنفال.

(3) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج3 ص617 و 618 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص112 والمواظ والإعتبار للخطيب القزويني.

ومنه ما يعطى للفقراء والمساكين، وأبناء السبيل من قرابته
«صلى الله عليه وآله» أيضاً، كما يشعر به سياق الآية، وهو المروي
عن أهل البيت «عليهم السلام» أيضاً.

2 - لا معنى لقوله في النص المتقدم في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ
وَالرَّسُولِ﴾ أي من الله الأمر، وعلى الرسول القسم، فإن هذا يخالف
ظاهر الآية، فإن ظاهرها أنه ملك لله وملك للرسول «صلى الله عليه
وآله».

كما لا معنى لقولهم: إن ذكره تعالى في الآية جاء للتبرك بإسمه
جل وعلا، فإنه خلاف الظاهر أيضاً.

3 - وزعموا: أن عمر عمل في سواد العراق بما تضمنته الآية
الشريفة، فاعتبرها عامة للمسلمين، محتجاً بها على الزبير، وبلال،
وسلمان الفارسي، وغيرهم، حين طلبوا منه قسمة السواء على
الغانمين بعقاره وعلوجه. ووافقه على ما أراد علي وعثمان وطلحة،
بل وافقه الذين خالفوه أولاً، بعد أن قال في خطبته: اللهم اكفني بلالاً
وأصحابه(1).

(1) راجع: روح المعاني ج 28 ص 40 والسنن الكبرى للبيهقي ج 6 ص 318
وج 9 ص 138 والمجموع للنووي ج 19 ص 456 والمبسوط للسرخسي
ج 10 ص 16 والمغني لابن قدامة ج 2 ص 580 ونيل الأوطار ج 8
ص 163 وكشاف القناع ج 3 ص 107 والشرح الكبير لابن قدامة ج 10
ص 539 وعون المعبود ج 8 ص 197 ومعرفة السنن والآثار ج 7 ص 90

ونقول:

إن قولهم هذا لا يمكن قبوله لعدة جهات:

فأولاً: إن المشهور في كتب المغازي: أن السواد فتح عنوة، وهو يقتضي كونه غنيمة فيقسم على الغانمين⁽¹⁾.

وإدعاء أن عمر استطاب قلوب الغانمين حتى تركوا حقهم، يحتاج إلى إثبات. إلا أن يكون قد قرر هو ذلك، انطلاقاً من سياسته القاضية بأنه لا رق على عربي.

ثانياً: كيف يوافقه علي «عليه السلام» على ذلك، والحال أنه يخالف نص الآية المباركة التي تصرح بأن الفيء لرسول الله «صلى الله عليه وآله» خاصة، ثم بينت له «صلى الله عليه وآله» مصارفه.

وكنز العمال ج4 ص516 وتفسير الألوسي ج28 ص46 وتاريخ مدينة دمشق ج2 ص196 و197.

(1) راجع: روح المعاني ج28 ص40 وتفسير الألوسي ج28 ص46 ونصب الراية ج4 ص315 وتاريخ مدينة دمشق ج2 ص191 و197 وعون المعبود ج8 ص196 والدراية في تخريج أحاديث الهداية ج2 ص130 وتاريخ بغداد ج1 ص36 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص287 والمعارف لابن قتيبة ص569 ومعجم البلدان ج1 ص41 و42 و44 وج3 ص275 وفتوح البلدان ج2 ص326 و329 و472 وتاريخ الأمم والملوك ج2 ص576 وج3 ص87 و88 و139 والبداية والنهاية ج6 ص385 ومعجم ما استعجم للأندلسي ج1 ص223.

وأما إعطاء الفقراء المهاجرين من الفيء فلا ينافي ما ذكرناه في معنى الآية، لأن المراد هو بيان المصدق لما يصرف في سبيل الله (المشار إليه بقوله: ﴿فَلِلَّهِ﴾).

فإعطاء المهاجرين إنما هو من حيث كونه صرفاً له في سبيل الله..

ويدل على ذلك: أنه «صلى الله عليه وآله» في فيء بني النضير، أعطى فقراء المهاجرين، وثلاثة فقراء من الأنصار هم: أبو دجانة، وسهل بن حنيف، والحارث بن الصمة(1).

فإن هذا يشير إلى أنه «صلى الله عليه وآله» قد صرفه فيهم، من حيث أنه في سبيل الله، لا بما أنهم شركاء في الفيء.

(1) راجع: عون المعبود ج 8 ص 132 - 133 وتخريج الأحاديث والآثار ج 3 ص 441 و 442 وجوامع الجامع ج 3 ص 535 ومجمع البيان ج 9 ص 431 والميزان ج 19 ص 205 وتفسير الثعلبي ج 9 ص 272 وتفسير السمعاني ج 5 ص 400 وتفسير البغوي ج 4 ص 316 وأحكام القرآن لابن العربي ج 3 ص 545 وج 4 ص 213 وزاد المسير ج 7 ص 336 والتفسير الكبير للرازي ج 29 ص 285 والجامع لأحكام القرآن ج 18 ص 11 والبحر المحيط ج 8 ص 244 وتفسير أبي السعود ج 8 = = ص 229 وتفسير الألوسي ج 28 ص 44 وتاريخ الخميس ج 1 ص 462 والسيرة الحلبية ج 3 ص 269 والروض الأنف ج 3 ص 251 عن غير ابن إسحاق، وبهجة المحافل ج 1 ص 216.

ثالثاً: إن شخصية بلال ومقامه لا تصل إلى شخصية وموقع الزبير بين المسلمين، فكيف بسلمان. فلماذا خص عمر دعاءه ببلال، وجعل سلمان والزبير أصحاباً له.

رابعاً: لماذا حصر الرواي الموافقين لعمر بثلاثة، وهم علي، وعثمان، وطلحة؟! وأين كان سائر الصحابة الكبار الذين لا يمكن تجاهل مواقفهم؟! فإن فيهم من هو أهم من بلال، فهل كانوا مؤيدين أو معارضين، أو كانوا لا رأي لهم؟!

4 - إن من المعلوم لدى كل أحد: أن سياسة عمر القاضية بحرمان أهل البيت من الفيء والخمس، وسهم ذوي القربى كانت حاسمة، فهل عد علي «عليه السلام» موافقاً لعمر في ذلك يراد به تبرئة عمر من تبعات هذه السياسة؟!

منع بني هاشم من سهم ذوي القربى:

ويدل على أن عمر قد منع بني هاشم من سهم ذوي القربى: أن نجدة الحروري كتب إلى ابن عباس يسأله عن سهم ذوي القربى وأشياء أخرى.

فكتب إليه ابن عباس: «تسألني عن سهم ذوي القربى الذي ذكره الله عز وجل من هم؟! وإنا كنا نرى أن قرابة رسول الله «صلى الله عليه وآله» هم نحن، فأبى ذلك علينا قومنا»⁽¹⁾.

(1) مسند أحمد ج 1 ص 248 و 294 و 308 وسنن الدارمي ج 2 ص 225

وقال المعتزلي نقلاً عن النقيب أبي جعفر: قد أطبقت الصحابة إطباقاً واحداً على ترك كثير من النصوص لما رأوا المصلحة في ذلك، كإسقاطهم سهم ذوي القربى، وإسقاط سهم المؤلفات قلوبهم⁽¹⁾.

منع بني هاشم من الفياء:

وجاء في خصومة علي «عليه السلام» والعباس عند عمر تصريح عمر في فيء بني النضير: بأن أبا بكر وعمر قررا أن يعطيا من الفياء نفقة أهل النبي سنتهم، ثم يجعلان الباقي في بيت المال.

والنص والإجتهد ص 52 والسنن الكبرى للنسائي ج 6 ص 484 وشرح معاني الآثار ج 3 ص 235 و 238 و 304 والمعجم الأوسط للطبراني ج 7 ص 55 ومعرفة السنن والآثار ج 6 ص 499 والإستذكار ج 5 ص 83 وجامع البيان ج 10 ص 9 والميزان ج 9 ص 104 وتفسير الثعلبي ج 4 ص 358 وتفسير القرآن العظيم ج 2 ص 325 والدر المنثور ج 3 ص 186 وفتح القدير ج 2 ص 312 وأضواء البيان ج 2 ص 63 وتهذيب الكمال ج 27 ص 317 والفصول المهمة للسيد شرف الدين ص 90 وراجع: صحيح مسلم ج 5 ص 198 وكتاب الأم للشافعي ج 4 ص 160 و 272 والمغني لابن قدامة ج 7 ص 301 والمحلى لابن حزم ج 7 ص 329 والشرح الكبير لابن قدامة ج 10 ص 494 والمبسوط للسرخسي ج 10 ص 11 والسنن الكبرى للبيهقي ج 6 ص 345 و ج 9 ص 22 و 53 والمصنف لابن أبي شيبة ج 7 ص 699 و 700 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 2 ص 648.

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 12 ص 83.

فراجع (1).

منع بني هاشم من الخمس:

وأما منع عمر بني هاشم من الخمس، فقد كان هو الآخر من موارد أسئلة نجدة الحروري لابن عباس، فأجابه بقوله: «هو لنا وأبى علينا قومنا ذلك» (2).

-
- (1) صحيح البخاري ج 5 ص 113- 115 (ط كتاب الشعب) وج 5 ص 88 وج 9 ص 122 و (ط دار الفكر) ج 8 ص 146 - 147 والسنن الكبرى للبيهقي ج 6 ص 298 - 299 وعمدة القاري ج 25 ص 41 - 42.
- (2) مسند أحمد ج 1 ص 224 وصحيح مسلم ج 5 ص 197 والسنن الكبرى ج 9 ص 22 وشرح مسلم للنووي ج 12 ص 191 والمعجم الكبير ج 10 ص 336 و 337 ومعرفة السنن والآثار ج 6 ص 499 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 12 ص 212 وحلية الأولياء ج 3 ص 205 والطرائف لابن طاووس ص 261 والخصال للصدوق ص 235 ومستدرک الوسائل ج 7 ص 288 وغوالي اللآلي ج 2 ص 76 وبحار الأنوار ج 93 ص 198 و 200 وج 97 ص 31 وج 100 ص 161 وجامع أحاديث الشيعة ج 8 ص 571 وتفسير العياشي ج 2 ص 61 ومجمع البيان ج 4 ص 470 ونور الثقلين ج 2 ص 159 ونهج الحق وكشف الصدق ص 361.

الفصل الثاني:

الدفاع عن السنة النبوية..

علي × والسنة: بداية وتوطئة:

لا شك في أن قول رسول الله «صلى الله عليه وآله» وفعله وتقريره حجة على الأحكام، وعلى السياسات والأخلاق، والإعتقادات التي لا سبيل لمعرفتها إلا النقل والمفاهيم، والقيم و... إلخ.. وروي عنه «صلى الله عليه وآله» أنه قال: أوتيت القرآن ومثله معه(1).

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (2).

فكان لا بد للناس من أن يتداولوا هذه الحكمة، وتلك الأقوال

-
- (1) راجع: نيل الأوطار ج 8 ص 278 ومسند أحمد ج 4 ص 131 وتحفة الأحوذى ج 5 ص 324 ومسند الشاميين ج 2 ص 137 وكشف الخفاء ج 2 ص 423 وتفسير القرآن العظيم ج 1 ص 4 والبرهان للزركشي ج 2 ص 176 والإتقان في علوم القرآن ج 2 ص 467 وفتح القدير ج 2 ص 118 وج 3 ص 187 ولسان الميزان ج 1 ص 3 ومنهاج الكرامة ص 19.
- (2) الآية 2 من سورة الجمعة.

والأفعال، وأن ينقلوها إلى غيرهم..

وقد صدرت الأوامر الكثيرة للناس منه وعنه «صلى الله عليه وآله»، بأن يكتبوا أقواله وأفعاله، وسيرته وسياساته، وغير ذلك (1).

(1) راجع على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: جامع بيان العلم ج 1 ص 76 و 34 و 85 و 84 و 72 و ج 2 ص 34 وكشف الأستار ج 1 ص 109 وتيسير المطالب في أمالي الإمام أبي طالب ص 44 والغدير ج 8 ص 154 وتحفة الأحوزي (المقدمة) ج 1 ص 34 و 35 ومروج الذهب ج 2 ص 294 والبحار ج 2 ص 144 و 152 و 47 و ج 71 ص 139 و 130 والبداية والنهاية ج 1 ص 6 و ج 5 ص 194 وتقييد العلم ص 65 - 70 و 72 و 85 و 86 و 88 و 89 وميزان الاعتدال ج 1 ص 653 ولسان الميزان ج 2 ص 298 و ج 4 ص 21 و ج 1 ص 172 - 173 ووفاء الوفاء ج 2 ص 487 ومسند أحمد ج 1 ص 100 و 238 و ج 2 ص 248 - 249 و 403 و 162 و 192 و 215 و ج 4 ص 334 و ج 5 ص 183 والمعجم الصغير ج 1 ص 162 و 114 والإستيعاب (مطبوع بهامش الإصابة) ج 4 ص 106 وفتح الباري ج 1 ص 184 و 182 و 199 و 203 و 246 و 247 والعقد الفريد ج 2 ص 219 والبيان والتبيين ج 2 ص 38 وسنن الدارمي ج 1 ص 125 - 127 وذكر أخبار أصبهان ج 2 ص 228 وحسن التنبيه ص 194 ومجمع الزوائد ج 1 ص 151 و 152 و 139 والمنار ج 1 ص 763 والتراتب الإدارية ج 2 ص 244 - 249 و 250 و 199 و 225 و 223 و 227 و 316 و 317 والثقات ج 1 ص 10 وتدريب الراوي ج 2 ص 66 والأدب المفرد = ص 129 والمصنف للصنعاني ج 11 ص 254 وتذكرة الحفاظ ج 1 ص 42 وتأويل مختلف الحديث ص 93 وأدب الإملاء والاستملاء ص 5 والمعارف

وقد امتثل الكثير الصحابة أمره، وكتبوا الكثير من أحاديثه وسننه⁽¹⁾، ومن الذين كتبوا شيئاً من ذلك أبو بكر وعمر أيضاً⁽¹⁾.

ص 200 وكنز العمال ج 10 ص 157 ومن ص 75 حتى ص 195 وج 4 ص 100 والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص 145 وشرح معاني الآثار ج 4 ص 318 - 320 والضعفاء الكبير للعقيلي ج 3 ص 83 وتهذيب تاريخ دمشق ج 7 ص 377 وحياة الصحابة ج 3 ص 268 و 273 و 442 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 2 ص 37 وعن البخاري ج 1 ص 148 والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص 132 و 133 وعلوم الحديث لأبي الصلاح ص 161 وشرف أصحاب الحديث ص 35 و 14 - 23 و 31 و 80 وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص 219 و 220 وصحيح البخاري (ط سنة 1309) ج 1 ص 15 و 18 و 20 و 21.

(1) يمكن مراجعة ما تقدم في عدد من المصادر التي ذكرناها في الهامش المتقدم، ونزيد على ذلك ما يلي: بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص 222 - 229 عن مصادر كثيرة، وراجع: الجامع الصحيح للترمذي، كتاب الأحكام باب اليمين مع الشاهد وعلوم الحديث ومصطلحه ص 22 و 23 وجامع بيان العلم ج 1 ص 84 و 75 وج 2 ص 34 وتذكرة الحفاظ ج 1 ص 23 و 42 و 123. والمحجة البيضاء ج 5 ص 302 والمصنف للصنعاني ج 11 ص 183 و 425 و 259 وج 8 ص 41 والتراتب الإدارية ج 2 ص 246 و 247 و 319 و 258 و 259 و 254 = و 256 و 260 - 262 و 277 و 312 وأدب الإملاء والاستملاء ص 12 - 18 وإحياء علوم الدين ج 3 ص 171 والعلل ومعرفة الرجال ج 1 ص 104 ومجمع الزوائد ج 1 ص 151 و 152 والسنن الكبرى للبيهقي ج 10 ص 324 وج 4 ص 85 - 90 ومشكل الآثار ج 1 ص 40 و 41

والغدير ج 8 ص 156 وبحار الأنوار ج 12 ص 152 وسنن الدارمي ج 1 ص 128 و 127 و 124 والمعرفة والتاريخ ج 2 ص 279 و 142 و 143 و 661 وربيع الأبرار ج 3 ص 236 وتأويل مختلف الحديث ص 286 وسير أعلام النبلاء ج 2 ص 599 والسيرة النبوية لدحلان (مطبوع بهامش الحلبية) ج 3 ص 179 ولسان الميزان ج 6 ص 22 والكفاية في علم الرواية ص 82 وعلوم الحديث ص 13 و 14 و 25 و 22 وتقييد العلم ص 96 و 60 - 63 و 90 و 92 و 136 و 39 و 72 - 89 و 91 و 93 - 115 وشرف أصحاب الحديث ص 97 وتهذيب التهذيب ج 4 ص 236 و ج 7 ص 180 ومستدرك الحاكم ج 1 ص 390 - 398 والطبقات الكبرى لابن سعد (ط صادر) ج 5 ص 371 و 367 و 179 و ج 2 ص 371 و ج 6 ص 220. و (ط لين) ج 4 ق 2 ص 8 و 9 و ج 7 ص 14 و (ط مؤسسة دار التحرير) ج 6 ص 179 و 174 والأسماء والصفات ص 30 وأضواء على السنة المحمدية ص 50 وصحيح البخاري (ط سنة 1309 هـ) ج 4 ص 124 و 121 و ج 1 ص 21 والزهد والرقائق ص 351 و 549 و جزء نعيم بن حماد ص 117 وشرح معاني الآثار ج 4 ص 318 - 320 وتهذيب تاريخ دمشق ج 7 ص 178 و ج 5 ص 451 و 452 وكنز العمال ج 10 ص 145 و 178 و 189 والضعفاء الكبير ج 3 ص 83 و 314 ومختصر تاريخ دمشق ج 17 = = ص 10 وعلوم الحديث لابن الصلاح ص 161 وإختصار علوم الحديث (الباعث الحثيث) ص 132 و 133 وعن المصنف لابن أبي شيبة ج 2 ص 390 وعن تاريخ المذاهب الفقهية ص 24 وعن السير الحثيث ص 9.

(1) راجع: تذكرة الحفاظ ج 1 ص 5 وكنز العمال ج 10 ص 174 عن مسند الصديق لعماد الدين ابن كثير، عن الحاكم. والنص والإجتهاد ص 151

المنع من الحديث ومن تدوينه:

ولكن الغريب في الأمر أنه بعد موت رسول الله «صلى الله عليه وآله» مباشرة بادر أبو بكر إلى محو ما كان قد كتبه في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله» (1).

فدل ذلك على أن مرحلة جديدة بدأت.. وأن ثمة سياسات خطيرة يراد انتهاجها، وإن كانت ارهاصات هذه السياسة قد بدأت في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله» (2) أيضاً.

ومكاتيب الرسول (الطبعة الأولى) ج 1 ص 61 وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص 221. وحلية الأولياء ج 1 ص 331 وحياة الصحابة ج 2 ص 710 ومسند أحمد ج 1 ص 16.

(1) راجع: تذكرة الحفاظ ج 1 ص 5 وكنز العمال ج 10 ص 174 عن مسند الصديق لعمر الدين ابن كثير، عن الحاكم. وراجع: النص والاجتهاد ص 151 ومكاتيب الرسول ج 1 ص 61 الطبعة الأولى وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص 221.

(2) راجع: تيسير المطالب في أمالي الإمام أبي طالب ص 44 وتقعيد العلم ص 80 وانظر ص 74 و 77 و 78 و 79 و 82 وتحفة الأحوزي ج 1 ص 35 (من المقدمة) وسنن الدارمي ج 1 ص 125 وسنن أبي داود ج 3 ص 318 ومسند أحمد بن حنبل ج 2 ص 162 و 192 ونقله في هامش تقعيد العلم ص 81 عن المصادر التالية: المحدث الفاصل ج 4 ص 2 وعن الإلماع ص 26 وعن جامع بيان العلم ج 1 ص 71 وعن معالم سنن أبي داود ج 4 ص 184 وتيسير الوصول ج 3 ص 176 وحسن التنبيه ص 93 وراجع:

ولعل قول عمر في مرض رسول الله «صلى الله عليه وآله»: حسبنا كتاب الله كان من هذه الإرهاصات.

أما في عهد عمر، فقد بلغت هذه السياسة ذروتها، فقد اهتم بتكريس هذا المنع إلى الحد الذي يظهر للناظر: أن هذا الأمر هو أعظم ما يشغل بال الخليفة، وأنه لا شيء يوازيه عنده في أهميته وحساسيته إلا الخلافة نفسها.

فكان يصبر على منع الرواية عن النبي «صلى الله عليه وآله»، والمنع من كتابتها، ويراقب، ويعاقب، ويضرب، ويتخذ الإجراءات، ويعلن القرارات، ويوصي بذلك ولاته وبعوثه وجيوشه، ويشيعهم أميالاً بهذه الوصايا، ويتهدد من يتجاوز أوامره هذه بالطرد والنفي، بعد ما ينزله به من الإهانة والضرب⁽¹⁾ ويسومه الذل والهوان.

المستدرك ج 1 ص 104 و 105 وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص 218.

(1) راجع: البرهان في علوم القرآن للزركشي ج 1 ص 480 وغريب الحديث لابن = = سلام ج 4 ص 49 وحياة الشعر في الكوفة ص 253 والغدير ج 6 ص 294 و 263 والأم ج 7 ص 308 وفيه قال قرظة: لا أحدث حديثاً عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أبداً. راجع: سنن الدارمي ج 1 ص 85 وسنن ابن ماجه ج 1 ص 16 ومستدرك الحاكم ج 1 ص 102 وجامع بيان العلم ج 2 ص 120 وتذكرة الحفاظ ج 1 ص 3 وشرح النهج للمعتزلي ج 3 ص 120 وكنز العمال ج 2 ص 83 والحياة السياسية للإمام الحسن «عليه

ثم بقي شهراً يجمع ما كتبه الصحابة عن النبي «صلى الله عليه وآله» بحجة أنه يريد أن يؤلف منها كتاباً واحداً، جامعاً، يرجعون إليه، حتى لا تدرس سنة رسول الله «صلى الله عليه وآله».

ثم أمر بإحراق جميع ما اجتمع لديه، وأمر من كان عنده شيء من هذه الصحائف فليمحها(1).

السلام» ص78 و 79 و حياة الصحابة ج3 ص257 و 258 والطبقات الكبرى لابن سعد ج6 ص7. وراجع أيضاً: أضواء على السنة المحمدية وشيخ المضيرة، والسنة قبل التدوين، وأبو هريرة للسيد عبد الحسين شرف الدين رحمه الله، وراجع: بحوث مع أهل السنة والسلفية، وأي كتاب يبحث حول أبي هريرة أو يترجم له. وراجع أيضاً: الكنى والألقاب ج1 ص180 وقواعد في علوم الحديث ص454 وشرف أصحاب الحديث ص88 و90 و91 و92 و93 و123 وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص88 والمجروحون ج1 ص12 وحديث طلب البيئة من المغيرة أو أبي موسى الأشعري موجود في كتاب الاستئذان في مختلف كتب الحديث تقريباً فلا حاجة إلى تعداد مصادره.

(1) راجع ما تقدم، كلاً أو بعضاً في المصادر التالية: سير أعلام النبلاء ج2 ص601 و 602 ومختصر جامع بيان العلم ص33 وجامع بيان العلم ج1 ص77 وتقييد العلم للخطيب ص49 - 53 وإحراقه للحديث ص52 وكتابه إلى الأمصار في ص53 والطبقات الكبرى لابن سعد (ط دار صادر) ج5 ص188 و6 ص7 وج3 ص287 وتدريب الراوي ج2 ص67 عن البيهقي، وتذكرة الحفاظ ج1 ص2 و7 و8 وغريب الحديث لابن سلام ج4

ثم إنه حبس كبار الصحابة في المدينة، وقرر أن لا يفارقوه ما عاش، فبقوا فيها إلى أن مات.. وذلك بعد أن طالبهم بما أفشوه من حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله»⁽¹⁾.

ص 49 والبداية والنهاية ج 8 ص 107 والغدير ج 6 ص 295 وغير ذلك من صفحات هذا الجزء وتاريخ الخلفاء ص 138 ومستدرك الحاكم ج 1 ص 102 وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامشه) نفس الجزء والصفحة، وسنن الدارمي ج 1 ص 85 والمصنف للصنعاني ج 11 ص 257 - 258 وحياة الصحابة ج 3 ص 257 و 258 والضعفاء الكبير ج 1 ص 9 و 10 وراجع: كنز العمال ج 10 ص 183 و 179 و 180 عن ابن عبد البر، وأبي خيثمة، وابن عساكر، وابن سعد. وسنن ابن ماجة ج 1 ص 12 والحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج 2 ص 369 عن البخاري في كتاب البيوع، وراجع: فقه السيرة للغزالي ص 40 و 41 عن البخاري ومسلم، وعن أبي داود، والإستيعاب. والتراتب الإدارية ج 2 ص 248 وأضواء على السنة المحمدية والحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام» ص 78 و 79 عن مصادر كثيرة. وحيث إن مصادر ذلك كثيرة جداً فإننا نكتفي بما ذكرناه.

(1) حياة الصحابة ج 3 ص 272 و 273 وج 2 ص 40 و 41. ويمكن مراجعة المصادر التالية: تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 426 حوادث سنة 35 هـ. ومروج الذهب ج 2 ص 321 و 322 ومستدرك الحاكم ج 3 ص 120 وج 1 ص 110 وكنز العمال ج 10 ص 180 عن ابن عساكر، وابن صاعد، والدارمي، وابن عبد البر وغيرهم. والمجروحون ج 1 ص 35 وتذكرة الحفاظ ج 1 ص 7 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 20 وشرف أصحاب الحديث ص 87 ومجمع الزوائد ج 1 ص 149 والطبقات الكبرى لابن سعد

ثم منع الناس من السؤال عن معاني آيات القرآن (1).

فبقي الناس من جراء هذه السياسة بلا كتاب وبلا سنة!!

لمن الفتوى؟! ومن البديل؟!:

ثم حصر الفتوى بالأمراء.. ثم بأناس بأعيانهم، مثل عائشة، وزيد بن ثابت، وأبي موسى الأشعري، ثم سمح بذلك لأبي هريرة بعد أن

ج5 ص239 ط صادر وط ليدن ج4 ص135 وج2 ق2 ص100 و 112
وحياة الشعر في الكوفة ص161 والفتنة الكبرى (عثمان) ص17 و 46 و
77 وسيرة الأئمة الاثني عشر ج1 ص317 و 334 و 365 والتاريخ
الإسلامي والمذهب المادي في التفسير ص208 و 209 والغدير ج6
ص294 - 295 عن بعض من تقدم، وعن: المعتصر ج1 ص459. ونقل
ذلك أيضاً عن المحدث الفاصل ص133 وعن الموضوعات ج1 ص94.
(1) راجع في ذلك وغيره: تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص146 - 148
وكشف الأستار عن مسند البزار ج3 ص70 ومجمع الزوائد ج8 ص113
وحياة الصحابة ج3 ص258 و 259 والغدير ج6 ص290 - 293 عن
المصادر التالية: = = إحياء علوم الدين ج1 ص30 وسنن الدارمي ج1
ص54 و 55 وتهذيب تاريخ دمشق ج6 ص384 وتفسير ابن كثير ج4
ص232 والإتقان ج2 ص5 وكنز العمال ج1 ص228 و 229 عن نصر
المقدسي، والأصبهاني، وابن الأنباري، واللالكائي وغيرهم. والدر المنثور
ج6 ص111 و 321 وفتح الباري ج8 ص17 وج13 ص230 والفتوحات
الإسلامية ج2 ص445.

كان منعه وضربه(1).

من البدائل أيضاً:

ومن البدائل عن حديث رسول الله: التشجيع على الشعر، وإنشاده، والتغني به. والحث على تداول الانساب، والأخذ من ترهات وأباطيل أهل الكتاب(2). وهذا هو البديل الذي كان أعظم خطراً، وأبعد أثراً، وأشد ضرراً على الإسلام وأهله.

واحتل القصاصون من أهل الكتاب، بتدبير وتشجيع من عمر نفسه مسجد رسول الله «صلى الله عليه وآله» ليقصوا على الناس ترهاتهم وأباطيلهم، وينشروا فيهم إسرائيلياتهم ودسائسهم، وتوسعوا في ذلك، وعم هذا الأمر سائر البلاد والعباد(3).

-
- (1) راجع النصوص ومصادرها حول ذلك في كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» ج 1 ص 91-97.
- (2) راجع: الصحيح من سيرة النبي «صلى الله عليه وآله» ج 1 ص 109-132.
- (3) راجع حول سائر ما تقدم: المصنف للصنعاني ج 3 ص 219 و 220 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 1 ص 11 و 12 و راجع ص 10 و 15 و 13 وسير أعلام النبلاء ج 2 ص 446 وتهذيب تاريخ دمشق ج 3 ص 360. وراجع: الخطط للمقرئ ج 2 ص 253. وحول أن عمر قد أمر تميم الداري بأن يقص، وأنه أول من قص راجع: الزهد والرفائق ص 508 وصفة الصفوة ج 1 ص 737 وأسد الغابة ج 1 ص 215 وتهذيب الأسماء ج 1 ص 138 ومسند أحمد ج 3 ص 449 و 451 ومجمع الزوائد ج 1

آثار ونتائج:

وقد نتج عن هذه السياسات أنه لم يبق من الإسلام إلا اسمه، ومن الدين إلا رسمه، كما روي عن علي «عليه السلام»⁽¹⁾.

وروى مالك، عن عمه أبي سهيل بن مالك، أنه قال: «ما أعرف شيئاً مما أدركت الناس عليه إلا النداء بالصلاة»⁽²⁾.

قال الزرقاني، والباجي: «يريد الصحابة، وأن الأذان باق على ما كان عليه، ولم يدخله تغيير، ولا تبديل، بخلاف الصلاة، فقد أخرجت

ص190 والإصابة ج1 ص183 و 184 و 186 والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ج8 ص378 و 379 وفيه: أنه تعلم ذلك من اليهود والنصارى، وأرجع في الهامش إلى: طبقات ابن سعد ج1 ص75. وراجع: الإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص161 وكنز العمال ج10 ص171 و 172 عن المروزي في العلم وعن أبي نعيم، وعن العسكري في المواعظ والتراتب الإدارية ج2 ص338 وعن الضوء الساري للمقريزي ص129 ومختصر تاريخ دمشق ج5 ص321 وتهذيب الكمال ج4 ص314 و راجع: القصاص والمذكرين 20 و 21 و 29 و 22 ص44 و 45 و 50 و 58 و 62 و 32 والمعرفة والتاريخ ج1 ص391 ومتمم طبقات ابن سعد ص136.

(1) نهج البلاغة الحكمة رقم 369 ورقم190.

(2) الموطأ (مطبوع مع تنوير الحوالك) ج1 ص93 وجامع بيان العلم ج2 ص244.

عن أوقاتها، وسائر الأفعال دخلها التغيير الخ..»(1).

3 - أخرج الشافعي من طريق وهب بن كيسان، قال: رأيت ابن الزبير يبدأ بالصلاة قبل الخطبة، ثم قال: «كل سنن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد غُيرت، حتى الصلاة»(2).

4 - يقول الزهري: دخلنا على أنس بن مالك بدمشق، وهو وحده يبكي، قلت: ما يبكيك؟! قال: «لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة، وقد ضيعت»(3).

(1) شرح الموطأ للزرقاني ج 1 ص 221 وتووير الحوالمك ج 1 ص 93 - 94 عن الباجي.

(2) كتاب الأم للشافعي ج 1 ص 208 و (ط دار الفكر) ج 1 ص 269 والغدير ج 8 ص 166 و 264 عنه، ومكاتيب الرسول ج 1 ص 669 ومعرفة السنن والآثار ج 3 ص 46.

(3) جامع بيان العلم ج 2 ص 244 و (ط دار الكتب العلمية) ج 2 ص 200 وراجع: ضحى الإسلام ج 1 ص 365 والجامع الصحيح ج 4 ص 632 والزهد والرقائق ص 31 وفي هامشه عن طبقات ابن سعد ترجمة أنس، وعن الترمذي، والبخاري ج 1 ص 141 و (ط دار الفكر) ج 1 ص 134 والطرائف لابن طاووس ص 378 والصراط المستقيم ج 3 ص 231 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 267 وبحار الأنوار ج 28 ص 31 ومكاتيب الرسول ج 1 ص 669 والدرجات الرفيعة ص 31 والتعديل والتجريح للباقي ج 2 ص 1016 وإحقاق الحق (الأصل) ص 270 ونفس الرحمن في

5 - وقال الحسن البصري: «لو خرج عليكم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله» ما عرفوا منكم إلا قبلتكم»(1).

ولكننا نقول:

حتى القبلة غيرت أيضاً، وجعلوها إلى بيت المقدس، حيث الصخرة قبله اليهود، كما أوضحناه في كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»..

6 - وقال أبو الدرداء: «والله لا أعرف فيهم من أمر محمد صلى الله عليه وآله» شيئاً إلا أنهم يصلون جميعاً»(2).

7 - وعن عبد الله بن عمرو بن العاص؛ أنه قال: «لو أن رجلين من أوائل هذه الأمة خلوا بمصحفيهما في بعض هذه الأودية، لأتيا الناس اليوم ولا يعرفان شيئاً مما كانا عليه»(3).

وعن الإمام الصادق «عليه السلام» - وقد ذكرت هذه الأهواء عنده - فقال: «لا والله، ما هم على شيء مما جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله».

فضائل سلمان ص596.

(1) جامع بيان العلم ج2 ص244 و (ط دار الكتب العلمية) ج2 ص200 ومكاتيب الرسول ج1 ص669.

(2) مسند أحمد بن حنبل ج6 ص244 و (ط دار صادر) ج6 ص443 ومكاتيب الرسول ج1 ص670.

(3) الزهد والرفائق ص61 ودراسات وبحوث ج1 ص81 عنه.

الله عليه وآله» إلا استقبال الكعبة فقط»(1).

8 - وحينما صلى عمران بن حصين خلف علي «عليه السلام» أخذ بيد مطرف بن عبد الله، وقال: لقد صلى صلاة محمد، ولقد ذكرني صلاة محمد.

وكذلك قال أبو موسى، حينما صلى خلف علي «عليه السلام»(2).

لماذا هذه السياسات؟!:

وأما بالنسبة لدوافعهم لاعتماد هذه السياسة، فيمكن هنا الإشارة إلى ما يلي:

1 - لقد برر عمر بن الخطاب مبرراً إحراقه ما كتبه الصحابة

(1) بحار الأنوار ج 68 ص 91 وقصار الجمل ج 1 ص 366.

(2) راجع: أنساب الأشراف ج 2 ص 180 ط الأعلمي وسنن البيهقي ج 2 ص 68 وكنز العمال ج 8 ص 143 عن عبد الرزاق وابن أبي شيبة والمصنف للصنعاني ج 2 ص 63 ومسند أبي عوانة ج 2 ص 105 ومسند أحمد ج 4 ص 428 و 429 و 441 و 444 و 400 و 415 و 392 في موضعين و 432 والغدير ج 10 ص 202 و 203 وكشف الأستار عن مسند البزار ج 1 ص 260 والبحر الزخار ج 2 ص 254. = وعن المصادر التالية: صحيح البخاري ج 2 ص 209 وصحيح مسلم ج 1 ص 295 وسنن النسائي ج 1 ص 164 وسنن أبي داود ج 5 ص 84 وسنن ابن ماجه ج 1 ص 296 وفتح الباري ج 2 ص 209 والمصنف لابن أبي شيبة ج 1 ص 241.

عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، بأنه لا يريد أن يصير للمسلمين مشناة (أو مثناة) كمشناة (كمثناة) أهل الكتاب.

ولكنه هو نفسه اطلق للقصاصين أن يقصوا على مشناتهم في مساجد المسلمين.

فقد قال لهم: «ذكرت قوماً كانوا قبلكم، كتبوا كتباً، فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله. وإني - والله - لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً».

أو قال: «لا كتاب مع كتاب الله».

وكتب إلى الأمصار: «من كان عنده شيء منها فليمحه».

وقد بلغ من تشدده في هذا الأمر - كما يذكرون في ترجمة أبي هريرة -: أنهم ما كانوا يستطيعون أن يقولوا: «قال رسول الله «صلى الله عليه وآله» حتى قبض عمر»⁽¹⁾.

(1) راجع ما تقدم، كلاً أو بعضاً في المصادر التالية: سير أعلام النبلاء ج2 ص601 و 602 ومختصر جامع بيان العلم ص33 وجامع بيان العلم ج1 ص77 وتقييد = العلم للخطيب ص49 - 53 وإحراقه للحديث ص52 وكتابه إلى الأمصار في ص53 والطبقات الكبرى ط صادر ج5 ص188 وج6 ص7 وج3 ص287 وتدريب الراوي ج2 ص67 عن البيهقي وتذكرة الحفاظ ج1 ص2 و 7 و 8 وغريب الحديث لابن سلام ج4 ص49. البداية والنهاية ج8 ص107 والغدير ج6 ص295 وغير ذلك من صفحات هذا الجزء وتاريخ الخلفاء ص138 ومستدرك الحاكم ج1 ص102 وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامشه) نفس الجزء

والمشناة: هي روايات شفوية دونها اليهود، ثم شرحها علماءهم، فسمي الشرح جماراً، ثم جمعوا بين الكتابين، فسمي مجموع الكتابين «الأصل والشرح» أعني: «المشناة وجمارا» بـ «التلمود».

وهذا يدل على: أن عمر قد أخذ الأمر عن أهل الكتاب، تأثراً منه بأجوائهم، وقد كان في زمن رسول الله «صلى الله عليه وآله» يدرس عندهم في مدارس (ماسكة) وكانوا يحبونه، بل لم يكن أحد من أصحاب النبي «صلى الله عليه وآله» أحب إليهم منه فراجع (1) ..

والصفحة، وسنن الدارمي ج 1 ص 85 والمصنف للصنعاني ج 11 ص 257 - 258 وحياة الصحابة ج 3 ص 257 و 258 والضعفاء الكبير ج 1 ص 9 و 10 وراجع: كنز العمال ج 10 ص 183 و 179 و 180 عن ابن عبد البر، وأبي خيثمة، وابن عساكر، وابن سعد. وسنن ابن ماجه ج 1 ص 12 والحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج 2 ص 369 عن البخاري في كتاب البيوع وراجع: فقه السيرة للغزالي ص 40 و 41 عن البخاري ومسلم، وعن أبي داود، والاستيعاب. والتراتب الإدارية ج 2 ص 248 وأضواء على السنة المحمدية والحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام» ص 78 و 79 عن مصادر كثيرة.

(1) راجع حول ذلك: جامع بيان العلم ج 2 ص 123 - 124 وكنز العمال عن كلامه، وعن الشعبي، وعن قتادة، والسدي ج 2 ص 228 والدر المنثور ج 1 ص 90 عن ابن جرير، ومصنف ابن أبي شيبة، ومسند إسحاق بن راهويه، وابن أبي حاتم. والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص 107 و 108. وكون اسم مدارس اليهود (ماسكة) مذكور في مصادر أخرى.

وقد ظهرت آثار هذه العلاقة حين فرض سياسته القاضية بإستبعاد كلام الرسول «صلى الله عليه وآله» وسنته والتمكين لأهل الكتاب لأن يشيعوا ثقافتهم التي كانت تحمل للناس الكثير من الترهات والأباطيل، مؤثراً لها على ما عن رسول الله الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

2 - إنه إذا كان الحكام غير قادرين على الإجابة على المسائل التي تطرح عليهم، ولا على حل المعضلات التي تواجههم، وفق ما دل عليه القرآن، وبيّنه رسول الله «صلى الله عليه وآله». فإن أخطاءهم في إجاباتهم ستظهر، وستكثر الاعتراضات عليهم، والشكوى منهم.

وستضعف نتيجة لذلك شوكتهم، وتتلاشى هيبتهم.

فلا بد من منع الناس من الجهر بما قاله رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وتخصيص الرواية عنه بأشخاص بأعيانهم، وحصر الفتوى بالأمراء والحكام..

كما أن ذلك يقتضي منع كبار الصحابة من السفر إلى البلاد، ومن الإتصال بالعباد، حتى لا يفشوا حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» بينهم، ويصير الناس قادرين على المقايسة بينه، وبين ما يرونه، ويسمعونه مباشرة، أو ينقل لهم عن خلفائه..

كما أن عمر لا يعطي كبار الصحابة مجالاً لإظهار فضلهم، وعلمهم للناس، لأنه كان يخشى أن يكون من بينهم من يسعى لتحقيق

طموحات يخشاها الحكام كل الخشية. وأما علي «عليه السلام» فكان يخلصه من المشكلات وينقذه من المآزق، فلم يكن يجد بداً من القبول منه والأخذ عنه.

والخلاصة: إن عمر كان يعرف أن إفساح المجال للصحابة ليتصلوا بالناس سينتج عنه: أن يصبح في متناول أيدي الناس الكثير من المفردات التي تبرر لهم السعي، لاستبدالهم بمن هم أفضل وأعلم منهم..

3 - ثم إنَّ هناك الكثير الكثير من الأمور التي حدثت في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله». وكان له «صلى الله عليه وآله» موقف، أو سجل تجاهها قولاً.. وهي تعني أناساً هم من الرموز الأساسية في الحكم، ولعل بعضهم من أركانه، أو لهم دور فاعل في تأييده، وتشجيده.. فلو شاعت أقوال ومواقف النبي «صلى الله عليه وآله» من هؤلاء، فسيكون هؤلاء الحكام في موقع حرج جداً.

4 - يضاف إلى ذلك: أن هناك مواقف تأييد وثناء وتمجيد، وتسديد، وإخبارات عن النبي «صلى الله عليه وآله»، أوحاها إليه رب الأرض والسماء بحق أناس لا يطيق الغاصبون للخلافة ومحبوهم أن تظهر لهم تلك المناقب والكرامات، والمواقف والمقامات، وما حباهم الله به، وحملهم إياه من مسؤوليات..

وعلى رأس هؤلاء علي «عليه السلام» وأهل بيته، وشيعتهم الأخيار، مثل: سلمان، والمقداد، وأبي ذر، وعمار وغيرهم.

حيث إن ظهور ذلك سوف ينتهي بفضيحة لا يمكن تحملها، ولربما يكون له تفاعلات خطيرة على حكوماتهم، وعلى مواقعهم، ويحرمهم من أية فرصة للإستمرار في سلطان بدأوه بالجرأة على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، واتهامهم إياه بالهجر والهديان، وواصلوا بعده العدوان على أقدس الناس، وأطهر الناس، وأكرم الناس على الله، وهم أهل بيت النبوة، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وقد أشرنا إلى ذلك في العديد من الموارد.

5 - إن هؤلاء كانوا يرغبون باستبدال بعض ما صدر عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» ببعض آرائهم التي يرون أنها تلبي حاجاتهم وطموحاتهم.. وهو ما سُمّي بعد ذلك بـ: «سنة الشيخين».. ولم يكن يمكنهم ذلك إلا بالمنع من تداول أقوال رسول الله «صلى الله عليه وآله» وأفعاله لكي لا يبقى للناس مفرّ من العمل بالسنة التي يفرضونها عليهم..

وعلي × ماذا يقول:

أما أمير المؤمنين «عليه السلام»، وشيعته، والواعون من رجال هذه الأمة، فقد تصدوا بصلافة وحزم لهذه السياسة التي تستهدف حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله»، حتى لقد رفض «عليه السلام» في الشورى عرض الخلافة في مقابل اشتراط العمل بسنة الشيخين.

وقد طرد «عليه السلام» القصاصين من المساجد، ورفع الحظر

المفروض على رواية الحديث عن النبي «صلى الله عليه وآله» (1).
وروا عن علي «عليه السلام»: أنه قال: «قيدوا العلم، قيدوا العلم» مرتين. ونحوه غيره (2).

كما أنه «عليه السلام» يقول: «من يشتري منا علماً بدرهم؟! قال الحارث الأعور: فذهبت فاشتريت صحفاً بدرهم، ثم جئت بها».

وفي بعض النصوص: «فكتب له علماً كثيراً» (3).

(1) سرگزشت حديث (فارسي) هامش ص 28 وراجع: كنز العمال ج 10 ص 281 عن المروزي في العلم، والنحاس في ناسخه، والعسكري في المواعظ. وعن قوت القلوب ج 2 ص 302.
وراجع: الحوادث والبدع ص 100 والجامع لأحكام القرآن ج 2 ص 62 والدر المنثور ج 1 ص 106.

(2) تقييد العلم للخطيب البغدادي ص 89 عن الحارث، وص 90 عن حبيب بن جري، وبهامشه قال: «وفي حض عليّ على الكتابة انظر: معادن الجوهر للأمين العاملي ج 1 ص 3».

وراجع: الثاقب في المناقب ص 278 وشرح مئة كلمة لأمير المؤمنين لابن ميثم البحراني ص 261.

(3) التراتيب الإدارية ج 2 ص 259 والطبقات الكبرى لابن سعد (ط ليدن) ج 6 ص 116 و (ط صادر) ج 6 ص 168 وتاريخ بغداد ج 8 ص 357 و (ط دار الكتب العلمية) ج 8 ص 352 وكنز العمال ج 10 ص 261 وتقييد العلم ص 90 وفي هامشه عن تقدم، وكتاب العلم لأبي خيثمة ص 34 والمحدث الفاصل

وعن علي «عليه السلام» قال: تزاوروا، وتذاكروا الحديث، ولا تتركوه يدرس (1).

وعنه «عليه السلام»: «إذا كتبت الحديث فاكتبوه بإسناده، فإن يك حقاً كنتم شركاء في الأجر، وإن يك باطلاً كان وزره عليه» (2).
ومثل ذلك كثير عنه «عليه السلام» (3).

علي × أكثر الصحابة حديثاً:

وقد كتب علي «عليه السلام» كتباً كثيرة أملاها عليه رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وتوارثها عنه الأئمة من ولده «صلوات الله عليهم» (4).

ج4 ص3 و (ط دار الفكر سنة 1404هـ) ص370. والغارات للثقي ج2
ص718 والعلل لابن حنبل ج1 ص213 وتاريخ مدينة دمشق ج46
ص301.

- (1) كنز العمال ج10 ص304 ومعرفة علوم الحديث ص60.
- (2) كنز العمال ج10 ص222 عن المستدرک، وأبي نعيم، وابن عساکر.
- (3) راجع على سبيل المثال: كنز العمال ج10 كتاب العلم..
- (4) ذكر العلامة الأحمدي في كتابه مكاتيب الرسول ج2 ص71 - 89 طائفة من المصادر لذلك، لكنه أضاف في الطبعة الثانية لهذا الكتاب عشرات النصوص والمصادر الأخرى، ويمكن مراجعة: وسائل الشيعة، كتاب القضاء، وكتاب الحدود، والكافي ج7 ص77 و94 و98 وج2 ص66 وكنز العمال ج1 ص337 ورجال النجاشي ص255 وأدب الإماماء

ومع أنه «عليه السلام» كان أكثر أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» حديثاً، حتى لقد سئل هو عن سبب ذلك، فقليل له: ما بالك أكثر أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» حديثاً؟!.

فقال: كنت إذا سألته أنبأني، وإذا سكت ابتدأني (1).

والإستملاء ص 12 وحياة الصحابة ج 3 ص 521 - 522 ومسنند أحمد ج 1 ص 116 والغدير ج 8 ص 168 والمراجعات (ط مؤسسة الأعلمي) ص 305 و 306 وربيع الأبرار ج 3 ص 294 والبحار ج 72 ص 274 وراجع: صحيح البخاري (ط سنة 1309 هـ) ج 1 ص 20 - 21 والبداية والنهاية ج 5 ص 251 وراجع: طبقات ابن سعد ج 5 ص 77 وعلوم الحديث لابن الصلاح ص 161 والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (متناً وهامشاً) ص 132 وتقييد العلم ص 88 و 89 والرحلة في طلب الحديث ص 130.

(1) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج 2 ص 98 وترجمة الإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» من تاريخ ابن عساكر (بتحقيق المحمودي) ج 2 ص 456 وكتاب = = الأربعين للماحوزي ص 458 وفيض القدير ج 4 ص 470 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 2 ص 338 وتاريخ مدينة دمشق ج 42 ص 377 و 378 و 386 وراجع: الأمالي للصدوق ص 315 وسنن الترمذي ج 5 ص 301 والمستدرک للحاكم ج 3 ص 125 والمصنف لابن أبي شيبة ج 7 ص 495 والسنن الكبرى للنسائي ج 5 ص 142.

وراجع: خصائص أمير المؤمنين «عليه السلام» للنسائي ص 112 وأسد الغابة ج 4 ص 29 وتهذيب الكمال ج 15 ص 372 وكنز العمال ج 13 ص 120 و 128

نعم. رغم ذلك، فإنهم يزعمون: أن ما روي عنه «عليه السلام» هو مئة وثمانية وخمسون حديثاً فقط.. في حين أن ما رواه عن أبي هريرة، الذي لم ير النبي «صلى الله عليه وآله» إلا بمقدار يسير جداً قد بلغ 5374 حديثاً، فتبارك الله أحسن الخالقين⁽¹⁾.

ومستدرك الوسائل ج17 ص342 وتهذيب التهذيب ج5 ص297 ومطالب السؤل ص106 وينايع المودة ج2 ص184 و 394 وغاية المرام ج2 ص101 وج3 ص114 وج6 ص48 و 103 وعجائب أحكام أمير المؤمنين ص217 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج1 ص333 والعمدة لابن البطريق ص283 و 403 وعيون الحكم والمواعظ للواسطي ص397 وذخائر العقبى ص94 والمحتضر للحلي ص158 والصراط المستقيم ج3 ص258 وكتاب الأربعين للشيرازي ص309 و 479 وبحار الأنوار ج26 ص153 وج37 ص73 وج40 ص185 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج6 ص519 و 523 وج17 ص50 و 462 وج23 ص100 و 101 و 102 و 105 و 106 وج30 ص348.

(1) أضواء على السنة المحمدية للشيخ محمود أبي رية ص224 و 225 وراجع: أبو هريرة للسيد شرف الدين ص46 ومستدركات علم رجال الحديث ج8 ص475 وأضواء على الصحيحين للشيخ محمد صادق النجمي ص99 ومسند ابن راهويه ج1 ص8 و 47 وشيخ المضيرة أبو هريرة لأبي رية ص124 و 132 والأعلام للزركلي ج3 ص308 وغريب الحديث لابن سلام ج4 ص179.

محاولة فاشلة:

هذا.. وقد بذلت من الفريق الحاكم محاولة للوقوف في وجه علي «عليه السلام»، وصدّه عن إشاعة أحكام الله تبارك وتعالى، فوجدوا منه الموقف الحازم والحاسم، الذي اضطرهم إلى التراجع والإعتذار. فقد روي العياشي، عن عبد الله بن علي الحلبي، عن أبي جعفر وأبي عبد الله «عليه السلام»، قال: حج عمر أول سنة حج وهو خليفة، فحجّ تلك السنة المهاجرون والأنصار.

وكان علي «عليه السلام» قد حجّ في تلك السنة بالحسن والحسين «عليهما السلام»، وبعده الله بن جعفر، قال: فلما أحرم عبد الله لبس إزاراً ورداءً، ممشقين - مصبوغين بطين المشق - ثم أتى، فنظر إليه عمر وهو يلبي، وعليه الإزار والرداء، وهو يسير إلى جنب علي «عليه السلام»، فقال عمر من خلفهم: ما هذه البدعة التي في الحرم؟!.

فالتفت إليه علي «عليه السلام» فقال له: يا عمر، لا ينبغي لأحد أن يعلمنا السنّة!!.

فقال عمر: صدقت يا أبا الحسن، لا والله، ما علمت أنكم هم(1).

(1) تفسير العياشي ج 2 ص 38 وبحار الأنوار ج 96 ص 142 و 227 والبرهان (تفسير) ج 2 ص 49 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 12 ص 483 و (ط دار الإسلامية) ج 9 ص 122 وجامع أحاديث الشيعة ج 11 ص 41.

فإن تراجع عمر المباشر يدل على أن ما زعمه بدعة لم يكن كذلك، لأنه لو كان بدعة فلا ينبغي، بل لا يجوز له أن يتراجع، حتى لو كان العامل بالبدعة هو علي «عليه السلام»، ولا أقل من أن يبين له ذلك، ويقيم عليه الحجة فيه..

على أن نفس جواب علي «عليه السلام» يفيد: أن ما فعله ليس خارجاً عن السنة، وأنه كان بها عارفاً. بل هو أعرف بها من كل أحد..

لا يقطعون أمراً دون علي ×:

وقد ذكر الراغب الأصفهاني: أن عمر قال لابن عباس عن علي «عليه السلام»: «لا جرم، فكيف ترى؟! والله ما نقطع أمراً دونه، ولا نعمل شيئاً حتى نستأذنه..» (1).

ونقول:

1 - ورد في بعض الروايات أيضاً ما يدل على هذه السياسة، وأن عمر قد قال لأعوانه: «لا تعصوا لعلي أمراً». وقد ذكرنا ذلك في هذا موضع آخر من الكتاب.

(1) محاضرات الراغب ج7 ص213 (وط. أخرى) ج2 ص478 واليقين لابن طاووس ص523 وبحار الأنوار ج30 ص212 والغدير ج1 ص389 ومناقب علي بن = أبي طالب «عليه السلام» لابن مردويه الأصفهاني ص126 وأعيان الشيعة ج6 ص161.

ويؤيد ذلك مراجعات عمر لعلي في الأمور المشككة، وفي كثير من الأحكام، وقول عمر: لولا علي لهلك عمر، حتى قيل: إنه قال ذلك في سبعين موطناً(1).

وكان يتعوذ من معضلة ليس لها أبو الحسن(2).

وأخرج أحمد في المناقب: أن عمر بن الخطاب إذا أشكل عليه

(1) الأنوار العلوية ص 95 عن سعيد بن المسيب، ومصباح الهداية في إثبات الولاية ص 62 و 309.

(2) ينابيع المودة ج 2 ص 172 عن أحمد، وأبي عمر، وذخائر العقبى ص 82 وشرح الأخبار ج 2 ص 565 ودلائل الإمامة ص 21 والعمدة لابن البطريق ص 257 والطرائف لابن طاووس ص 473 والصراف المستقيم ج 1 ص 224 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 545 وعن كفاية الطالب ص 95 والصواعق المحرقة ص 76 وتذكرة الخواص ص 154 وبحار الأنوار ج 40 ص 148 و 300 ج 55 ص 168 وكتاب الأربعين للماحوزي ص 455 و 459 ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرازي ص 193 و 201 والغدير ج 3 ص 98 = = ومستدرک سفينة البحار ج 7 ص 270 و 428 وفتح الباري ج 13 ص 286 وتأويل مختلف الحديث ص 152 والإستيعاب ج 3 ص 1102 ونظم درر السمطين ص 131 وفيض القدير ج 4 ص 470 وأسد الغابة ج 4 ص 23 وتهذيب التهذيب ج 7 ص 296 ومطالب السؤل ص 163 ونهج الإيمان ص 147 و 283 والفصول المهمة لابن الصباغ ج 1 ص 201 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 1 ص 195.

شيء أخذ من علي(1).

وسئلت عائشة عن المسح على الخفين، فقالت: انتت علياً فاسأله(2).

-
- (1) ينابيع المودة ج 2 ص 172 وذخائر العقبى ص 79 وراجع: العمدة لابن البطريق ص 136 و 258 والطرائف لابن طاووس ص 53 وحلية الأبرار ج 2 ص 424 وبحار الأنوار ج 33 ص 295 وج 37 ص 266 وكتاب الأربعين للماحوزي ص 81 و 201 و 202 والمراجعات ص 200 والغدير ج 3 ص 98 وج 6 ص 250 ومستدرك سفينة البحار ج 10 ص 30 وتاريخ مدينة دمشق ج 42 ص 171 وج 59 ص 74 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 1 ص 197 و 297 وغاية المرام ج 2 ص 30 و 37 و 64 و 205 و 258 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 5 ص 194 وج 7 ص 632 وج 16 ص 13 وج 21 ص 171 وج 30 ص 498 وج 31 ص 538 و 539.
- (2) ينابيع المودة ج 2 ص 172 وذخائر العقبى ص 79 ومناقب أهل البيت «عليهم = السلام» للشيرواني ص 195 ومسند أحمد ج 1 ص 10 و 146 وج 6 ص 110 وصحيح مسلم ج 1 ص 160 وسنن ابن ماجه ج 1 ص 183 والسنن الكبرى للبيهقي ج 1 ص 272 و 275 و 277 ومسند أبي داود الطيالسي ص 15 والسنن الكبرى للنسائي ج 1 ص 92 ومسند أبي يعلى ج 1 ص 229 وشرح مسلم للنووي ج 3 ص 175 والمصنف للصنعاني ج 1 ص 202 و 203 ومسند الحميدي ج 1 ص 25 ومسند ابن الجعد ص 371 وصحيح ابن خزيمة ج 1 ص 98 وأمالى المحاملى ص 158 ومسند أبي حنيفة ص 73 والإستيعاب ج 3 ص 1107 والأذكار النووية ص 313 ونصب الراية ج 1 ص 251 وكنز العمال ج 9 ص 606

والشواهد على ذلك في عهد أبي بكر، وعمر وعثمان، ومعاولية كثيرة..

وقد ذكرنا في كتابنا هذا شطراً وافراً منها، فلا حاجة إلى تكثير النصوص هنا..

2 - إنها السياسة التي ظهرت بوجهين مختلفين إلى حد التباين، أشار إليهما الكميت الأسدي رحمه الله، وهو يوازن بين سياسة أهل بيت العصمة «عليهم السلام» من جهة.. وسياسة بني أمية من جهة أخرى، فيقول:

ساسة لا كمن يرى النا س سواء ورعية الأنعام
جزذي الصوف وانتقاء لذي المخة نعقاً ودعدعاً بالبهم
فعمر ينتهج سياسة تقول: كل شيء يهون في سبيل وصوله إلى
الخلافة، والإحتفاظ بها، وإبعاد علي وبني هاشم عنها.

فلا مانع من ضرب الزهراء «عليها السلام»، وإسقاط جنينها،

وشرح مسند أبي حنيفة ص 259 والتفسير الكبير للرازي ج 11 ص 164
وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 1 ص 197 وكشاف القناع ج 1 ص 134
والمعجم الأوسط للطبراني ج 5 ص 237 و 299 والإستذكار ج 1
ص 220 والتمهيد لابن عبد البر ج 11 ص 142 و 153 ونصب الراية ج 1
ص 239 وتاريخ بغداد ج 11 ص 245 و 246 وتاريخ مدينة دمشق ج 23
ص 65 وسير أعلام النبلاء ج 4 ص 107 وشرح إحقاق الحق (الملحقات)
ج 31 ص 462.

ولا إشكال في اتهام النبي «صلى الله عليه وآله» - وهو يسمع - بأنه يهجر، ويهذي.

ولا مانع من نقض البيعة التي أعطاها لـعلي «عليه السلام» في غدير خم.

ولا مانع من بذل المحاولة لاغتيال علي «عليه السلام».. وربما التحريض أو التدبير لاغتيال سعد بن عبادة.. ونحو ذلك مما يدخل في هذا السياق.

فإذا حصلوا على ما يريدون، وتحكموا بالبلاد والعباد، فلا مانع من إسكات علي «عليه السلام» وتحاشي اعتراضاته على أخطائهم في بيان الأحكام، ومعالجاتهم للقضايا، بإعطائه دوراً فاعلاً في هذا المجال، ليظهروا للملأ أنهم منصفون، ومتسامحون، وأنهم ليس لديهم مشكلة مع علي.. وأن ما جرى إنما كان بمثابة سحابة صيف أبرقت، وأرعدت، ثم انقشعت دون أن تمطر.

وسيكونون سعداء إذا أدت هذه السياسة إلى إزالة ما في قلب علي «عليه السلام» تجاههم، أو إذا أدت إلى أن يسلموا هذا الأمر، ويرضى بهذا الدور الذي أوكل إليه، وتصير دعوته لهم، ويصبح من الأعمار التي تدور في فلكهم، وتسبح في مدارهم.

فأساس هذه السياسة هو الإحتفاظ بالخلافة، وسلامة مصلحتهم الشخصية أو الفتوية بأي ثمن.. ومن دون أية حدود أو قيود..

أما سياسة علي وأهل بيته «عليهم السلام»، فمحورها حفظ

الدين، وسلامة الشريعة، مهما ناله هو وأهل بيته «عليهم السلام» من ظلم وحيف، على قاعدة: «لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن فيها جور إلا علي خاصة»⁽¹⁾.

وأهم شيء بالنسبة للمسلمين هو حفظ دينهم، وتبليغهم وتعليمهم الأحكام، وصيانة حقائق الإيمان من التزييف والتحريف.

ويتم ذلك بإفهام الناس: أن أهل البيت «عليهم السلام» هم المرجعية الإلهية في ذلك كله، وأن كل من عداهم لا يحق له أن يدعي هذا المقام لنفسه.

وقد استطاع علي «عليه السلام» أن يحقق هذا الهدف، بصورة جلية وواضحة..

ولم يمنعه ذلك من أن يذكر الناس باستمرار بحقه المغتصب، الذي جعله الله تعالى له.. وتبقى مسؤولية نصرته ومعاونته على استرجاع هذا الحق تقع على عاتق الناس أنفسهم، على قاعدة: إن لنا عليكم حقاً برسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولكم علينا حق به، فإن أنتم أدبتم لنا الحق، وجب علينا الحق لكم⁽²⁾.

(1) راجع: نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 1 ص 124 وبحار الأنوار ج 29 ص 612 والإمام علي بن أبي طالب «عليهم السلام» للهمداني ص 703 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 6 ص 166.

(2) راجع: روضة الواعظين ص 226 ومقاتل الطالبين ص 376 والإرشاد

لأنه «عليه السلام» قد حفظ معنى الإمامة لهم، وأبقاه حياً وواضحاً في عقولهم وقلوبهم، وفي وجدانهم على مدى الدهور والعصور، وإلى أن تقوم الساعة. ومنع من تسرب أي ضعف أو خلل أو وهن إليه، كما أنه أفهمهم أن مرجعيتهم الحقيقة في الدين ومفاهيمه، وعقائده وشرائعه منحصرة بأهل البيت «عليهم السلام».

فعلیهم هم أن یقوموا بواجب النصرة والمعونة، فإخلاقهم بواجبهم يلحق الضرر بهم، ولا يرتب علیه صلوات الله وسلامه علیه أية مسؤولية.

للمفيد ج2 ص262 وبحار الأنوار ج49 ص146 ومسند الإمام الرضا «عليه السلام» للعطاردي ج1 ص122 وأعيان الشيعة ج2 ص19 وإعلام الوری ج2 ص74 والدر النظیم ص680 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج33 ص179.

الفصل الثالث:

دفاع عن التاريخ الهجري..

علي × ووضع التاريخ الهجري:

ويقول المؤرخون: إن أول من أرخ بالهجرة النبوية، هو الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، وأكثرهم يذكر: أن اختياره الهجرة مبدأ للتاريخ كان بإشارة علي بن أبي طالب صلوات الله وسلامه عليه⁽¹⁾.

(1) راجع: تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص76 والكامل لابن الأثير (ط دار صادر) ج2 ص526 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج2 ص112 وج3 ص144 وسبل الهدى والرشاد ج12 ص38 وتاريخ اليعقوبي (ط صادر) ج2 ص145 والتنبيه والإشراف ص252 ومحاضرة الأوائل ص28 وتهذيب تاريخ ابن عساكر ج1 ص23 وفتح الباري ج7 ص209 والثقات لابن حبان ج2 ص206 وتاريخ الخلفاء ص132 و 136 و 23 و 138 عن البخاري في تاريخه، وبحار الأنوار ج40 ص218 وج58 ص350 - 351 بعد تصحيح أرقام صفحاته وج40 ص218 وسفينة البحار ج2 ص641 ومناقب آل أبي طالب ج2 ص144 و (ط المكتبة الحيدرية) ج1 ص406 عن الطبري، ومجاهد في تاريخيهما، والإعلان بالتوبيخ ص80 و 81 وإقبال الأعمال لابن طاووس ج3 ص22 وأعيان الشيعة ج1 ص349 وعلي والخلفاء ص139 = 141 وكنز العمال ج10 ص310 وقاموس الرجال للتستري ج12 ص372 والتاريخ

وبعض منهم يقول: إن المشير عليه بذلك ليس علياً فقط، بل معه بعض الصحابة أيضاً⁽¹⁾.

وربما تكون إضافة بعض الصحابة تهدف إلى التخفيف من وهج الحدث.. وإلا فلماذا لا يذكر معظمهم سوى مشورة علي «عليه السلام»؟!!

قال ابن كثير: «قال الواقدي: وفي ربيع الأول من هذه السنة - أعني سنة ست عشرة، أو سبع عشرة، أو ثماني عشرة⁽²⁾ - كتب عمر بن الخطاب التاريخ، وهو أول من كتبه.

قلت: قد ذكرنا سببه في سيرة عمر، وذلك: أنه رفع إلى عمر صك مكتوب لرجل على آخر بدين، يحل عليه في شعبان.

فقال: أي شعبان؟! أمن هذه السنة، أم التي قبلها، أم التي بعدها؟!!

ثم جمع الناس (أي أصحاب النبي «صلى الله عليه وآله») فقال:

الصغير للبخاري ج 1 ص 41 والتاريخ الكبير للبخاري ج 1 ص 9 وتاريخ مدينة دمشق ج 1 ص 44 والمستدرك للحاكم ج 3 ص 14 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 8 ص 220 عن الوسائل للسيوطي ص 129 وسيأتي جانب من المصادر لذلك فيما يأتي.

(1) البداية والنهاية ج 7 ص 74 والوزراء والكتاب ص 20 ومآثر الإنافة ج 3 ص 336.

(2) الوزراء والكتاب ص 20 والبداية والنهاية ج 3 ص 206 و 207 و (ط دار إحياء التراث العربي) ج 7 ص 85 و (ط مكتبة المعارف) ج 4 ص 73.

ضعوا للناس شيئاً يعرفون به حلول ديونهم.

فيقال: إنهم أراد بعضهم (وهو الهرمزان)⁽¹⁾: أن يؤرخوا كما تؤرخ الفرس بملوكهم، كلما هلك ملك أرخوا من تاريخ ولاية الذي بعده، فكرهوا ذلك.

ومنهم من قال (وهم بعض مسلمي اليهود)⁽²⁾: أرخوا بتاريخ الروم، من زمان إسكندر، فكرهوا ذلك لطوله أيضاً.

وقال قائلون: أرخوا من مولد رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وقال آخرون: من مبعثه.

وأشار علي بن أبي طالب «عليه السلام» وآخرون:

«أن يؤرخ من هجرته إلى المدينة، لظهوره لكل أحد، فإنه أظهر

(1) صرح باسم (الهرمزان) في صبح الأعشى ج 6 ص 241 عن تاريخ أبي الفداء، وقد ذكر: أن عمر أرسل إليه فاستشاره، وليراجع أيضاً: البحار ج 58 ص 349 و 350 بعد تصحيح أرقام صفحاته، وسفينة البحار ج 2 ص 641 وتاريخ ابن الوردي ج 1 ص 145 والأنس الجليل في أخبار القدس والخليل ج 1 ص 187 والخطط للمقريزي ج 1 ص 284 وفيه: أن عمر استدعاه.

(2) هذه الفقرة في الإعلان بالتوبيخ ص 81 وبحار الأنوار ج 58 ص 350 وفي نزهة الجليس ج 1 ص 22 عن تاريخ ابن عساكر: أن النصاري كانوا يؤرخون بتاريخ الإسكندر.. كما أن كتاب تاريخ مختصر الدول لابن العبري النصراني: قد جرى على تاريخ الإسكندر..

من المولد، والمبعث، فاستحسن عمر ذلك والصحابة.

فأمر عمر: أن يؤرخ من هجرة رسول الله «صلى الله عليه وآله»⁽¹⁾.

(1) راجع جميع ما تقدم في: البداية والنهاية ج 7 ص 73 و 74 وليراجع أيضاً ج 3 ص 306 و (ط دار إحياء التراث) ج 3 ص 251 و ج 7 ص 85 وتاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص 75 و 76 وتهذيب تاريخ ابن عساكر ج 1 ص 22 و 23 وشرح النهج للمعتزلي ج 12 ص 74 وعجائب الآثار ج 1 ص 6 والسيرة النبوية لابن كثير ج 2 ص 287 وسبل الهدى والرشاد ج 12 ص 38 وغاية المرام ج 5 ص 268 ونفس الرحمن في فضائل سلمان ص 182 وعلي والخلفاء ص 240 عنه ملخصاً.

وراجع: الإعلان بالتوبيخ ص 79 و 80 و 81 ومنتخب كنز العمال (هامش مسند أحمد) ج 4 ص 67 والكامل لابن الأثير (ط صادر) ج 1 ص 10 وكنز العمال ج 10 ص 195 و (ط مؤسسة الرسالة) ج 10 ص 313 عن المستدرك، وعن البخاري في الأدب، وراجع ص 193 عن ابن أبي خيثمة، وتفسير الألوسي ج 10 ص 90 وتاريخ مدينة دمشق ج 1 ص 40 و 41 وبحار الأنوار ج 55 ص 349 وعمدة القاري ج 17 ص 66 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 12 ص 74 وجواهر العقود ج 2 ص 479 ونزهة الجليس ج 1 ص 21 وتاريخ الأمم والملوك (ط دار المعارف بمصر) ج 2 ص 388 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 2 ص 111 والوزراء والكتاب ص 20 وفتح الباري ج 7 ص 209 وصبح الأعشى ج 6 ص 241 عن ابن حاجب النعمان في ذخيرة الكتاب: أن أبا موسى = كتب إلى عمر أنه يأتيينا من قبلك كتب لا نعرف نعمل فيها قد قرأنا صكاً محله شعبان فما ندري أي

وعن سعيد بن المسيب قال: «جمع عمر الناس فسألهم: من أي يوم يكتب التاريخ؟! يوم يكتب التاريخ؟!

فقال علي بن أبي طالب «عليه السلام»: من يوم هاجر رسول الله «صلى الله عليه وآله» وترك أرض الشرك، ففعله عمر رضي الله عنه.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الأسناد، ولم يخرجاه»⁽¹⁾.

وقال اليعقوبي في حوادث سنة 16 هـ: «وفيها أرخ الكتب، وأراد أن يكتب التاريخ منذ مولد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ثم قال: من المبعث، فأشار عليه علي بن أبي طالب «عليه السلام»: أن يكتبه من

الشعبانين هو: الماضي؟ أو الآتي؟ فجمع الصحابة الخ ما في المتن. وليراجع أيضاً: الأوائل لأبي هلال العسكري ج 1 ص 223.

(1) مستدرك الحاكم ج 3 ص 14 وتلخيص المستدرك للذهبي هامش الصفحة ذاتها وصححه أيضاً، والإعلان بالتوبيخ ص 80 وفتح الباري ج 7 ص 209 والطبري (ط دار المعارف) ج 2 ص 391 وج 3 ص 144 وتاريخ عمر بن الخطاب ص 76 وتهذيب تاريخ ابن عساكر ج 1 ص 23 ومنتخب كنز العمال (بهامش مسند أحمد) ج 4 ص 67 وعلي والخلفاء ص 239 و 240 وكنز العمال ج 10 ص 193 و 192 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 8 ص 219 عن ابن عساكر، والمقرئ في كتاب الخطط والآثار ج 1 ص 284 والشماريخ للسيوطي (ط ليدن) ص 4 والتاريخ الكبير للبخاري ج 1 ص 9 والكامل (ط دار صادر) ج 1 ص 10.

الهجرة»(1).

إلى غير ذلك من النصوص، التي تقول: إن عمر هو أول من وضع التاريخ الهجري الإسلامي.

الرأي الأمثل:

ولكننا بدورنا نشك كثيراً في صحة هذا القول، ونعتقد: أن التاريخ الهجري وضع من زمن النبي «صلى الله عليه وآله»، وقد أرخ به النبي «صلى الله عليه وآله» نفسه أكثر من مرة، وفي أكثر من مناسبة(2).

وما حدث في زمن عمر هو فقط: جعل مبدأ السنة شهر محرم بدلاً من ربيع الأول، كما أشار إليه صاحب بن عباد(3).

(1) تاريخ اليعقوبي (ط صادر) ج 2 ص 145.

(2) تحدثنا عن ذلك في كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله».

(3) عنوان المعارف وذكر الخلفاء ص 11. وراجع: تفسير الألوسي ج 2 ص 60 وتاريخ مدينة دمشق ج 1 ص 45 والبداية والنهاية ج 3 ص 252 والسيرة النبوية لابن كثير ج 2 ص 289 وسبل الهدى والرشاد ج 12 ص 37 و 38 وفيض القدير ج 1 ص 133 وتاريخ الأمم والملوك ج 2 ص 111 والكامل في التاريخ ج 1 ص 11 والمجموع للنووي ج 17 ص 208.

من المشير بمحرم؟!:

أما من الذي أشار بمحرم بدلاً من ربيع الأول، فقد اختلفت الروايات فيه أيضاً، فيقال: إن ذلك كان بإشارة عثمان بن عفان(1).

وقيل: بل هو رأي عمر نفسه(2). لتكون الأشهر الحرام في سنة واحدة(3).

مع أن الأشهر الحرم ستبقى في سنة واحدة حتى لو كان مبد السنة ربيع الأول أيضاً..

وبعضهم قال: إن عبد الرحمن بن عوف أشار بشهر رجب،

(1) نزهة الجليس ج 1 ص 21 وفتح الباري ج 7 ص 209 والإعلان بالتوبيخ ص 80 ومنتخب كنز العمال (بهامش مسند أحمد) ج 4 ص 67 والشماريخ (ط سنة 1971م) ص 10 وكنز العمال ج 17 ص 145 عن ابن عساكر وج 10 ص 193 و (ط مؤسسة الرسالة) ج 10 ص 311 عن أبي خيثمة في تاريخه، وتاريخ مدينة دمشق ج 1 ص 45 وسبل الهدى والرشاد ج 12 ص 38.

(2) الإعلان بالتوبيخ ص 79، وليراجع الوزراء والكتاب ص 20 وفتح الباري ج 7 ص 209 ومآثر الانافة ج 3 ص 337 والأوائل ج 1 ص 223 وراجع الهامش التالي.

(3) الأوائل ج 1 ص 223 وراجع: السيرة النبوية لابن كثير ج 3 ص 180 والبداية والنهاية ج 4 ص 107.

فأشار علي «عليه السلام» في مقابل ذلك بشهر محرم، فقبل منه (1).
ويقول آخرون: إن عمر ابتداء من المحرم، بعد إشارة علي «عليه
السلام» وعثمان بذلك (2).

وفريق آخر يقول: فاستفدنا من مجموع هذه الآثار: أن الذي أشار
بالمحرم عمر، وعثمان، وعلي «عليه السلام» (3).

ولكننا نستبعد كثيراً: أن يكون علي «عليه السلام» قد أشار
بترك ربيع الأول، والأخذ بشهر محرم، الذي كان أول السنة عند
العرب في الجاهلية (4)، بل نكاد نجزم بخلافه، وأنه «عليه السلام»
كان مصراً على شهر ربيع الأول مدة حياته صلوات الله وسلامه
عليه.

ولم يكن ذلك رأيه وحده، بل كان هذا هو رأي جمع كبير من

(1) الإعلان بالتوبيخ (ط القاهرة) ص 81 وقال ص 82: إن الديلمي في الفردوس،
وولده روي ذلك عن علي، وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 8 ص 220 عن
الإعلان.

(2) تاريخ الخميس ج 1 ص 338 ووفاء الوفاء ج 1 ص 248.

(3) الإعلان بالتوبيخ لمن يذم التاريخ ص 80 وإرشاد الساري ج 6 ص 234
وفتح الباري ج 7 ص 209 - 210.

(4) البداية والنهاية ج 3 ص 207 و 208 و (ط دار إحياء التراث) ج 3
ص 253 وبحار الأنوار ج 55 ص 368 و 376 وج 56 ص 123 والسيرة
النبوية لابن كثير ج 2 ص 288 و 289 والميزان ج 3 ص 232.

المسلمين الأبرار، والصحابة الأخيار، وقد ذكرنا بعضهم في كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» فليراجع..

غير أننا نشير هنا إلى ما يلي:

1 - تقدم: أنه «عليه السلام» أشار عليهم بأن يكتبوا التاريخ من «يوم هاجر»، أو من «يوم ترك النبي «صلى الله عليه وآله» أرض الشرك» كما هو صريح رواية ابن المسيب المتقدمة.

وهذا يدل على أنه «عليه السلام» يريد أن يكون مبدأ التاريخ هو شهر ربيع الأول لا شهر محرم، لأن يوم هجرته «صلى الله عليه وآله» كان أول يوم من شهر ربيع الأول.

2 - جاء فيما كتبه علي «عليه السلام» على عهد أهل نجران العبارة التالية: «وكتب عبد الله⁽¹⁾ بن أبي رافع، لعشر خلون من جمادى الآخرة، سنة سبع وثلاثين، منذ ولج رسول الله «صلى الله عليه وآله» المدينة»⁽²⁾.

وإنما ولجها رسول الله «صلى الله عليه وآله» في شهر ربيع الأول كما هو واضح، وهذا يدل على ما قلناه أيضاً..

(1) الظاهر أنه: عبيد الله.

(2) الخراج لأبي يوسف ص 81 وجمهرة رسائل العرب ج 1 ص 82 رقم 53 عنه.

ما فعله عمر:

أما ما فعله عمر فهو: أنه أراد أن يلغي التاريخ الذي وضعه رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فتصدى له علي «عليه السلام» بطريقة محرجة، واضطره إلى القبول ببقاء التاريخ الهجري..

ولكن عمر أبى إلا أن يترك بصماته على هذا الأمر، فجعل ابتداء حساب السنة من المحرم، وألغى شهر ربيع الأول، إما بقرار مباشر منه، أو باقتراح من عثمان بن عفان..

وقد ظهر لمسلمة اليهود آراء في ذلك الاجتماع، وآراء لغيرهم، كانت كلها تسعى لالغاء التاريخ الهجري، واستبداله بعام الفيل، أو ببعض تواريخ الأعاجم، أو بتاريخ الاسكندر «وكثر القول، وطال الخطب في تواريخ الأعاجم وغيرها» على حد تعبير المسعودي (1).

ولكن علياً «عليه السلام» أرجعهم إلى الحق.. وأصر على أن تبقى هجرة النبي «صلى الله عليه وآله» من دار الشرك، هي المحور والأساس.. فقد أعز الله تعالى بها هذا الدين، وانتشر الإسلام في طول البلاد وعرضها. ونشرت اعلامه، وظهرت دلائله في البلاد والعباد..

وأما التاريخ المتداول في هذه الأيام، والذي يبدأ بميلاد المسيح «عليه السلام»، فهو قد حدث في وقت متأخر.

وكان علماء النصارى يؤرخون بتاريخ الإسكندر إلى وقت

(1) التنبيه والإشراف ص 252.

قريب.. وتاريخ مختصر الدول لابن العبري الملطي شاهد صدق على ذلك، فإنه يعتمد تاريخ الإسكندر، كما يظهر لكل من رجع إليه ولاحظه..

كما أن ادعاء أن ميلاد السيد المسيح «عليه السلام» كان في الخامس والعشرين من شهر كانون الأول غير دقيق، فقد روي عن الإمام الصادق «عليه السلام» تكذيب هذه الدعوى، وأنه ولد في النصف من حزيران، ويستوى الليل والنهار في النصف من آذار⁽¹⁾.

الفصل الرابع:

سياسات عمر في التمييز العنصري

(1) راجع: بحار الأنوار ج75 ص260 وتحف العقول ص375 ومستترك سفينة البحار ج9 ص298 ومختصر التاريخ لابن الكازروني ص67 ومروج الذهب ج2 ص179 و180.

بداية:

كان عمر بن الخطاب هو الذي بدأ سياسات التمييز العنصري في المجتمع الإسلامي، وعمل على تكريس ذلك بصورة قوية وشاملة.. وكان لعلي «عليه السلام» موقف من هذه السياسة بل سياسة أخرى تناقضها، فلا بد من عرض - ولو موجز - للسياسات والمواقف.. ونقتصر على ما كان لعلي فيه أثر ظاهر، فنقول:

سياسة عمر تجاه غير العرب:

قد ذكرنا طائفة من هذه السياسات في كتابنا: «سلمان الفارسي في مواجهة التحدي»، ونقتصر هنا على اقتباس بعض النماذج منها، ونحيل القارئ الكريم إلى ذلك الكتاب، فنقول:

روى شريك وغيره: أن عمر أراد بيع أهل السواد، فقال له علي «عليه السلام»: إن هذا مال أصبتم، ولن تصيبوا مثله، وإن بعتم فبقي (كذا) من يدخل في الإسلام لا شيء له.

قال: فما أصنع؟!

قال: دعهم شوكة للمسلمين.

فتركهم على أنهم عبيد.

ثم قال علي «عليه السلام»: فمن أسلم منهم فنصيبي منه حر (1).
ونقول:

المراد بأهل السواد: خصوص غير العرب منهم.

ومن أقوال عمر المشهورة قوله: «من كان جاره نبطياً، واحتاج إلى ثمنه فليبعه» (2).

(1) مناقب آل أبي طالب ج 2 ص 365 وبحار الأنوار ج 40 ص 233.

(2) عيون الأخبار لابن قتيبة ج 1 ص 130 وبغداد لطيفور ص 38 و 40 والمحاسن والمساوي ج 2 ص 278 والزهد والرقائق (قسم ما رواه نعيم بن حماد) ص 52 ومحاضرة الأدباء ج 1 ص 350 وقاموس الرجال للتستري

كما أن عمر بن الخطاب لم يُقَدِّ النَّبْطِي من عبادة بن الصامت، حين ضربه فشجه، لأن عبادة طلب منه أن يمسك له دابته فرفض، واكتفى بإعطائه دية الضربة(1).

وقد اعترض على أمير مكة نافع بن علقمة، لأنه ولي على مكة ومن بها من قريش رجلاً من الموالي، وهو عبد الرحمان بن أبزى(2).

وحين الكلام عن تدوين الدواوين قلنا: إنه فضل العرب على العجم حتى بالنسبة لنساء رسول الله «صلى الله عليه وآله» فراجع. ونهى عمر أيضاً أن يتزوج العجم من العرب، وقال: لأمنعن

ج12 ص150 ومعجم البلدان ج4 ص233 وراجع: الإيضاح لابن شاذان ص486 وراجع: قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ص264 عن ابن قتيبة والحموي.

(1) تهذيب تاريخ دمشق ج5 ص446 وتذكرة الحافظ ج1 ص31 والسنن الكبرى للبيهقي ج8 ص32 والمصنف لابن أبي شيبة ج6 ص419 وتاريخ مدينة دمشق ج19 ص297 وتذكرة الحفاظ للذهبي ج1 ص31 وجامع المسانيد والمراسيل ج14 ص460 وسير أعلام النبلاء ج2 ص440 وكنز العمال ج15 ص94 والغدير ج6 ص133.

(2) حياة الصحابة ج3 ص150 وكنز العمال ج5 ص216 و (ط مؤسسة الرسالة) ج13 ص560 عن أبي يعلى، والمصنف للصنعاني ج11 ص439 وفي هامشه عن مسلم وأبي يعلى ومنتخب كنز العمال (مطبوع مع مسند أحمد) ج5 ص216 ومسند أبي يعلى ج1 ص186.

فرجوهن (فروج ذوات الأنساب) إلا من الأكفاء. أو قال: لأمنعن
فروج العربيات إلا من الأكفاء(1).

ويقصد بالعجم: كل من ليس بعربي.

وقال الجاحظ: (وكان أشد منه (أي من أبي بكر) في أمر
المناكح)(2).

وقد أبى عمر أن يورث أحداً من الأعاجم إلا أحداً ولد في
العرب(3).

(1) الإيضاح لابن شاذان ص 280 و 286 وفي هوامشه عن مصادر عديدة.
وراجع: الإستغاثة ص 45 والسنن الكبرى للبيهقي ج 7 ص 133 والمصنف
للصنعاني ج 6 ص 152 و 154 ونفس الرحمان (ط حجرية) ص 29
ومحاضرات الأدباء المجلد الثاني ج 3 ص 208 والمبسوط للسرخسي ج 4
ص 196 والمغني لابن قدامة ج 7 ص 372 و 375 وكشاف القناع للبهوتي
ج 5 ص 73 والغارات للثقي ج 2 ص 822 والمسترشد ص 74 والمصنف
لابن أبي شيبة ج 3 ص 466 و سنن الدارقطني ج 3 ص 206 ومعرفة السنن
والآثار ج 5 ص 259 والشرح الكبير لابن قدامة ج 7 ص 462 و 466
وكنز العمال ج 16 ص 534 والجرح = = والتعديل للرازي ج 2 ص 124
وتاريخ مدينة دمشق ج 7 ص 147 وج 19 ص 193.

(2) العثمانية للجاحظ ص 211.

(3) الموطأ لمالك ج 2 ص 520 والغدير ج 6 ص 187 عنه، والمحلى لابن حزم
ج 9 ص 303 وبحار الأنوار ج 31 ص 40 والنص والإجتهد ص 267
وتحفة الأحوذى ج 1 ص 63 وبداية المجتهد ج 2 ص 351 وراجع:

- زاد رزين قوله:** أو امرأة جاءت حاملاً فولدت في العرب(1).
- ودخل عمر بن الخطاب السوق، فلم ير فيه في الغالب إلا النبط،
فاغتم لذلك(2).
- وقال:** لا يدخل الأعاجم سوقنا حتى يتفقهوا في الدين(3).
- ولكنه لم يمنع العرب من السوق حتى يتفقهوا في الدين، كما صنع
مع الأعاجم؟! مع الأعاجم!
- وقال عمر بن الخطاب:** عليكم بالتجارة، ولا تفتنكم هذه الحمراء
على دنياكم.
- قال أشهب:** كانت قریش تتجر، وكانت العرب تحقر التجارة(4).
- وكان عمر لا يترك أحداً من العجم يدخل المدينة(5).

الإستذكار لابن عبد البر ج 5 ص 372 وكنز العمال ج 11 ص 29 وتيسير
الوصول ج 2 ص 188 والمدونة الكبرى لمالك ج 3 ص 338 و 365 و
383.

- (1) تيسير الوصول ج 2 ص 188 وبحار الأنوار ج 31 ص 40.
- (2) التراتيب الإدارية ج 2 ص 20 وراجع ص 21.
- (3) التراتيب الإدارية ج 2 ص 17.
- (4) التراتيب الإدارية ج 2 ص 20 عن العتيبة، عن مالك.
- (5) راجع: مروج الذهب ج 2 ص 320 والمصنف للصنعاني ج 5 ص 474
وراجع: مجمع الزوائد ج 9 ص 75 عن الطبراني، والطبقات الكبرى لابن
سعد ج 3 ص 349 والمجروحون ج 3 ص 350 وتاريخ عمر بن الخطاب

والحمراء: هم الموالي (1).

سليم بن قيس يتحدث:

وقد جمع سليم بن قيس سياسات عمر هذه بصورة أوضح وأتم، فهو يقول: وإخراجه من المدينة كل أعجمي.

وإرساله إلى عماله بالبصرة بحبل طوله خمسة أشبار، وقوله: «من أخذتموه من الأعاجم فبلغ طول هذا الحبل، فاضربوا عنقه» (2).

وجاء في رسالة معاوية لزياد ما يلي:

«وانظر إلى الموالي ومن أسلم من الأعاجم، فخذهم بسنة عمر بن الخطاب، فإن في ذلك خزيهم وذلهم. أن تتكح العرب فيهم، ولا ينكحوهم. وأن ترثهم العرب ولا يرثوهم. وأن تقصر بهم في عطائهم وارزاقهم.

لابن الجوزي ص 238 و 241 وحياة الصحابة ج 2 ص 29.

(1) راجع: لسان العرب ج 4 ص 210 والنهاية في غريب الحديث ج 1 ص 438 والغارات للثقفى ج 2 ص 830 وبحار الأنوار ج 32 ص 523 وج 34 ص 319.

(2) كتاب سليم بن قيس ج 2 ص 682 وراجع: نفس الرحمان ص 568 - 570 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 2 ص 334 وبحار الأنوار ج 30 ص 309 وج 100 ص 165 ومستدرك سفينة البحار ج 7 ص 109.

وأن يُقدموا في المغازي، يصلحون الطريق، ويقطعون الشجر.
 ولا يؤم أحد منهم العرب في صلاة.
 ولا يتقدم أحد منهم في الصف الأول، إذا حضرت العرب، إلا أن
 يتموا الصف.
 ولا تولي أحداً منهم ثغراً من ثغور المسلمين، ولا مصراً من
 أمصارهم.
 ولا يلي أحد منهم قضاء المسلمين، ولا أحكامهم.
 فإن هذه سنة عمر فيهم وسيرته»..
إلى أن يقول:

«لولا أن عمر سن دية الموالي على النصف من دية العرب -
 وذلك أقرب للتقوى - لما كان للعرب فضل على العجم».
إلى أن قال: «وبحسبك ما سنه عمر فيهم فهو خزي لهم وذل».
إلى أن قال: «وحدثني ابن أبي معيط أنك أخبرته: أنك قرأت
 كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري، وبعث إليه بحبل طوله خمسة
 أشبار. وقال له: اعرض من قبلك من أهل البصرة، فمن وجدته من
 الموالي، ومن أسلم من الأعاجم قد بلغ خمسة أشبار، فقدمه فاضرب
 عنقه».

فشاورك أبو موسى في ذلك فنهيته، وأمرته أن يراجع عمر
 فراجعته، وذهبت أنت بالكتاب إلى عمر.

وإنما صنعت ما صنعت تعصباً للموالي، وأنت يومئذٍ تحسب أنك منهم، وأنت ابن عبيد، فلم تزل بعمر حتى رددته عن رأيه، وخوفته فرقة الناس، فرجع.

وقلت له: ما يؤمنك - وقد عاديت أهل هذا البيت - أن يثوروا إلى علي، فينهض بهم، فيزيل ملكك؟» فكف عن ذلك.

وما أعلم يا أخي: «أنه ولد مولود في آل أبي سفيان أعظم شؤماً عليهم منك، حين رددت عمر عن رأيه، ونهيته عنه».

إلى أن قال: «فلو كنت يا أخي لم ترد عمر عن رأيه لجرت سنة، ولا استأصلهم الله، وقطع أصلهم. وإذن لاستنتت به الخلفاء من بعده، حتى لا يبقى منهم شعر، ولا ظفر، ولا نافخ نار، فإنهم آفة الدين»(1).

الحبل الذي طوله خمسة أشبار:

والحبل الذي طوله خمسة أشبار نظير آخر في سياسات عمر للناس وهو الحبل الذي أرسله في صبيان سرقوا بالبصرة، وقال: من بلغ طول هذا الحبل فاقطعوه(2).

(1) كتاب سليم بن قيس ج 2 ص 740 - 745 و (ط أخرى) ص 282 ونفس الرحمان ص 568 - 570 وبحار الأنوار ج 33 ص 262 - 264. وراجع: الغارات للثقفى ج 2 ص 824.

(2) كتاب سليم بن قيس ج 2 ص 683 و (ط أخرى) ص 232 ومصباح البلاغة (مستدرک نهج البلاغة) ج 2 ص 334 وبحار الأنوار ج 30 ص 310

وروى ابن أبي مليكة: أن عمر كتب في غلام عراقي سرق: أن اشبروه، فإن وجدتموه ستة أشبار فاقطعوه، فشبر، فوجد ستة أشبار تنقص منه أنملة، فترك(1).

ثم جاء بعد ذلك من استفاد من حبل عمر ذي الأشبار الخمسة، فيأمر بقتل كل من يتهمة إذا بلغ خمسة أشبار، فإن إبراهيم الإمام أرسل إلى أبي مسلم يأمره «بقتل كل من شك فيه، أو وقع في نفسه شيء منه. وإن استطاع أن لا يدع بخراسان من يتكلم العربية إلا قتله فليفعل. وأي غلام بلغ خمسة أشبار يتهمة فليقتله الخ..»(2).

وج 100 ص 165 وغاية المرام ج 6 ص 134.

(1) المصنف لابن أبي شيبة ج 6 ص 471 و 472 والمصنف للصنعاني ج 10 ص 178 وكنز العمال ج 5 ص 544 والغدير ج 6 ص 171 وجامع المسانيد والمراسيل ج 14 ص 446.

(2) تاريخ الأمم والملوك (ط ليدن) ج 9 ص 1974 وج 10 ص 25 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 6 ص 14 و 15 والكامل في التاريخ ج 4 ص 295 والبداية والنهاية ج 10 ص 28 و 64 والإمامة والسياسة ج 2 ص 114 و (تحقيق الزيني) ج 2 ص 114 و(تحقيق الشيري) ج 2 ص 156 والنزاع والتخاصم ص 45 و (ط أخرى) ص 135 والعقد الفريد ج 4 ص 479 وشرح نهج البلاغة ج 3 ص 267 وضحي الإسلام ج 1 ص 32 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 3 ص 103.

سياسات عمر تجاه العرب:

ثم كانت لعمر بن الخطاب سياسات تكريس الإمتيازات، وتأكيد تفوق العرب على كل من عداهم، وتتجلى هذه السياسات، في أقواله ومواقفه وتصرفاته التالية:

تقدم: أنه لم يقتص للنبطي من عبادة بن الصامت، بل اكتفى بإعطائه الدية..

وتحدثنا عن تمييزه للعرب على غيرهم في العطاء وفي الأرزاق..

وأشرنا إلى منعه من زواج غير العربي بالعربية..

وقلنا: إنه منع غير العرب من الإرث.. إلخ....

ونضيف إلى ما تقدم: أنه لما ولي قال: إنه لقبيح بالعرب أن يملك بعضهم بعضاً. وقد وسع الله عز وجل وفتح الأعاجم. واستشار في فداء سبايا العرب في الجاهلية والإسلام إلا امرأة ولدت لسيدها(1).

قوله: ليس على عربي ملك(2).

-
- (1) راجع: الكامل في التاريخ ج 2 ص 382 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 2 ص 549 وقضاء أمير المؤمنين علي «عليه السلام» ص 263 و 264 وإمتاع الأسماع ج 14 ص 250.
- (2) الأموال ص 197 و 198 و 199 والإيضاح ص 249 وقضاء أمير

وقال: إني كرهت أن يصير السبي سنة على العرب(1).
وأعتق سبي اليمن وهن حبالى. وفرق بينهن وبين من
اشتراهن(2).
وأعتق كل مصل من سبي العرب، وشرط عليهم أن يخدموا
الخليفة بعده ثلاث سنين(3).

المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» ص264 وتاريخ الأمم
والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج2 ص549 والسنن الكبرى للبيهقي ج9
ص74 والمصنف للصنعاني ج7 ص278 والفايق في غريب الحديث ج3
ص258 والمصنف لابن أبي شيبة ج7 ص580 ونيل الأوطار ج8
ص150 والمسترشد ص115 و (ط سنة 1415هـ) ص525 وشرح نهج
البلاغة للمعتزلي ج12 ص144 والمحلى لابن حزم ج10 ص39 وسبل
السلام للكحلاني ج4 ص45 وكنز العمال ج6 ص545 وغريب الحديث
لابن سلام ج3 ص341 والنهاية في غريب الحديث ج4 ص361 والنظم
الأسلامية لصبحي الصالح ص463 ولسان العرب ج11 ص632.

- (1) تاريخ اليعقوبي ج2 ص139.
- (2) الإيضاح لابن شاذان ص249 والمثالب لابن شهر آشوب (مخطوط)
ص108.
- (3) المصنف للصنعاني ج8 ص380 و 381 وج9 ص168 وراجع:
المسترشد ص115 والشرح الكبير لابن قدامة ج12 ص451 والمحلى
لابن حزم ج9 ص185 والإستذكار ج7 ص420 وكنز العمال ج10

وكان في وصيته: «أن يعتق كل عربي في مال الله. وللاُمير من بعده عليهم ثلاث سنوات، مثلما كان يليهم عمر»(1).

وحدد فداء العربي بعدد من الإبل، واختلفت فتاويه في مقداره: خمسة أبخرة، أو ستة، أو نحو ذلك(2).

ورد سبي الجاهلية، وأولاد الإمام منهم أحراراً إلى عشائهم، على فدية يؤدونها إلى الذين أسلموا وهم في أيديهم.

قال: وهذا مشهور من رأيه(3).

وأمر برد سبي منادر وكل ما أصابوه منهم، على اعتبار أنها من قرى السواد(4).

-
- ص359 والمغني لابن قدامة ج12 ص482 وبداية المجتهد لابن رشد
الحفيد ج2 ص314 وسبل السلام ج4 ص143.
- (1) المصنف للصنعاني ج8 ص381 وج9 ص168 وكنز العمال ج12 ص673.
- (2) راجع في ذلك: المصنف للصنعاني ج7 ص278 و 279 وج10 ص104 و 302 و 103 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج2 ص549 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج12 ص144 والمحلّى ج10 ص38 وكنز العمال ج5 ص736.
- (3) الأموال ص197.
- (4) فتوح البلدان ص465 والأموال ص205 وكنز العمال ج4 ص486 وتاريخ مدينة دمشق ج61 ص289 ومعجم ما استعجم ج4 ص1264

ورد سبي ميسان، على الرغم من أن بعضهم قد وطأ جاريته زماناً. فردها، وهو لا يعلم إن كانت حاملاً منه أم لا(1).
كما أنه أخذ من نصارى تغلب العشر، ومن نصارى العرب نصف العشر(2).

وكان إذا بعث عماله شرط عليهم شروطاً منها:

لا تضربوا العرب فتذلوها.

ولا تجمروها فتفتنوها.

ولا تعتلوا عليها فتحرموها(3).

والمصنف لابن أبي شيبة ج 8 ص 33.

(1) الأموال ص 205 والمصنف لابن أبي شيبة ج 8 ص 35 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 7 ص 127.

(2) المصنف للصنعاني ج 6 ص 99 وج 10 ص 370 والمحلى لابن حزم ج 6 ص 114 و 115 والمغني لابن قدامة ج 10 ص 595 و 598 ومسند ابن الجعد ص 47 ونصب الراية ج 2 ص 431 والشرح الكبير لابن قدامة ج 10 ص 625 وراجع: التمهيد لابن عبد البر ج 2 ص 131.

(3) راجع: المصنف للصنعاني ج 11 ص 325 وتاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 273 والسنن الكبرى للبيهقي ج 9 ص 39 وج 1 ص 279 وتاريخ مدينة دمشق ج 44 ص 277 والمسترشد ص 115 والمستدرک للحاكم ج 4 ص 439 وحياة الصحابة ج 2 ص 82 وكنز العمال ج 3 ص 148 عن ابن أبي شيبة، والبيهقي و (ط مؤسسة الرسالة) ج 5

خدمة الخليفة بعده: لماذا؟!!

ويستوقفنا ما تقدم من أن عمر اعتق سبي العرب المسلمين،
مشترباً عليهم خدمة الخليفة بعده. وأثبت ذلك في وصيته حتى
بالنسبة لمن يعتقون بعده..

ولعل هذا يؤيد، بل يؤكد: أنه كان يخطط لاستخلاف رجل بعينه
وأنه كان على يقين من وصوله إلى مقام الخلافة، وأنه كان يسعى
لجمع المؤيدين له ليعتضد به على ما ناوأه..

العرب لن تقتل عمر بن الخطاب:

وقد كان عمر مطمئناً إلى نتائج سياساته.. وأنها ستؤدي إلى حب
جارف للخليفة لدى العرب، ومن هذه السياسات تفضيلهم وتقديمهم في
كل ما ذكرناه آنفاً. ولأجل ذلك أمن عمر جانبهم، كما يدل عليه قوله
حين طعنه أبو لؤلؤة: «قد كنت أظن أن العرب لن تقتلني»⁽¹⁾.

وفي لفظ آخر: «ما كانت العرب لتقتلني»⁽²⁾.

ص 689 والنظم الإسلامية لصبحي الصالح ص 310.

(1) المصنف للصنعاني ج 5 ص 476.

(2) تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص 240 وشرح نهج البلاغة
للمعتزلي ج 12 ص 186 وكنز العمال ج 12 ص 681 - 684 والطبقات
الكبرى لابن سعد ج 3 ص 346 وتاريخ مدينة دمشق ج 44 ص 414
وتاريخ المدينة لابن شبة ج 3 ص 903.

الرافد الأول والأساس:

وأخيراً.. **فإن من الواضح:** أن سياسات التمييز العنصري غريبة عن الاسلام، وبعيدة كل البعد عن تعاليمه، ومناقضة لتشريعاته. فهل تأثر رواد هذه السياسة وحماتها بغيرهم، ممن حرصوا عليها، حرصهم على أنفسهم، واعتبروها نهج حياة، وأساس تعامل؟! قد يجيب البعض بنعم، ويستدل على ذلك بأن كعب الأحبار، وابن سلام وغيرهم من مسلمة أهل الكتاب كان لهم تأثير في المحيط الذي يعيشون فيه. وأهل الكتاب هم رواد هذا النهج، ولديهم نصوص دينية وتاريخية كثيرة تؤكد هذا الاتجاه فيهم، وقد قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ﴾ (1).

وهذه العقيدة وإن كانت في النصارى أيضاً كما هي في اليهود. ولكنها برزت في اليهود في نصوص أكثر صراحة ووضوحاً، فلاحظ ما يلي:

يقول اليهودي:

«قريب اليهود هو اليهودي فقط، وباقي الناس حيوانات في صورة إنسان. هم حمير، كلاب، وخنازير». «إذا ضرب أُمِّيَّ إسرائيليّاً، فكأنما ضرب العزة الإلهية»،

(1) الآية 18 من سورة المائدة.

«فالأمي يستحق الموت»(1).

أما إعتبار اليهود أنفسهم شعب الله المختار، فلأن الله قد تزوج إسرائيل، وسجل عقد الزواج بينهما، وكانت السموات والارض شهوداً على هذا العقد(2).

«ولليهودي في الأعياد أن يطعم الكلب، وليس له أن يطعم غير اليهود، والشعب المختار هم اليهود فقط، أما باقي الشعوب، فهم حيوانات.

ويروى: أنه لما قدّم بخت نصر ابنته إلى زعيم اليهود ليتزوجها، قال له هذا الزعيم: إني يهودي، ولست من الحيوانات إلخ..»(3).

وجاء في تلمود أورشليم (ص94): إن النطفة المخلوق منها باقي الشعوب الخارجين عن الديانة اليهودية هي نطفة حصان(4).

ويلزم المرأة أن تعيد غسلها إذا رأت عند خروجها من الحمام شيئاً □ نجساً □، ككلب، أو حمار، أو مجنون، أو أمي، أو جمل، أو خنزير إلخ..»(5).

(1) الكنز المرصود ص66 ومقارنة الأديان (اليهودية) ص272.

(2) مقارنة الأديان (اليهودية) ص212 و 213.

(3) مقارنة الأديان (اليهودية) ص272. الكنز المرصود ص67 و 68 وعن: التلمود شريعة إسرائيل ص25.

(4) الكنز المرصود ص67 وراجع ص68.

(5) الكنز المرصود ص67 وراجع ص68.

وقالوا: «خلق الله الأجنبي على هيئة الانسان، ليكون لائقاً لخدمة اليهود»⁽¹⁾.

وقالوا أيضاً: إن اليهود يعتبرون أنفسهم جزءاً □ من الله⁽²⁾. بل يعتبرون أنفسهم مساوين للعزة الإلهية⁽³⁾.

ويقولون:

«نحن شعب الله في الأرض، وقد أوجب علينا أن نفرقنا لمنفعتنا، ذلك أنه لأجل رحمته ورضاه سخر لنا الحيوان الإنساني، وهم كل الأمم والأجناس، سخرهم لنا، لأنه يعلم: أننا نحتاج إلى نوعين من الحيوان: نوع أخرس - كالدواب، والأنعام، والطيور - ونوع ناطق، كالمسيحيين والمسلمين، والبوذيين، وسائر الأمم من أهل الشرق والغرب، فسخرهم، ليكونوا مسخرين لخدمتنا، وفرقنا في الأرض، لنمتطي ظهورهم، ونمسك بعنانهم إلخ...»⁽⁴⁾.

وفي بروتوكولات حكماء صهيون، البروتوكول الخامس عشر، والحادي عشر نصوص أخرى، فلترجع.. هذا عدا عما سوى ذلك، مما ورد في الموارد المختلفة.

(1) الكنز المرصود ص69.

(2) الكنز المرصود ص66 واليهود قديماً وحديثاً ص69 ومقارنة الأديان (اليهودية) ص272.

(3) الكنز المرصود في قواعد التلمود ص72.

(4) اليهود قديماً وحديثاً ص14 وتفسير الجواهر للطنطاوي ج2 ص136.

وأخيراً..

فقد قال آدم ممتز: «كان أغلب تجار الرقيق في أوروبا من اليهود.
وكان الرقيق يجلب كله - تقريباً - من المشرق الأدنى»⁽¹⁾.

هناك سبب آخر:

ونحن وإن كنا لسنا نرى أن لأهل الكتاب أثراً قوياً في سياسة التمييز العنصري هذه. غير أننا نرى أن علينا أن نضيف إلى ذلك ما يلي:

1- إن العرب في الجاهلية كانوا مجتمعاً عشائرياً قَبلياً. وحين مجيء الإسلام تضاعف صوت القبلية والعشائرية إلى حد الخفوت، بصورة عامة. ولكنه بقي حياً وكامناً في أعماق الكثيرين، وبإمكان كل أحد أن يرى إطلاقاته المتكررة، كلما سنحت له الفرصة، وواتاه الظرف..

2 - إن الإنسان العربي قبل الإسلام لم يكن لديه - باستثناء البيت الهاشمي وما سبقهم من أنبياء عرب كما يقال في هود وصالح - لم يكن لديه - إلا الشاذ النادر، من الشخصيات الكبار، الذين يستطيع أن يباهي بهم، لم يكن لديه حضارة ولا تاريخ متميز، يمكنه أن يجد فيه ما يرضي غروره، وأن يبعث فيه الزهو والإعزاز.

بل كان هذا المجتمع عبارة عن مجموعات بشرية، تعيش

(1) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج 1 ص 301.

جاهليتها، وتجتر ضعفها، وترضى بانسحاقها، وبتفوقها في داخل محيطها الضيق، والخانق والقاتل.

وكانوا يتعاملون مع كل الأمم التي تحيط بهم، من موقع الحاجة، والضعف، والإستكانة، والفقر، فيقيسون ما هم فيه من ذل إلى ملك كسروي، وجبروت قيصري، فيرون البون الشاسع والفرق الكبير، فأين الثريا من الثرى. وأين الحضيض من السها. ثم هم ما بين ليلة وضحاها إنقلبت بهم الأمور، وأصبحوا هم الملوك على الناس، وصار مال الدنيا والملك بأيديهم. وقد وصف لنا قتادة حالهم قبل وبعد الإسلام فقال:

«كان هذا الحي من العرب أذل الناس ذلاً، وأشقاه عيشاً، وأبينه ضلالة، وأعراة جلوداً، وأجوعه بطوناً، معكومين على رأس حجر بين أسدين: فارس، والروم. لا والله، ما في بلادهم يومئذ من شيء يحسدون عليه، من عاش منهم عاش شقياً، ومن مات ردّي في النار، يؤكلون ولا يأكلون.

والله، ما نعلم قبلاً يومئذٍ، من حاضر الأرض، كانوا فيها أصغر حظاً، وأدق فيها شأناً منهم، حتى جاء الله عزّ وجلّ بالإسلام، فورثكم به الكتاب وأحل لكم به دار الجهاد، ووضع لكم به من الرزق، وجعلكم به ملوكاً على رقاب الناس»⁽¹⁾.

(1) جامع البيان للطبري ج 4 ص 52 وضحى الإسلام ج 1 ص 18 عنه.

وهناك كلمات أمير المؤمنين «عليه السلام» المعبرة عن حالة العرب قبل الإسلام، وأنهم كانوا على: «شر دين، وفي شر دار، بين حجارة خشن، وحيات صم، تشربون الكدر، وتأكلون الجشب إلخ..»(1).

وله «عليه السلام» كلمات أخرى تعبر عن حالة العرب.. فليراجعها من أرادها.. وليراجع أيضاً كلام المغيرة بن شعبة في هذا المجال(2). ولعمرو بن العاص أيضاً كلام يشير إلى هذا الواقع، فمن أراد فليراجع(3).

فجاء الإسلام فأيقظ هذه الأمة من سباتها، وبعث فيها الحياة رغم أنها قد رفضته وحاربتة خلال سنين طويلة.

-
- (1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج 1 ص 66 الخطبة رقم 26. وراجع الخطبة رقم 187 أيضاً، وبحار الأنوار ج 18 ص 226 وشجرة طوبى ج 2 ص 224 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 19.
- (2) تاريخ الأمم والملوك (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 18 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج 7 ص 49 و (ط مكتبة المعارف) ج 4 ص 37 وراجع: الأخبار الطوال ص 121 وحياة الصحابة ج 1 ص 220.
- (3) مجمع الزوائد ج 6 ص 218 وج 8 ص 237 عن الطبراني، وحياة الصحابة ج 3 ص 770 عنه، ومسند أبي يعلى ج 13 ص 338 وصحيح ابن حبان ج 14 ص 522 وموارد الزمان ج 5 ص 360 وتاريخ مدينة دمشق ج 46 ص 159 وسير أعلام النبلاء ج 3 ص 70.

ولكنها حين وجدت في الإسلام كل هذا العطاء، وكل هذا الخير أسلمت وأسلمت إليه طرفاً من قيادها، ولكن ضمن الحدود التي تحفظ لها الكثير من مكوناتها الموروثة التي نشأت عليها في جاهليتها، وانقلبت الأمور، وأصبح العرب هم الحكام على الناس، وصار الملك والمال في أيديهم.. فأقبلوا على الدنيا، واستولوا عليها، واختصوا أنفسهم بكل مصادر الرزق والخير، والفضل والتقدم فيها..

ولكن ذلك لم يكن كافياً لإزالة عقدة التخلف والحقارة، والمهانة من نفوسهم بصورة حقيقية ونهائية. فكان من الطبيعي أن يكون استيلاؤهم على البلاد والعباد، ولا سيما على الإمبراطورية الكسروية، فضلاً عن غيرها، وصيرورتهم بين ليلة وضحاها أسياد العالم وحكامه، والمسيطرين على كل القدرات والإمكانات فيه، والمتصرفين بها كما يحلو لهم - كان من الطبيعي - أن يترك هذا الأمر أثراً في نفوسهم وعلى سلوكهم. لا سيما وأن أكثرتهم الساحقة لم تكن قد تخلصت من مفاهيمها ورواسبها، وعصبياتها الجاهلية، ولم تكن قد تربت بعد على مفاهيم الحق والإيمان والإسلام، وإنما هي عاشت الإسلام بمستوى الشعار، والتوهج العاطفي، ولم يتجاوز ذلك إلى حد التأصل في وعيها، والتجذر في فكرها، والتمازج مع فطرتها، وملامسة ضميرها ووجدانها.

3 - ومما زاد الطين بلة: أن الأمة قد تعرضت بعد وفاة نبيها لمسح إعلامي، ومسح تربوي وتنقيفي، عمل على إيجاد حالة جديدة،

تستهدف تحويل الإتجاه في مرامي الطموح إلى مسار آخر، ينسجم مع المصالح الضيقة، والتغيرات العارضة، التي جاءت كنتيجة للتغيير غير الطبيعي الذي نال مركز القيادة بعد الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، فتسلّمت القيادة تلك الفئة التي خصّت العرب بامتيازات ليست لهم، وما كانوا يفكرون فيها، ولا يحلمون بها.. فعكفوا على دنياهم، وغرقوا في زبارجها وبهارجها.

ولم يعد يهمهم، إلا أن يكرسوا لأنفسهم هذه الإمتيازات، ويحوظوها، ويحافظوا عليها، ثم أن يسعوا الحصول على المزيد منها، مهما كان ذلك ظالماً، ومدمراً للأخرين، أو مخالفاً للشرع، ولأحكام الدين، أو تمجه الأخلاق، وتأباه الفطرة..

4 - وهناك أمر آخر أشارت إليه بعض الروايات، وفيها صرح النبي «صلى الله عليه وآله»: أن أهل بيته سليقون من بعده القتل والظلم والتشريد من قريش خاصة، ومن العرب عامة، وأن أكثر الناس سيرجعون بعده كفاراً.

وأشار إلى تأويل آية: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ (1) بأن الله سوف يستبدل هؤلاء المرتدين بقوم آخرين، وقال: إنهم قوم سلمان.

ولعل كلام زياد لعمر حول سياسته مع الموالي قد زاده خوفاً من

(1) الآية 54 من سورة المائدة.

أن تؤدي سياسته إلى التفاف الموالي حول علي «عليه السلام»، وذلك يجعله يتقوى بهم على استعادة حقه. فزاده ذلك إصراراً على إضطهادهم، وتضعير شأنهم، وحرمانهم من أبسط الحقوق.

5 - وحين جاء قرار التمييز والتفضيل للعرب على غيرهم من قبل رأس الهرم، وهو عمر بن الخطاب، كان من الطبيعي أن يصاب الكثيرون من العرب بداء الغرور والعنجهية، والكبرياء إلى حد الصلف في تعاملهم مع غير العرب، القائم على أساس الظلم، والتعدي، والإذلال، بل والإضطهاد إلى حد التفكير بإبادة جماعات من الذين كانوا بالأمس أسيادهم، وأصبحوا اليوم مواليتهم.

6 - وبعد أن ملكوا الأموال، والضياع، والبلاد والعباد كان من المتوقع أن يسقطوا في حمأة الشهوات، وأن يستغرقوا بصورة بشعة، وغير معقولة ولا متزنة في الملذات، ما حلّ منها، وما حرم. وأن تسحرهم الجواهر والمظاهر، وتأخذ عقولهم الدنيا وما فيها، من زبارج وبهارج.

ثم كان من الطبيعي في هذه الأجواء أن تبدأ ملامح شخصيتهم الإنسانية بالإنحسار والتلاشي، ليرز عوضاً عنها ذلك المارد البهيمي الشرس، والضاري، الذي أفلت من القمقم، حين كان يعيش في ظلمات نفوسهم..

هذا المارد العتي، الذي لم يكن ليرحم أحداً يحاول أن يقف في وجهه، بل هو سوف يواجهه بالمزيد من المقت، والكراهية، والحق،

وبروح الإفناء والتدمير، لا يفرق بين نبي، أو ولي، ولا بين رسول ورسالة، ولا بين فضيلة أو تقوى، ولا بين فطرة أو عقل..

وهذا بالذات هو الذي يفسر لنا ما نال علياً «عليه السلام» وأهل بيته «عليهم السلام»، وشيعته، على مدى التاريخ. وما واقعة كربلاء عنا ببعيد.

وهو أيضاً يعطينا التفسير الدقيق لدوافع الحرب التي لا تزال تشن دون هوادة على الإسلام والقرآن، وعلى كل ما هو شرف ودين، وكمال وفضيلة..

ذلك أن علياً «عليه السلام» وأهل بيته «عليهم السلام» وشيعته، يلتزمون بتعاليم الإسلام، ويمثلون خط القرآن والإيمان، ويتحلون بفضائل الأخلاق، وكريم السجايا، ويهتدون بهدى العقل والفطرة.

الفصل الخامس:

علي × والتميز العصري: سياسات ونتائج

سياسات علي × ومرتكزاتها:

وإذا عطفنا النظر إلى الإتجاه الآخر، فإننا نجد أن علياً «عليه السلام» وأهل بيته وشيعته ليس لهم سياسة تخصصهم في هذا المجال، بل هم ساروا وفق التعاليم الإلهية، وعلى هدى القرآن والسنة النبوية، ووفق أحكام العقل والفطرة التي لخصتها الآية الكريمة: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (1). وقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى» (2).

وقد اعتبر «صلى الله عليه وآله»: أن كل من ولد في الإسلام

(1) الآية 13 من سورة الحجرات.

(2) البيان والتبيين ج 2 ص 23 والعقد الفريد ج 3 ص 238 وتاريخ اليعقوبي ج 2 ص 111 ومجمع الزوائد ج 3 ص 266 و 272 و (ط دار الكتب العلمية) ج 8 ص 84 والمعجم الكبير ج 18 ص 13 وزاد المعاد ج 4 ص 22 وراجع: شعب الإيمان ج 5 ص 286 والجامع الصغير ج 2 ص 463 ومسند أحمد ج 5 ص 411 والمعجم الأوسط ج 5 ص 86 ومسند ابن المبارك ص 106.

فهو عربي(1).

وروي نحو ذلك عن الإمام الباقر «عليه السلام» أيضاً(2).

وقد جاءت هذه البيانات - ولها نظائر كثيرة - متوافقة مع ما تقتضيه الفطرة، ويحكم به العقل. لأن جعل العرق أو اللون أو الجغرافيا، أو نحوها أساساً للتمييز والتفاضل بين البشر مما يأباه العقل، وترفضه الفطرة، ويدينه الوجدان. وذلك لما يلي:

أولاً: إن الإنسان هو أغلى ما في هذا الوجود، وقد سخر الله تعالى له ما في السماوات والأرض.. فلا يصح أن نضحي بإنسانية الإنسان وبكرامته من أجل أي شيء آخر. مهما غلا وعلا، فكيف إذا لم يكن كذلك، كما هو الحال في اللون، والجغرافيا، واللغة، والعرق، وما إلى ذلك..

وإذا ما شرفت بعض البقاع، فإنما هو لأن الله تعالى شرفها، لإسهامها في حفظ الإنسانية والكرامة للإنسان.

(1) الجعفریات ص 185 وجامع أحادیث الشيعة ج 13 ص 207 عنه، ومستدرک الوسائل ج 11 ص 126 عن روضة الكافي، ومجمع البحرين ج 3 ص 146.

(2) إقتضاء الصراط المستقیم ص 168 والكافي ج 8 ص 148 و دعائم الإسلام ج 2 ص 317 ومعاني الأخبار ص 239 و 404 و 405 وشرح أصول الكافي ج 12 ص 155 وبحار الأنوار ج 64 ص 179 و 180 وج 97 ص 46 ومستدرک سفينة البحار ج 7 ص 142.

ثانياً: إن اللون والعرق، ونحوهما ليس من الأمور التي يصنعها الإنسان لنفسه، أو فقل: ليس من الأمور الاختيارية التي تسهم إرادة الإنسان في صنعها.

كما أن هذه الأمور وأمثالها ليست من أسباب تكوين كمالاته، وميزاته الإنسانية، ولا هي مما يقربه من هدفه الأسمى، وهو القرب من الله تبارك وتعالى، ونيل رضاه.. بل هي أمور مفروضة عليه، شاء ذلك أم أبى..

وحين يواجه الإنسان المشكلات، فإن هذه الأمور لا تسعفه في حلها، ولا تسهم في التغلب عليها.

ثالثاً: إن التفاضل إذا كان على أساس هذه الأشياء، فإنه سيكون من أسباب ظهور نزعات الكراهية بين الناس، وسينتهي الأمر إلى هدر كرامات وتضييع حقوق الكثيرين منهم، وتقويض مواهبهم، وإبطال خلاقيتهم، وطمس معالم الإبداع في عقولهم وأرواحهم، لأنها ستؤدي إلى معاملتهم بطريقة شاذة، لا يقرها عقل، ولا شرع، ولا ضمير.

وبدلاً من التعاون بين أهل الإيمان يكون التدابير والتنافر، وتدمير المنجزات، وهدر الطاقات، وتبديد القدرات.

وبدلاً من الإستقطاب والتعاون، والإتساع، واستجماع أسباب القوة، والتشبث بأنواع المعارف، يكون التفرق، والتجزئة والتمزق، وإحتكار كل الطاقات والأستثمار بالعلوم، والتقوى بها على الآخرين،

والتفوق ضمن دوائر ضيقة، وتجاهل كل ما يجمع ويقوي لصالح التشبث بالجزئيات التافهة، والتفاصيل والخصوصيات الميتة والعقيمة.

المعيار الصحيح:

وفي مقابل ذلك، فإن الإسلام قد أعطى الإمتيازات، وصنف الناس وفق محور عملي، من شأنه أن يعطي للإنسان نظرة شمولية جامعة، ويسهم في التكامل والتنامي، وبناء القوة، وتحقيق السعادة له، ويؤثر في حركته الدائبة نحو أهدافه الكبرى والسامية. وهو في نفس الوقت أمر اختياري، يستطيع الإنسان أن يسعى إليه، وأن يحصل عليه، ألا وهو التقوى، والعمل الصالح، والتحلي بالسجايا الفاضلة، والخصال الحميدة، بالإستناد إلى العلم النافع المعطاء، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (1).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (2).

وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ، تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ، وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ

(1) الآية 13 من سورة الحجرات.

(2) الآية 9 من سورة الزمر.

كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ ﴿١﴾.

وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (2).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ (3). وآيات كثيرة أخرى.

هذا بالإضافة إلى كلمات شريفة مروية عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» وعن الإئمة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين، كلها تشير إلى هذه المعاني.

وبذلك يكون قد وضع الإنسان في حلبة التسابق نحو كل ما هو خير، وصالح، وفلاح، ونجاح: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ (4)، ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (5)، ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ (6).

(1) الآيتان 24 و 25 من سورة إبراهيم.

(2) الآية 95 من سورة النساء.

(3) الآية 100 من سورة المائدة.

(4) الآية 148 من سورة البقرة، والآية 48 من سورة المائدة.

(5) الآية 133 من سورة آل عمران.

(6) الآية 32 من سورة فاطر.

وهذه هي الحركة الطبيعية، المنسجمة مع فطرة الإنسان الصافية، ومع طموحاته الواقعية، ومع أمانيه الواسعة، وآماله العراض.

مفردات عملية من سياسات علي ×:

ونذكر من مفردات سياسات علي «عليه السلام» في مواجهة التمييز العنصري، الذي كان يمارسه التيار الآخر بقوة وحماس، ما يلي:

1 - ما تقدم من أنه «عليه السلام» أعلن أن من أسلم من أهل السواد فنصيبه منه حر، وذلك بعد أن منع عمر من بيعهم بطريقة ذكية ورائعة.

2 - لما ورد سبي الفرس إلى المدينة أراد عمر أن يبيع النساء، ويجعل الرجال عبيداً للعرب، وعزم على أن يحملوا الضعيف والشيخ الكبير في الطواف حول البيت على ظهورهم.

ولكن أمير المؤمنين «عليه السلام» فوت الفرصة عليه، حيث بادر إلى عتق نصيبه ونصيب بني هاشم، ففات على عمر ما كان أراده.

ونلاحظ هنا: أن علياً «عليه السلام» قد تصرف في نصيبه ونصيب بني هاشم، لأنه حين أعتق «عليه السلام» نصيبه، قال جميع بني هاشم: قد وهبنا حقنا أيضاً لك.

فقال لهم: اللهم أشهد أنني قد أعتقت جميع ما وهبوني من نصيبهم لوجه الله تعالى.

فقال المهاجرون والأنصار: قد وهبنا حقنا لك يا أخا رسول الله.

فقال: اللهم اشهد أنهم قد وهبوا حقهم وقبلته. واشهد لي بأني قد أعتقتهم لوجهك.

فقال عمر: لم نقضت علي عزمي في الأعاجم؟! وما الذي رغبت عن رأيي فيهم؟!

فأعاد عليه ما قال رسول الله «صلى الله عليه وآله» في إكرام الكرماء، وما هم عليه من الرغبة في الإسلام.

فقال عمر: قد وهبت لله ولك يا أبا الحسن ما يخصني، وسائر ما لم يوهب لك.

فقال أمير المؤمنين «عليه السلام»: اللهم اشهد على ما قالوه، وعلى عتقي إياهم (1).

(1) دلائل الإمامة (ط النجف) ص 81 و 82 و (ط مؤسسة البعثة) ص 194 - 196 والعدد القوية ص 57 و 74 والمناقب لابن شهر آشوب ج 4 ص 48 وبحار الأنوار ج 46 ص 15 و 16 وج 97 ص 56 وج 101 ص 199 وج 45 ص 330 وج 31 ص 134 ونفس الرحمان ص 570 وراجع: مستدرك الوسائل ج 11 ص 132 وج 15 ص 484 والغارات للنفقي ج 2 ص 825 وجامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 180 وج 19 ص 377 والدر النظيم ص 580.

3 - «قال مغيرة: كان علي «عليه السلام» أميل إلى الموالي، وألطف بهم، وكان عمر أشدّ تباعداً منهم»⁽¹⁾.

4 - كما أنه «عليه السلام» لم يكن يميز أحداً على أحد، لا في العطاء، ولا في غيره، معللاً ذلك بأنه لم يجد في القرآن لبني إسماعيل فضلاً على بني إسحاق، كما ورد في إجابته لتلك المرأة التي طالبت به بأن يفضلها على أخرى غير عربية⁽²⁾.

وقد كان ذلك من أهم أسباب تقاعد العرب عنه.

وقد أشير عليه بأن يميّز البعض من الناس على غيره، لكي تستقيم له الأمور، فرفض ذلك، حيث إنه لم يكن ليطلب النصر

(1) الغارات للثقفى ج2 ص499 و (تحقيق الأرموي) ج2 ص824 وبحار

الأنوار ج34 ص319 ومستدرك سفينة البحار ج10 ص465.

(2) راجع: الغارات للثقفى ج1 ص70 وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي)

ج2 ص141 والسنن الكبرى للبيهقي ج6 ص349 وتاريخ يعقوبي ج2

ص183 والكافي ج8 ص69 وحياة الصحابة ج2 ص112 عن البيهقي،

وبحار الأنوار ج32 ص134 وج41 ص137 والغدير ج8 ص240 وبهج

الصبغة ج12 ص197-207 عن بعض من تقدم، وعن مصادر أخرى.

وفي هامش الغارات عن: الوسائل ج2 ص431 (ط أمير بهادر) وعن

ثامن بحار الأنوار 739. وراجع: المجموع للنووي ج19 ص385 ونيل

الأوطار ج8 ص235 وشرح أصول الكافي ج11 ص424 وحلية الأبرار

ج2 ص358 وجامع أحاديث الشيعة ج19 ص336 ونهج السعادة ج1

ص198 وكنز العمال ج6 ص611.

بالجور، على حد تعبيره صلوات الله وسلامه عليه(1).

وقد علمنا: أن من جملة ما نغمه عليه طلحة والزبير: أنه قد عدل عن سنة عمر بن الخطاب في العطاء، وذلك معروف عنه ومشهور(2).

5 - وسئل «عليه السلام»: أيجوز تزويج الموالى بالعرييات؟!

(1) راجع: الأمالي للشيخ المفيد ص 175 و 176 والأمالي للشيخ الطوسي ج 1 ص 197 و 198 و (ط دار الثقافة) ص 194 و 195 ومناقب آل أبي طالب ج 1 ص 365 وحلية الأبرار ج 2 ص 283 و 255 و 357 وبحار الأنوار ج 32 ص 48 وج 34 ص 208 وج 40 ص 321 وج 41 ص 108 و 122 وج 72 = = ص 358 وج 75 ص 96 وج 93 ص 165 والغارات للثقفى ج 1 ص 75 وج 2 ص 827 وبهج الصباغة ج 12 ص 196 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 15 ص 107 و (ط دار الإسلامية) ج 11 ص 81 - 82 والكافي ج 4 ص 31 وتحف العقول ص 126 و (ط مركز النشر الإسلامي) ص 185 والإمامة والسياسة ج 1 ص 153 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 197 و 203 وج 8 ص 109 ونهج البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 6 ومستدرك الوسائل ج 11 ص 91 و 93 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة) ج 2 ص 199 و 201 وجامع أحاديث الشيعة ج 13 ص 198 وج 14 ص 90 ونهج السعادة ج 2 ص 453.

(2) راجع على سبيل المثال: المعياو والموازنة ص 113 و 114 ومناقب آل أبي طالب ج 2 ص 111 وبحار الأنوار ج 31 ص 50 وج 32 ص 36 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 102.

فقال: تتكافأ دماؤكم، ولا تتكافأ فروجكم؟! (1).

وهذا.. على عكس ما كانت عليه سياسة عمر بن الخطاب في أمر النكاح، كما قدمناه..

6 - وقد أتى الموالي أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، فقالوا: نشكو إليك هؤلاء العرب: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» كان يعطينا معهم العطايا بالسوية، وزوج سلمان، وبلالاً، وأبوا علينا هؤلاء، وقالوا: لا نفعل..

فذهب إليهم أمير المؤمنين، فكلّمهم.

فصاح الأعراب: أبينا ذلك يا أبا الحسن، أبينا ذلك.

فخرج وهو مغضب، يجر رداءه، وهو يقول: يا معشر الموالي، إن هؤلاء قد صيروكم بمنزلة اليهود والنصارى، يتزوجون منكم، ولا يزوجونكم، ولا يعطونكم مثل ما يأخذون، فاتّجروا بارك الله لكم إلخ.. (2).

(1) الإستغاثة ج 1 ص 45 ومستدرک الوسائل ج 14 ص 186 والغارات للثّقفي ج 2 ص 828 وبحار الأنوار ج 31 ص 36 وجامع أحاديث الشيعة ج 20 ص 74.

(2) الكافي ج 5 ص 318 و 319 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 20 ص 71 والغارات للثّقفي ج 2 ص 823 وحلية الأبرار ج 1 ص 377 وج 2 ص 287 وجامع أحاديث الشيعة ج 17 ص 120 وج 20 ص 77 وراجع: سفينة البحار (ط حجرية) ج 2 ص 165 ونفس الرحمان (ط حجرية) ص 30 وبحار

7 - وفي أيام خلافته «عليه السلام»، قال له الأشعث بن قيس وهو على المنبر: يا أمير المؤمنين، غلبتنا هذه الحمراء على قربك! قال: فركض على المنبر برجله.

فقال صعصعة: مالنا ولهذا - يعني الأشعث - ليقولن أمير المؤمنين اليوم في العرب قولاً لا يزال يذكر!!...

فقال علي «عليه السلام»: من يعذرني من هؤلاء الضيافة (1)، يتمرغ أحدهم على فراشه تمرغ الحمار، ويهجر قوم للذكر، فيأمرني أن أطردهم إلخ.. (2).

الأنوار ج 42 ص 160.

(1) الضيطر: هو الأحمر، العضيل، الفاحش.

(2) راجع: الكامل للمبرد ج 2 ص 62 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 19 ص 124 وج 20 ص 284 والفائق ج 1 ص 319 وكنز العمال ج 4 ص 397 عن ابن أبي شيبه، والحارث، وأبي عبيد، والدورقي، وابن جرير وصححه، والبزار وغريب الحديث ج 3 ص 484 والنهاية ج 3 ص 87 وراجع: تفسير العياشي ج 1 ص 360 و 361 وبحار الأنوار ج 34 ص 319 وج 41 ص 118 والبرهان ج 1 ص 527 ونور الثقلين ج 1 ص 597 و 598 وقاموس الرجال ج 2 ص 99 وبهج الصباغة ج 13 ص 400 ومجلة نور علم، سنة 2 عدد 6 ص 20 في مقال للعلامة المحقق الأحمد الميانجي، عن بعض من تقدم، وعن نثر الدرر ج 1 ص 299 و 300 وعن تهذيب الكامل للسباعي ج 2 ص 116 وعن شرح الكامل للمرصفي ج 4 ص 194. وراجع: كتاب الأم للشافعي ج 7 ص 176

وتوقعات صعصعة، التي تحققت، تدل على أن ذلك كان معروفاً من رأي علي «عليه السلام» وطريقته.

وكلمة علي «عليه السلام» تشير إلى أن الحديث هو عن المسلمين من غير العرب. ويظهر أن التدين والعمل الصالح كان ظاهراً وشائعاً في الموالي أكثر منه في العرب.

نرية علي × تسير على نهجه:

وقد سار ولد علي أمير المؤمنين «عليه السلام» وأهل بيته على نفس هذه السياسة أيضاً، واعتمدوا عين هذا النهج، ويكفي أن نذكر:

1 - أن السجاد «عليه السلام» قد أعتق - على ما قيل - خمسين ألفاً⁽¹⁾، بل قيل: أعتق مائة ألف..⁽²⁾.

2 - وأعتق «عليه السلام» مولاته، ثم تزوجها، فكتب إليه عبد الملك بن مروان يعيره بذلك، فأجابه بكتاب جاء فيه: «..وقد رفع الله بالإسلام الخسيصة، وأتم به النقيصة، وأذهب اللوم، فلا لوم على امرئ مسلم، إنما اللوم لوم الجاهلية».

والغارات للثقي ج 2 ص 498 و 829 ومستدرک سفينة البحار ج 10 ص 465 ونهج السعادة ج 2 ص 703 ومسند أبي يعلى ج 1 ص 322 وأمالی المحاملي ص 200.

(1) زين العابدين، لعبد العزيز سيد الأهل ص 47.

(2) زين العابدين، لعبد العزيز سيد الأهل ص 7.

وقد اعترف عبد الملك حينئذٍ: بأن الإمام السجاد «عليه السلام» يرتفع من حيث يتضع الناس (1).

وقد نسبت هذه القضية للإمام الحسين مع معاوية (2)، فلا بد من تحقيق ذلك، ولعل هذا الأمر قد تكرر لهما «عليهما السلام»، ولا مجال للإطالة في هذه العجالة..

3 - وهناك رواية أخرى تقول: إن السجاد تزوج أم ولد عمه الحسن «عليه السلام»، وزوج مولاه أمه. (ونعتقد: أن المراد بكلمة «أمه» هنا مرضعته، لأن أمه قد توفيت، في نفاسها به) (3).

ويبدو أن مرضعته كانت عربية، ولعلها من بني هاشم، ولذلك

-
- (1) بحار الأنوار ج 46 ص 164 و 165 والكافي ج 5 ص 344 و 345 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 20 ص 72 و (ط دار الإسلامية) ج 14 ص 48 وراجع ص 361 وأئمتنا ج 1 ص 287 و 288 عن: زين العابدين لعبد العزيز = = سيد الأهل ص 60. والعقد الفريد ج 6 ص 128 ومناقب آل أبي طالب ج 3 ص 300 وجامع أحاديث الشيعة ج 20 ص 79 وموسوعة أحاديث أهل البيت «عليهم السلام» للنجفي ج 10 ص 5.
- (2) الإسلام والمشكلة العنصرية ص 65 - 66 عن: الموالى في العصر العباسي ص 39.

- (3) عيون أخبار الرضا ج 2 ص 128 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 1 ص 136 وبحار الأنوار ج 46 ص 8 و 9 وقاموس الرجال ج 12 ص 286 وأعيان الشيعة ج 7 ص 353.

أخذوا عليه أنه زوجها من مولى.

ويمكن أن يؤيد ذلك بمضمون جوابه لكتاب عبد الملك.
بل لعل كلمة أمه حُرِفت أو أُبدلت في النسخ سهواً أو عمداً عن
كلمة «أُمته».

ولعل أمته كانت عربية فيكون أعتقها وزوجها مولاه فأخذوا عليه
ذلك.

مع أنه قد لا يكون «عليه السلام» قد وطأ تلك الأمة، بل قد ملكها
فقط.

وفي جميع الأحوال نقول: إنه لما بلغ ذلك عبد الملك هذا الأمر
كتب إليه في ذلك، فكتب إليه السجاد:

فهمت كتابك، ولنا أسوة برسول الله «صلى الله عليه وآله»، فقد
زوج زينب بنت عمته زيدا مولاه. وتزوج مولاته صفية بنت حيي بن
أخطب(1).

4 - ويكفي أن نذكر هنا: أن أمهات سبعة من الأئمة الإثني عشر
«عليهم السلام» كن أمهات أولاد وهم:

(1) راجع: الكافي ج 5 ص 346 و 361. وبحار الأنوار ج 22 ص 214 و ج 46
ص 139 - 140 و ج 100 ص 374 والإسلام والمشكلة العنصرية ص 66
عن الموالى في العصر الأموي ص 66 وكتاب الزهد للحسين بن سعيد
الكوفي ص 60 وجامع أحاديث الشيعة ج 20 ص 81.

الف - أم الإمام السجاد «عليه السلام» كانت فارسية.

ب - أم الإمام الكاظم حميدة كانت بربرية.

ج - أم الرضا «عليه السلام» سنديّة.

د - أم الإمام الجواد، قطبية أو نوبية.

هـ - أم الإمام الهادي أم ولد كانت مغربية.

و - أم الإمام العسكري أم ولد أيضاً.

ز - أم الإمام المهدي «عليه السلام» رومية.

وحسبنا ما ذكرنا، فإننا لسنا بصدد تتبع ذلك واستقصائه.

سلبات سياسة العدل:

وبعد.. فإن هناك سلبات فرضها أهل الباطل على أمير المؤمنين، بسبب إلتزامه بسياسة العدل التي أمر بها الله، وحكم بها العقل، ورضيت بها الفطرة. وقد تجلّى ذلك بصورة واضحة في موضوع العطاء، حيث استفز ذلك العرب وأغضبهم، فلاحظ النصوص التالية:

1- مساواة علي «عليه السلام» بين العرب وغيرهم، ولا سيما في العطاء، كانت من أهم أسباب الخلاف عليه، وكانت قسمته بالسوية أول ما أنكروه منه، وأورثهم الضغن عليه(1).

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 7 ص 37 وبحار الأنوار ج 32 ص 18

وكان ذلك من أسباب خروج طلحة والزبير، ثم ما جرى في حرب الجمل(1).

وقد قال له عمار بن ياسر، وأبو الهيثم، وأبو أيوب، وسهل بن حنيف، وجماعة:

«إنهم قد نقضوا عهدك، وأخلفوا وعدك، ودعونا في السر إلى رفضك. هداك الله لرشدك، وذاك لأنهم كرهوا الأسوة، وفقدوا الإثارة، ولما آسيت بينهم وبين الأعاجم أنكروا إلخ..»(2).

وكتب ابن عباس إلى الإمام الحسن «عليه السلام» يقول له: «..وقد علمت أن أباك علياً، إنما رغب الناس عنه وصاروا إلى معاوية، لأنه واسى بينهم في الفء، وسوى بينهم في العطاء إلخ..»(3).

2 - بل لقد كان للعرب، كل العرب موقف سلبي من علي «عليه السلام»، عبر عنه هو نفسه، حينما كتب لأخيه عقيل:

والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص 666.

(1) راجع: المعيار والموازنة ص 113 و 114.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 7 ص 39 عن الأسكافي، وبهج الصباغة ج 12 ص 200 ومصباح البلاغة (مستدرک نهج البلاغة) ج 2 ص 277 والجمل لابن شدقم ص 68 وبحار الأنوار ج 32 ص 19.

(3) الفتوح لابن أعثم ج 4 ص 149 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 16 ص 23 وراجع: حياة الإمام الحسن بن علي للقرشي ج 2 ص 26.

«ألا وإن العرب قد أجمعت على حرب أخيك، إجماعها على حرب رسول الله «صلى الله عليه وآله» قبل اليوم، فأصبحوا قد جهلوا حقه، وجحدوا فضله، وبادروه العداوة، ونصبوا له الحرب، وجهدوا عليه كل الجهد، وجروا إليه جيش الأحزاب إلخ..» (1).

سياسة علي ×:

وقد أثمرت سياسة العدل والمساواة لدى علي «عليه السلام» تعاطفاً وإحتراماً ومحبة من غير العرب، لأولئك الذين وجدوا فيهم التجسيد الحي لتعاليم الإسلام، وهم: علي، وأهل بيته «عليهم السلام»، وشيعته الأبرار، فقد كان من الطبيعي: أن تشدّهم إليهم أوامر المحبة، وأن ينظروا إليهم بعين الإكبار، والإجلال، والتقدير الفائق، وأن يجدوا فيهم الملجأ والملاذ لهم، في جميع ما ينوبهم..

ويكفي أن نذكر هنا:

1 - أن الموالي كانوا هم أنصار المختار، في حركته التي كانت

(1) الإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج 1 ص 54 و (تحقيق الشيري) ج 1 ص 75 و شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 119 والغارات ج 2 ص 431 وبحار الأنوار ج 29 ص 622 وج 34 ص 23 و (ط قديم) ج 8 ص 621 والدرجات = = الرفيعة ص 156 ونهج السعادة ج 5 ص 302 ومكاتيب الرسول ج 1 ص 580 والمعيان والموازنة ص 180 وأعيان الشيعة ج 1 ص 520 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 1 ص 365.

ترفع شعار الأخذ بثارات الحسين «عليه السلام»، وكان ذلك - علي ما يبدو - هو السبب في تخاذل العرب عنه(1).

2 - كان لعثمان عبد، فاستشفع بعلي أن يكاتبه عثمان، فشفع له، فكاتبه(2).

3 - قال السيد أمير علي: «وقد أظهر الإمام علي منذ بداية الدعوة الإسلامية كل تقدير ومودة نحو الفرس، الذين اعتنقوا الإسلام. لقد كان سلمان الفارسي - وهو أحد مشاهير أصحاب الرسول - رفيق علي وصديقه. وكان من عادة الإمام أن يخصص نصيبه النقدي في الأنفال لاقتداء الأسرى. وكثيراً ما أقنع الخليفة عمر بمشورته، فعمد إلى تخفيف عبء الرعية في فارس.

وهكذا.. كان ولاء الفرس لأحفاده واضحاً تمام الوضوح»(3).

4 - ويرى فان فلوتن: أن من أسباب ميل الخراسانيين، وغيرهم من الإيرانيين إلى العلويين، هو أنهم لم يعاملوا معاملة حسنة، ولا رأوا عدلاً، إلّا في زمن حكم الإمام علي «عليه السلام»(4).

(1) الخوارج والشيعة ص 227 و 228 وراجع: أنصار الحسين «عليه السلام»

للشيخ محمد مهدي شمس الدين ص 195.

(2) ربيع الأبرار ج 3 ص 22.

(3) روح الإسلام ص 306.

(4) السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات.

5 - وأخيراً.. فقد رأينا السودان - وهم ليسوا من العرب - يثورون ضد ابن الزبير، انتصاراً لابن الحنفية. وكان فيهم غلام لابن عمر اسمه رباح، فلما كلمه ابن عمر، متعجباً ومستفهماً عن سبب خروجه مع الثائرين، قال:

«والله، إنا خرجنا لنردكم عن باطلكم إلى حقنا..» (1).

هذا كله.. عدا عن أن هذه السياسة الإسلامية الخالصة، قد أسهمت في حفظ أصول الإسلام، وفي وعي تعاليمه، وترسيخ قواعده على المدى البعيد.. ثم في تعريف الناس على أولئك الذين يحملون هم الإسلام للإسلام، لا لأجل مصالحهم الخاصة، ولا لتحقيق مآربهم في التسلط والهيمنة على الآخرين واستغلالهم..

فهم يعيشون الإسلام قضية وفكراً، وطريقة، ومنطقاً، وهدفاً، ويجسدونه رسالة إلهية، وإنسانية، تنبض بالحياة، وتزخر بالمعاني السامية، والغنية في مضامينها، كما هي غنية في عطائها، وروافدها.

وفاء.. وإبتلاء:

وقد ظهر مما تقدم: أن العرب كانوا أوفياء لمؤسس سياسة التمييز العنصري، وهو عمر بن الخطاب، وكانت المتاعب والمشكلات من نصيب علي «عليه السلام».

نعم.. إن رائد سياسة تفضيل العرب على غيرهم وتخصيص

(1) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج 3 ص 295.

العرب بكل الإمتيازات الظالمة والغازمة على حساب كل من هو غير عربي هو عمر بن الخطاب. وقد نسبت إليه كل تلك الفتوحات الواسعة والكبيرة، التي مكنت العرب من الدنيا وما ومن فيها، وإن كانت الحقيقة هي أن اصحاب علي «عليه السلام» هم أصحاب السهم الأوفر فيها، ولكن عمر قد خص نفسه بفريق انتقاه بعناية: وكان أكثره من قریش ينفذ تلك السياسات، ويهيئ الناس للطاعة، وللتعلق بصانعي تلك المنجزات، وأن يكونوا معهم وفي حزبهم. وقد أشار علي «عليه السلام» إلى ذلك بقوله وهو يتحدث عن قریش:

«ثم نسبت تلك الفتوح إلى آراء ولاتها، وحسن تدبير الأمراء القائمين عليها، فتأكد عند الناس نباهة قوم، وخمول آخرين إلخ..»⁽¹⁾.

سلبيات الفتوحات:

ويرد هنا سؤال: وهو أن من الواضح: أن الكثير من الممارسات التي حصلت في الفتوحات لم يكن مرضية من الناحية الشرعية، والإنسانية.. فهل يتحمل علي «عليه السلام» مسؤوليتها؟! فإن المفروض أن علياً وشيعته كانت لهم اليد الطولى فيها، إن لم نقل إن انجاز ما هو اساسي منها قد تم على أيديهم، وتدبيرهم، ومشاركتهم القوية والعميقة فيه..

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 20 ص 299 والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص 728 والدرجات الرفيعة ص 37.

ونجيب:

إن هناك فرقاً كبيراً من انجاز الفتح الكبير الذي اريد به تحصين أهل الإسلام من عدوان تلك الدولة القوية والخطرة على كل وجودهم..

فكان لا بد لحفظ الإسلام وأهله من ضرب تلك القوة التي لا يمكن أن تتركهم وشأنهم، مع حالة الحرب التي تفرض نفسها على المحيط كله..

أما الممارسات الخاطئة فهي إما حدثت في حروب صغيرة كان يخوضها آخرون هنا وهناك.. أو أنها حصلت في دائرة الممارسات التي ظهرت بعد حصول الفتح، وأمسك الآخرون من أدوات الحكم بمقاليد الأمور.. ولم يعد لعلي «عليه السلام» وشيعته أي دور.. وربما يكون شطر من هذه الممارسات الخاطئة، قد حصل من عناصر غير منضبطة ولا مسؤولة. أو حصل بعضها أثناء الفتح، من قبل الذين لا يلتزمون بنظام، ولا يطيعون أوامر قادتهم، تماماً كما فعله خالد بن الوليد ببني جذيمة..

فكان من الطبيعي: أن يوجد ذلك التمييز والتفضيل للعرب، تياراً جارفاً من الحب، والتعظيم والتبجيل لذلك الذي كان السبب في حصولهم على كل ما حصلوا عليه، وأن يصبح رأيه فيهم كالشرع المتبع، وتصبح سنته فيهم هي السنة الماضية.

ويكفي أن نذكر: أنه قد بلغ من عظمة عمر بن الخطاب: أن علياً

«عليه السلام» لم يستطع أن يمنع جنده من صلاة التراويح، حتى قال
«عليه السلام»:

«..وتنادى بعض أهل عسكري، ممن يقاتل معي: يا أهل
الإسلام، غيرت سنة عمر. ينهانا عن الصلاة في شهر رمضان
تطوعاً. ولقد خفت أن يثوروا في ناحية جانب عسكري»⁽¹⁾.

وفي نص آخر: أنهم سألوه أن ينصب لهم إماماً يصلي بهم نافلة
شهر رمضان، فزجرهم، وعرفهم: أن ذلك خلاف السنة، فتركوه،
 واجتمعوا لأنفسهم، وقدموا بعضهم، فبعث إليهم ولده الحسن ليفرقهم،
«فلما رأوه تبادروا إلى أبواب المسجد، وصاحوا: وا عمراه»⁽²⁾.

-
- (1) الكافي ج 8 ص 59 - 63 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 8 ص 46
و (ط دار الإسلامية) ج 5 ص 193 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج
البلاغة) ج 2 ص 62 والاحتجاج للطبرسي ج 1 ص 392 - 393 وبحار
الأنوار ج 34 ص 168 و 174 ج 93 ص 384 وجامع أحاديث الشيعة ج 7
ص 213 والإمام علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص 735
والحدائق الناضرة ج 10 ص 522 وجواهر الكلام ج 13 ص 141.
- (2) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 12 ص 283 وج 1 ص 269
والصراط المستقيم ج 3 ص 26 وتلخيص الشافي ج 4 ص 58 وبحار
الأنوار ج 31 ص 7 و 8 وج 34 ص 181 و (ط قديم) ج 8 ص 284
والشافي في الإمامة ج 4 ص 220 وتقريب المعارف ص 347 وكتاب
الأربعين للشيرازي ص 562 وإحقاق الحق (الأصل) ص 247.

ولعل أول من صاح بذلك هو قاضيه شريح⁽¹⁾.

وحينما أراد أن يعزل شريحاً عن القضاء، قال له أهل الكوفة: «لا تعزله، لأنه منصوب من قبل عمر، وقد بايعناك على أن لا تغير شيئاً قرره أبو بكر وعمر»⁽²⁾.

وليس معنى هذا: أنهم قد صرحوا له بهذا الشرط، وقبله منهم. فحاشاه «عليه السلام» أن يفعل ذلك.. بل المقصود: أن هذا الأمر كان هو المرتكز في نفوسهم عند بيعتهم له. ولو عقلوا أنه سوف لا يفعل ذلك لما بايعوه.

ومن المعلوم: أنه «عليه السلام» لم يرض في الشورى بأن يتعهد لهم بالعمل بسنة أبي بكر وعمر، رغم محاولتهم ذلك، واصر على الإقتصار على كتاب الله، وسنة رسوله..

كما أن يزيد بن المهلب قد وعد الناس بالعمل بسنة العمرين⁽³⁾. وليس بسنة النبي «صلى الله عليه وآله»!! وقد قال أمير المؤمنين «عليه السلام» لطلحة والزبير، الذين

(1) تنقيح المقال للمامقاني ج 2 ص 83 وقاموس الرجال ج 5 ص 67.

(2) كشف القناع عن حجية الإجماع ص 64 وراجع: تنقيح المقال للمامقاني ج 2 ص 83 وقاموس الرجال ج 5 ص 67.

(3) محاضرات الراغب المجلد الثاني جزء 3 ص 188 وراجع: تاريخ الأمم والملوك ج 5 ص 336 والكامل في التاريخ ج 5 ص 76 وكتاب الفتوح لابن أعثم ج 8 ص 222.

قاتلا أمير المؤمنين «عليه السلام» بأهل البصرة العراقيين:
 «..ما الذي كرهتما من أمري، ونقمتما من تأميري، ورأيتما من
 خلافي؟!
 قالوا: خلافك عمر بن الخطاب، وأئمتنا، وحققنا في الفيء
 إلخ..»(1).
 ونادى أصحاب الجمل بأمر المؤمنين قائلين: «أعطنا سنة
 العمرين»(2).
 وقال الخوارج لقيس بن سعد: «لسنا متابعيكم أو تأتوننا بمثل
 عمر.
 فقال: والله، ما نعلم على الأرض مثل عمر، إلا أن يكون

-
- (1) المعيار والموازنة ص 113 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 7 ص 41
 وفضائل أمير المؤمنين «عليه السلام» للكوفي ص 94 ومصباح البلاغة
 (مستدرك نهج البلاغة) ج 2 ص 280 والأمالى للطوسي ص 732 والجمل
 لابن شدقم المدني ص 72 وبحار الأنوار ج 32 ص 21 و 30.
 (2) الكامل للمبرد (ط دار نهضة مصر) ج 1 ص 144 وراجع: الكافي ج 8
 ص 59 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 269 والكامل في التاريخ
 ج 3 ص 343 والأخبار الطوال ص 207 وأنساب الأشراف (بتحقيق
 المحمودي) ج 2 = = ص 370 - 371 وتنقيح المقال ج 2 ص 83 ومعاني
 القرآن للنحاس ج 6 ص 362 وتفسير السمعاني ج 5 ص 103 والبرهان
 للزركشي ج 3 ص 312.

صاحبنا».

وحسب نص الطبري: «ما نعلمه فينا غير صاحبنا، فهل تعلمونه فيكم؟!» (1).

وحينما أراد الخوارج إقناع بعض زعمائهم، وهو زيد بن حصين، بقبول الولاية عليهم، اجتمعوا إليه، وقالوا له: «أنت سيدنا وشيخنا، وعامل عمر بن الخطاب على الكوفة، تولّ إلخ..» (2).

كما أن نجدة بن عامر الحروري: قد تخلص عن فكرة مهاجمة المدينة، لما أن «أخبر بلبس عبد الله بن عمر بن الخطاب السلاح، تأهباً لقتاله مع أهل المدينة، ذلك أن نجدة، وسائر الخوارج، كانوا يوقرون أباه عمر بن الخطاب توقيراً شديداً.

وقد اختاره نجدة للإجابة على مسأله، فكتب إليه نجدة يسأله عن أشياء في الفقه، لكنها كانت أسئلة عويصة، فترك الإجابة عنها إلى ابن عباس» (3).

(1) الأخبار الطوال ص 207 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 62 والكامل لابن الأثير ج 3 ص 343 وأنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج 2 ص 370 و 371 وبهج الصباغة ج 7 ص 143 والغدير ج 2 ص 83 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 32 ص 533.

(2) الثقات ج 2 ص 295 والخوارج والشيعة ص 71.

(3) الخوارج والشيعة ص 71 و (ترجمة د. عبد الرحمن بدوي - ط دار الجليل) ص 60 وراجع: مواقف الشيعة ج 3 ص 387.

ويذكرون أيضاً: أن ابن عباس، قد أشار على أمير المؤمنين «عليه السلام» بإبقاء معاوية على الشام، واحتج لذلك بقوله: «فإن عمر بن الخطاب ولاء الشام في خلافته»⁽¹⁾.

وحينما عاتب أمير المؤمنين «عليه السلام» الخليفة الثالث عثمان بن عفان، في أمر تولي معاوية للشام، قال له عثمان: «أنكرت علي استعمال معاوية، وأنت تعلم: أن عمر استعمله؟!!

قال علي «عليه السلام»: نشدتك الله، ألا تعلم أن معاوية كان أطوع لعمر من يرفاً غلامه؟! إن عمر كان إذا استعمل عاملاً وطأ على صماخه إلخ...»⁽²⁾.

وفي نص آخر: إن عثمان قال له: «ألم يولّ عمر المغيرة بن شعبة، وليس هناك؟

قال: نعم.

قال: أولم يولّ معاوية؟!!

قال: علي «عليه السلام»: إن معاوية كان أشد خوفاً وطاعة لعمر من يرفاً. وهو الآن يبتز الأمور دونك إلخ...»⁽³⁾.

(1) الفصول المهمة لابن الصباغ (ط أولى) ص49 و (ط دار الحديث) ج1

ص359 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج8 ص629.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص24.

(3) أنساب الأشراف ج5 ص60 والكامل في التاريخ ج3 ص152 وتاريخ

هذا.. وقد احتج معاوية نفسه على صعصعة وأصحابه بنصب عمر له، فليراجع (1).

ولما خرجت الخوارج من الكوفة، أتى علياً أصحابه، وشيعته، فبايعوه، وقالوا: نحن أولياء من واليت، وأعداء من عاديت، فشرط لهم فيه سنة النبي «صلى الله عليه وآله».

فجاءه ربيعة بن أبي شداد الخثعمي، وكان شهد معه الجمل، وصفين، ومعه راية خثعم، فقال له: بايع على كتاب الله، وسنة رسوله.

فقال ربيعة: على سنة أبي بكر، وعمر..

فقال له علي «عليه السلام»: ويلك، لو أن أبا بكر وعمر عملاً بغير كتاب الله، وسنة رسوله، لم يكونا على شيء من الحق..
فبايعه ربيعة.

ونظر إليه علي «عليه السلام»، فقال: أما والله، لكأنني بك، وقد

الأمم والملوك ج 3 ص 377 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 قسم 2 ص 143 والغدير ج 9 من 160 عنهم، وعن تاريخ أبي الفداء ص 168، والنصائح الكافية ص 174 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 9 ص 265.
(1) تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 316 والكامل لابن الأثير ج 3 ص 143 والغدير ج 9 ص 35 عن: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 158 - 160 وعن العبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ص 387 - 389 وعن تاريخ أبي الفداء ج 1 ص 168.

نفرت مع هذه الخوارج، فقتلت، وكأني بك، وقد وطأتك الخيل بحوافرها..

فقتل يوم النهر.

قال قبيصة: فرأيت يوم النهروان قتيلاً، قد وطأت الخيل وجهه، وشدخت رأسه، ومثلت به.

فذكرت قول علي، فقلت: لله در أبي الحسن، ما حرك شفثيه قط بشيء إلا كان كذلك⁽¹⁾.

وقال الأشعث بن قيس لأمير المؤمنين «عليه السلام» فيما يرتبط بإرسال أبي موسى للتحكيم: «.. وهذا أبو موسى الأشعري، وافد أهل اليمن إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وصاحب مغانم أبي بكر، وعامل عمر بن الخطاب..»⁽²⁾.

غير العرب هم رواد العلم والثقافة:

ورغم أن السياسة الأموية القاسية تجاه غير العرب، والتي لم

(1) الإمامة والسياسة ج 1 ص 146 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 126 و (تحقيق الشيرازي) ج 1 ص 167 وراجع: تاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 56 وبهج الصباغة ج 7 ص 179 والكامل لابن الأثير ج 3 ص 337 ونهج السعادة ج 2 ص 365.

(2) الإمامة والسياسة ج 1 ص 130 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 113 و (تحقيق الزيني) ج 1 ص 149.

تكن إلا استمراراً لسياسة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب قد أرهقت غير العرب، وحرمتهم من أبسط الحقوق الإنسانية والشرعية.. فإن هؤلاء الناس قد اتجهوا نحو ما هو أهم ونفعه أعم، فحصلوا على المجد والرفعة عن طريق العلم والمعرفة، واقبلوا على الإسلام، وعلى النهل من معين معارفه، وآدابه، والغوص في بحار علومه وحقائقه بصورة مثيرة ومذهلة.

حتى أصبحوا في مدة وجيزة علماء الأمة، وقراء الإسلام، ودعاته، وللتدليل على ذلك نذكر هنا النصوص التالية:

1 - قال أبو هلال العسكري عن الحجاج:

«..وهو أول من نقش على يد كل رجل اسم قريته، ورده إليها. وأخرج الموالي من بين العرب.. إلى أن قال: وكان الذي دعاه إلى ذلك: أن أكثر القراء، والفقهاء، كانوا من الموالي.

وكانوا جلّ من خرج عليه مع ابن الأشعث، فأراد أن يزيلهم من موضع الفصاحة والأدب، ويخلطهم بأهل القرى، فيخمل ذكرهم. وكان سعيد بن جبير منهم، وكان عبد رجل من بني أسد، اشتراه ابن العاص، فأعتقه، فلما أتى به إلى الحجاج، قال: يا شقي بن كسير، أما قدمت الكوفة، وما يؤم بها [إلا] (1) عربي، فجعلتك إماماً؟!!

(1) هذه الكلمة ساقطة من كتاب الأوائل، لكنها موجودة في شذرات الذهب وفي

إلخ..»(1).

2 - روى الحاكم بسنده عن الزهري، قال:

«قدمت على عبد الملك بن مروان، فقال لي: من أين قدمت يا

زهري؟!

قلت: من مكة.

قال: فمن خلفت بها يسود أهلها؟!

قلت: عطاء بن أبي رباح.

قال: فمن العرب أم من الموالي؟!

قال: قلت: من الموالي.

قال: وبم سادهم؟!

قلت: بالديانة والرواية.

قال: إن أهل الديانة والرواية لينبغي أن يسودوا.

قال: فمن يسود أهل اليمن؟!

قال: قلت: طاووس بن كيسان.

وفيات الأعيان ج2 ص373.

(1) الأوائل للعسكري ج2 ص61 و 62 وراجع: العقد الفريد ج3 ص416 -

417، وشذرات الذهب ج1 ص109. ولم يذكر في العقد قصة سعيد بن

جبير. وهي في وفيات الأعيان ج2 ص373.

قال: فمن العرب أم من الموالي؟!!

قال: قلت من الموالي.

قال: وبم سادهم؟!!

قلت: بما سادهم به عطاء.

قال: إنه لينبغي.

قال: فمن يسود أهل مصر؟!!

قال: قلت: يزيد بن أبي حبيب.

قال: فمن العرب أم من الموالي؟!!

قال: قلت: من الموالي.

قال: فمن يسود أهل الشام؟!!

قال: قلت: مكحول.

قال: فمن العرب أم من الموالي؟!!

قال: قلت: من الموالي، عبد نوبي، أعتقته امرأة من هذيل.

قال: فمن يسود أهل الجزيرة.

قلت: ميمون بن مهران.

قال: فمن العرب أم من الموالي؟!!

قال: قلت: من الموالي.

قال: فمن يسود أهل خراسان؟!!

قال: قلت: الضحاك بن مزاحم.

قال: فمن العرب أو من الموالي؟!!

قال: قلت: من الموالي.

قال: فمن يسود أهل البصرة؟!!

قال: قلت: الحسن بن أبي الحسن.

قال: فمن العرب أم من الموالي؟!!

قال: قلت: من الموالي.

قال: فمن يسود أهل الكوفة؟!!

قال: قلت: إبراهيم النخعي.

قال: فمن العرب أم من الموالي.

قال: قلت: من العرب.

قال: ويلك يا زهري، فرجت عني والله، ليسودن الموالي على

العرب، حتى يخطب لها على المنابر، والعرب تحتها!.

قال: قلت: يا أمير المؤمنين، إذاً هو أمر الله، ودينه، من حفظه

ساد، ومن ضيعه سقط(1).

3 - وعن العباس بن مصعب، قال:

(1) معرفة علوم الحديث للحاكم ص198 - 199 وتحفة الأحوذى ج1 ص62

وج8 ص216 ومقدمة ابن الصلاح ص224 وتاريخ مدينة دمشق ج40

ص393 وج56 ص304 وتهذيب الكمال ج20 ص81 وسير أعلام

النبلاء ج5 ص85.

خرج من مرو أربعة من أولاد العبيد، ما منهم أحد إلّا وهو إمام عصره:

عبد الله بن المبارك، ومبارك عبد.

وإبراهيم بن ميمون الصائغ. وميمون عبد.

والحسين بن واقد. وواقد عبد.

وأبو حمزة، محمد بن ميمون السكري، وميمون عبد(1).

ثم ذكر الحاكم جماعة من كبار التابعين وأئمة المسلمين، كلهم من الموالى، فمن أراد الإطلاع على ذلك، فليراجع كتابه: معرفة علوم الحديث ص 199 - 200.

4 - ودخل محمد بن أبي علقمة على عبد الملك بن مروان، فقال: من سيد الناس بالبصرة؟!

قال: الحسن.

قال: مولى، أو عربي؟!

قال: مولى.

قال: ثكلتك أمك، مولى ساد العرب؟!

قال: نعم.

قال: بم؟!

(1) معرفة علوم الحديث ص 199 والأنساب للسمعاني ج 3 ص 515.

قال: استغنى عما في أيدينا من الدنيا، وافتقرنا إلى ما عنده من العلم إلخ.. (1).

5 - وقال ابن أبي ليلى: قال لي عيسى بن موسى، وكان دياناً، شديد العصبية: من كان فقيه البصرة؟!

قلت: الحسن بن الحسن.

قال: ثم من؟!

قلت: محمد بن سيرين.

قال: فما هما؟!

قلت: موليّان.

قال: فمن كان فقيه مكة؟!

قلت: عطاء بن رباح، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وسليمان بن يسار.

قال: فما هؤلاء؟!

قلت: موالي.

قال: فمن كان فقهاء المدينة؟!

قلت: زيد بن أسلم، ومحمد بن المنكدر، ونافع بن أبي نجيح.

قال: فما هؤلاء؟!

(1) ربيع الأبرار ج 1 ص 811.

قلت: موالي.

فتغير لونه ثم قال: فمن كان أفقه أهل قباء؟!!

قلت: ربعة الرأي، وابن أبي الزناد.

قال: فما كانا؟!!

قلت: من الموالي.

فأربد وجهه، ثم قال: فمن كان فقيه اليمن؟!!

قلت: طاووس، وابنه، وهمام بن منبه.

قال: فما هؤلاء؟!!

قلت: من الموالي.

فانتفخت أوداجه، وانتصب قاعداً، ثم قال: فمن فقيه خراسان؟!!

قلت: عطاء بن عبد الله الخراساني.

قال: فما كان عطاء هذا؟!!

قلت: مولى.

فازداد وجهه تربداً، واسود اسوداداً، حتى خفته، ثم قال: فمن

كان فقيه الشام؟!!

قلت: مكحول.

قال: فما مكحول هذا.

قالت: مولى.

فازداد تغيطاً وحنقاً، ثم قال: فمن كان فقيه الجزيرة؟!!

قلت: ميمون بن مهران.

قال: فما كان؟!

قلت: مولى.

قال: فتنفس الصعداء، ثم قال: فمن كان فقيه الكوفة؟!

قال: فوالله لولا خوفه لقلت: الحكم بن عتيبة، وعمار بن أبي

سليمان. ولكن رأيت فيه الشر؛ فقلت: إبراهيم، والشعبي.

قال: فما كانا؟!

قلت: عربيان.

قال: الله أكبر. وسكن جأشه(1).

6 - وقال عبد الرحمان بن زيد بن أسلم: لما مات العبادلة: عبد الله

بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن

عمرو بن العاص، صار الفقه في جميع البلدان إلى الموالي:

فقيه مكة: عطاء.

وفقيه اليمن: طاووس.

وفقيه اليمامة: يحيى بن أبي كثير.

وفقيه البصرة: الحسن البصري.

وفقيه الكوفة: إبراهيم النخعي.

(1) العقد الفريد ج3 ص415 و 416.

وفقيه الشام: مكحول.

وفقيه خراسان: عطاء الخراساني.

إلا المدينة، فإن الله حرسها بقرشي، فقيه غير مدافع: سعيد بن المسيّب إلخ.. (1).

ولكن ذكر إبراهيم النخعي في جملة الموالى لا يصح، فإنه كان عربياً من النخع من مذحج.

وقد يجوز لنا أن نتساءل هنا، فنقول: لماذا كانت الحراسة بقرشي لخصوص المدينة؟! مع أن مكة أشرف منها وأقدس، لأن فيها الكعبة المشرفة، قبلة المسلمين، وبيت الله. فلماذا لم يحرسها الله بقرشي؟! وأصل قریش منها.

ولعل الأصح: خصها، كما في معجم البلدان.

كما أننا نرى أن لنا الحق في تسجيل تحفظ فيما يرتبط بنسبة الفقهاء إلى أكثر العبادلة، الذين ذكرت أسماؤهم، ولمناقشة هذا الأمر موضع آخر.

7 - وقال ياقوت عن أهل خراسان: «فأما العلم، فهم فرسانه، وساداته، وأعيانه. ومن أين لغيرهم مثل: محمد بن اسماعيل البخاري

(1) شذرات الذهب ج 1 ص 103 ومعجم البلدان ج 2 ص 354 وتاريخ مدينة دمشق ج 40 ص 426 وج 60 ص 214 وراجع: أعيان الشيعة ج 7 ص 250 وتحفة الأحوذى ج 1 ص 63 ومقدمة ابن الصلاح ص 225.

إلخ..»(1).

8 - «ولما تكلم ابن خلدون في فصل: أن حملة العلم في الإسلام أكثرهم من العجم، من مقدمة العبر إلخ..»(2).

قال: «من الغريب الواقع: أن حملة العلم في الملة الإسلامية أكثرهم العجم، لا من العلوم الشرعية، ولا من العلوم العقلية(3)، إلا في القليل النادر. وإن كان منهم العربي في نسبته، فهو أعجمي في لغته، ومرباه، ومشيوخته، مع أن الملة عربية، وصاحب شريعته عربي..».

إلى أن قال بعد ذكره أمثلة على ذلك: «..ولم يبق بحفظ العلم وتدوينه إلا الأعاجم. وظهر مصداق قوله «صلى الله عليه وآله»: لو تعلق العلم بأكناف السماء لناله قوم من أهل فارس إلخ..»(4).

9 - وقال الزمخشري:

قال قرشي: سألتني سعيد بن المسيّب عن أخوالي.
فقلت: أمة فتاة.

(1) معجم البلدان ج 2 ص 353.

(2) التراتيب الإدارية ج 2 ص 318 والمحصل للرازي ج 1 ص 29.

(3) أي: سواء أكان من العلوم الشرعية، أو من العلوم العقلية، كما جرى عليه ابن خلدون في تعبيراته.

(4) راجع: مقدمة ابن خلدون ص 543 - 545.

فنقصت في عينه، فأمهلت حتى دخل عليه سالم بن عبد الله بن عمر، فقلت: من أمه؟! قال: فتاة.

ثم دخل القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، فقلت: من أمه؟! قال: فتاة.

ثم دخل علي بن الحسين، فقلت: من أمه؟! قال: فتاة.

ثم قلت: رأيتني نقصت في عينك، لأنني ابن فتاة!! أفما لي بهؤلاء أسوة؟! فجالت في عينه(1).

10 - ويذكرنا موقف هذا القرشي من سعيد بموقف زيد بن علي «رضوان الله تعالى عليه» من هشام بن عبد الله الملك، حينما قال له هشام:

بلغني: أنك تطلب الخلافة، ولست لها بأهل.

قال: ولم؟! قال: لأنك ابن أمة.

قال: فقد كان إسماعيل ابن أمة، وإسحاق ابن حرة. وقد أخرج الله من ولد إسماعيل سيد ولد آدم..

(1) ربيع الأبرار ج 3 ص 31 ووفيات الأعيان لابن خلكان ج 3 ص 268.

أهمية هذه النصوص:

والمراقب لهذه النصوص يلاحظ: أنها تتحدث عن العلماء الذين هم يلتزمون بنفس الخط السياسي والإعتقادي، والفقهي الذي يلتزم به الحكام، أي أن الموالي قد سيطروا على فكر غير الشيعة، وأصبحوا علماء ذلك الخط، وحكماؤه، ومراجعته في الفقه والدين.. ولا بد أن يكون هذا أشد إيلاماً لقلوب رواد السياسة العمرية تجاه غير العرب.

أما بالنسبة لغير الشيعة، فإن النبوغ والتميز فيهم لا يقتصر على طائفة دون طائفة، ولا يختص بفريق دون فريق، بل يمتد ويتسع ويستوعب كل من تشيع لعلّي «عليه السلام» وسار على نهجه وهذه ميزة في هذا الخط لا تجدها فيما عداه حتى لو كان يتخذ الإسلام ديناً، ويجعله له شعاراً.

غير العرب.. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

هذا.. وقد رأينا أيضاً: أن غير العرب كانوا أكثر التزاماً لجانب الحق، وأشدّ تحريماً واجتهاداً، والتزاماً بالشرع وأحكامه، وقد تقدم كيف أن السودان - وهم ليسوا من العرب - يثورون ضد ابن الزبير، انتصاراً لابن الحنفية، وكان فيهم غلام لابن عمر، اسمه: رباح، فلما سأله ابن عمر عن الذي دعاه للخروج مع الثائرين.

قال: «..والله، إنا خرجنا لنردكم عن باطلكم إلى حقنا..»(1).

(1) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج 3 ص 295.

الفهارس:

1 - الفهرس الإجمالي

2 - الفهرس التفصيلي

1 - الفهرس الإجمالي

ا

- الفصل التاسع: أسئلة ملك الروم..... 5 - 30
- الفصل العاشر: من أسئلة أهل الكتاب..... 33 - 60
- الباب السادس: حروب وفتوحات في عهد عمر
- الفصل الأول: علي × وعمر.. حدث وموقف.. 70 - 96
- الفصل الثاني: المسير إلى القادسية في مشورة علي ×. 105 - 120
- الفصل الثالث: علي × والمسير إلى القدس..... 131 - 146
- الفصل الرابع: علي × والمسير إلى نهاوند..... 158 - 184
- الفصل الخامس: ذو الرقعتين.. وبساط كسرى..... 199 - 216
- الباب السابع: من سياسات عمر..
- الفصل الأول: الدواوين في عهد عمر..... 234 - 236
- الفصل الثاني: الدفاع عن السنة النبوية..... 253 - 270
- الفصل الثالث: دفاع عن التاريخ الهجري.. 287 - 282
- الفصل الرابع: سياسات عمر في التمييز العنصري 299 - 308
- الفصل الخامس: علي × والتمييز العنصري: سياسات ونتائج 326 -

الفہرست.....

373

308

363 - 351..... الفہرست

2 - الفهرس التفصيلي

ا

الفصل التاسع: أسئلة ملك الروم..

- رسالة لملك الروم وجوابها: 7
- رسالة قيصر: 18
- جواب أمير المؤمنين ×: 20
- رسالة ثانية لقيصر: 23
- جواب أمير المؤمنين ×: 24
- حكم الله أم حكم الجاهلية: 24
- لو غير علي × يجيب: 25
- تفسير دق الناقوس: 25
- لماذا أسلم النصراني؟! : 27
- الأسئلة تختلف وتتفق: 28
- رسالة واحدة أم رسالتان: 29
- أول من ارتد: 29
- الحارث، أم جبلة ابن الأيهم؟! : 30

الفصل العاشر: من أسئلة أهل الكتاب..

- 35 نصراني يسأل عمر:
- 37 اسئلة يهودي من أهل المدينة:
- 46 علي × وأسقف نجران:
- 49 علي × يكذب كعب الأحبار:
- 53 علي × يجدد تكذيب كعب:
- 58 اليهود يناظرون عمر بن الخطاب:

الباب السادس: حروب وفتوحات في عهد عمر

الفصل الأول: علي × وعمر.. حدث وموقف..

- 72 عمر يخاف من الثعبان:
- 77 المعجزات، والكرامات:
- 78 العتاب.. والخطوط الحمر:
- 79 القوس: الثعبان:
- 81 وتركت حقاً هو لي:
- 82 ما شأن علي × بالثعبان؟!:
- 83 عمر يستجيب ويعتذر:
- 83 لأنه ذكر شيعته:

- 84إربع على ظلعك:
- 85وإنك لها هنا؟!!!
- 86من أين علم بالمال؟!:
- 86عمر يطمع بسلمان:
- 87معرفة سلمان بعلي ×:
- 87علي × يصحح، ويوضح:
- 89خطبة لعلي × تتسب لعمر بن الخطاب:
- 92يسأل علياً × ما نسي أن يسأل عنه النبي ﷺ:
- 95الذوق السليم:
- 95اعتدال المزاج:
- 99من هو السفلة؟!:
- 102قبر يهودا، ودانيال، وهود:
- الفصل الثاني: المسير إلى القادسية في مشورة علي ×**
- 108مشورة علي × في فتح القادسية:
- 109يظهر الموافقة، ويضمّر خلافها:
- 110البلادري يعكس الأحداث:
- 111روايات سيف:
- 111إستشارة العامة لماذا؟!:
- 112المشير بإرسال سعد إلى القادسية:

- 114 علي × يشير بسعد بن أبي وقاص:
- 115 مشورة المهاجرين والأنصار:
- 116 مشورة علي ×:
- 117 منزلة سعد بن أبي وقاص:
- 121 استخلاف علي × على المدينة:
- 122 إقتراح تولي علي × حرب الفرس:
- 127 اقتراح عثمان إرسال علي ×:
- 128 عطفاً على ما سبق:

الفصل الثالث: علي × والمسير إلى القدس

- 133 عمر يستشير علياً × في حرب الروم:
- 138 هل ثمة خلط بين الأحداث؟!:
- 140 أين هي رغبة عمر؟!:
- 141 مضامين مشورة علي ×:
- 143 العباس يعسكر بالناس:
- 145 موت العباس وظهور الشر:
- 146 لماذا يريد النصارى حضور عمر؟!:
- 147 ما قاله علي × في غزو الروم:
- 148 استخلاف علي × على المدينة:

- 150 أمين الأمة:
- 157 مشورة علي ×:

الفصل الرابع: علي × والمسير إلى نهاوند

- 160 علي × يشير في أمر نهاوند:
- 161 نص ابن أعثم:
- 169 نص الطبري:
- 174 الرعب القاتل:
- 175 الله إختار عمر للخلافة:
- 176 يا أمير المؤمنين:
- 176 في القادسية، أم في نهاوند؟!:
- 177 خطورة المسير لحرب الفرس:
- 177 أصلهم نار الحرب دونك:
- 178 رأي عثمان:
- 179 تشابه الأحداث!!:
- 180 كثرة المشيرين:
- 181 مكان القيم بالأمر:
- 183 عناصر القوة في كلام الإمام علي ×:
- 183 العرب في عهد عمر:
- 184 السؤال المحير:

- 186 من المشير بالنعمان بن مقرن؟!:
- 187 شيعة علي × في الفتوحات:
- 188 جند الله الذي أمده وأعده:
- 191 سلبيات الفتوحات:
- 192 خيار الصحابة رضوا بعمر:
- 193 عمر يفند مشورة عثمان:
- 193 مدائح علي × لعمر:
- 195 الرعدة والنفضة والرأي المكنون:
- 196 إختلاف يهدف إلى تمبيع الحقيقة:
- 197 العباس ينتقد الرأي لعمر:

الفصل الخامس: ذو الرقعتين.. وبساط كسرى..

- 201 ورع عمر في الأموال:
- 209 علي × لعمر: عفتت فعفت الرعية:
- 210 ذو الرقعتين:
- 211 بشر الوارث:
- 213 الرفاهية في عهد علي ×:
- 216 عمر يحبس الأموال:
- 218 حلي الكعبة:

- التاريخ يعيد نفسه: 219
- المال القليل لصاحبه، كالمال الكثير: 222
- لماذا هند دون ذي الرقعتين؟!: 226
- بساط كسرى: 228

الباب السابع: من سياسات عمر..

الفصل الأول: الدواوين في عهد عمر..

- علي × وتدوين الدواوين: 236
- تفاصيل ديوان عمر: 238
- المعيار في هذا الديوان: 242
- سواد العراق فيء، وليس غنيمة: 244
- منع بني هاشم من سهم ذوي القربى: 249
- منع بني هاشم من الفيء: 250
- منع بني هاشم من الخمس: 251

الفصل الثاني: الدفاع عن السنة النبوية..

- علي × والسنة: بداية وتوطئة: 255
- المنع من الحديث ومن تدوينه: 259
- لمن الفتوى؟! ومن البديل؟!: 263
- من البدائل أيضاً: 264

- 265 آثار ونتائج:
- 268 لماذا هذه السياسات؟!:
- 273 وعلي × ماذا يقول:
- 275 علي × أكثر الصحابة حديثاً:
- 278 محاولة فاشلة:
- 279 لا يقطعون أمراً دون علي ×:

الفصل الثالث: دفاع عن التاريخ الهجري..

- 289 علي × ووضع التاريخ الهجري:
- 294 الرأي الأمثل:
- 295 من المشير بمحرم؟!:
- 298 ما فعله عمر:

الفصل الرابع: سياسات عمر في التمييز العنصري

- 301 بداية:
- 302 سياسة عمر تجاه غير العرب:
- 306 سليم بن قيس يتحدث:
- 308 الحبل الذي طوله خمسة أشبار:
- 310 سياسات عمر تجاه العرب:
- 314 خدمة الخليفة بعده: لماذا؟!:

- العرب لن تقتل عمر بن الخطاب: 314
- الرافد الأول والأساس: 315
- هناك سبب آخر: 318
- الفصل الخامس: علي × والتميز العنصري: سياسات ونتائج**
- سياسات علي × ومرتكزاتها: 328
- المعيار الصحيح: 331
- مفردات عملية من سياسات علي ×: 333
- ذرية علي × تسير على نهجه: 339
- سلبيات سياسة العدل: 342
- سياسة علي ×: 344
- وفاء.. وإبتلاء: 346
- سلبيات الفتوحات: 347
- غير العرب هم رواد العلم والثقافة: 356
- أهمية هذه النصوص: 367
- غير العرب.. والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: 367
- الفهارس:**
- 1 - الفهرس الإجمالي 372
- 2 - الفهرس التفصيلي 374

